



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة كربلاء  
كلية الإدارة والاقتصاد  
قسم العلوم المالية والمصرفية

## أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على الأداء المالي المصرفي

دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005-2020)  
رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة كربلاء

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

من قبل الطالبة حوراء عبد اللطيف عبود حسن

بإشراف

أ.م.د. حامد محسن جداح المسعودي

2022 م

1444 هـ

## بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

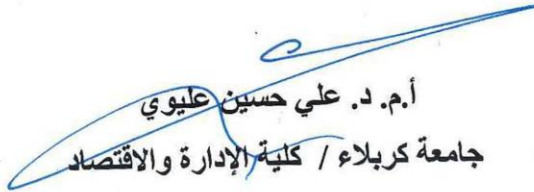
﴿يَرْفَعِ اللّٰهُ الَّذِیْنَ اٰمَنُوْا مِنْكُمْ وَالَّذِیْنَ اٰتَوْا الْعِلْمَ دَرَجٰتٍ ۗ وَاللّٰهُ بِمَا تَعْمَلُوْنَ خَبِیْرٌ﴾


صدق الله العلي العظيم


(سورة المجادلة الآية 11)


## قرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة بأننا قد أطلعنا على رسالة الماجستير الموسومة  
(اسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على الاداء المالي المصرفي) المقدمة  
من قبل الطالبة (حوراء عبد اللطيف عبود) ، وقد ناقشنا الطالبة في محتوياته وفيما له علاقة  
بها ووجدنا انها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصارف وبتقدير  
(جيد جداً عالي) .

  
أ.م.د. علي حسين عليوي  
جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد  
(عضواً)

  
أ.د. حيدر يونس الموسوي  
جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد  
(رئيساً)

  
أ.م.د. حامد محسن جداح  
جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد  
(عضواً ومشرفاً)

  
أ.م.د. فادي حسن جابر  
كلية الامام الكاظم (ع) / اقسام بابل  
(عضواً)

## إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناء على إقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير / قسم العلوم المالية والمصرفية / للطالبة ( حوراء عبد اللطيف ، عبود) الموسومة بـ (أسس معيار النفط وبعوض المتغير رات الاقتصاد ادية وتأثيرها على الاداء المالي المصرفي ) دراسة تحليلية لعينة من المصرف العراقي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، اشرح هذه الرسالة للمناقشة .

أ.د محمد حسين كاظم الجبوري

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

## مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة

أ.د محمد حسين كاظم الجبوري

عميد كلية الادارة والاقتصاد

## أقرار المشرف

أشهد أن أعداد هذه الرسالة الموسومة (أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على الأداء المالي المصرفي) والتي تقدمت بها الطالبة (حوراء عبد اللطيف، عبود) قد جرت بإشرافي في جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية .

التوقيع:   
المشرف: أ.م.د. حامد محسن جداح

التاريخ: / / ٢٠٢٢

التوقيع: 

رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية : أ.م.د. كمال كاظم جواد

التاريخ: / / ٢٠٢٢

## إقرار الخبير اللغوي

أشده أن الرسالة الموسومة بـ (أسعار النفط وبعوض المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على الأداء المالي المصري) دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي تقدمت بها طالبة الماجستير (حوراء عبد اللطيف، عبود) قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية وتحت إشرافي حتى غدت مؤهلة للمناقشة ولأجله وقعت.



التوقيع:

الخبير اللغوي: أ.م.د محمد عبد الرسول جاسم

التاريخ: ٢٠٢٢/١٤/١

## الإهداء

إلى :

- من تبددت ظلمات الجهل بنوره ...
- معلم الانسانية النبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم.
- قدوتي الأولى ونبراسي الذي ينير دربي...
- وسندي الذي يدفعني نحو الأمام لنيل المبتغى...
- الذي وهبني كل ما يملك لأحقق احلامي...
- من رفعت رأسي عالياً إفتخارا به... والدي الحبيب .... إكراماً وحباً وجللاً وعرافان بالجميل .
- الظل الذي أوي إليه كل حين...
- جنتي في الدنيا والاخرة... والدتي الحبيبة ...تقديراً وحباً ووفاءً.
- الروح التي علمتني معنى الفقدان ...
- اذ ليس الوجد في ايام الفقد الأولى ... بل حين تأتي الأيام السعيدة ...
- ومن يستطيع مشاركتك بشكل اعظم قدر رحل...
- اخي العزيز..... أهدي لك ثمرة جهدي.
- رفيق دربي في الحب والأمان ...
- الذي اوقد نفسه شمعة ليضيء لي طريقاً للعلم اسلكه...
- الذي اعطاني دون مقابل... زوجي.
- القلوب الحنونة التي تكمل بهم سعادتني...
- الى من تهناً نفسي ونقر عيني برؤيتهم
- إخواني وأخواتي ..... حباً وعتزازاً
- من تقاسمت معهن أجمل الأوقات...
- صديقاتي.
- أهدي إليكم جهدي المتواضع ..... الباحثة

## الشكر والعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الانبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى اهل بيته الطيبين الطاهرين.

فأنني اشكر الله تعالى شكر الشاكرين وحمد الحامدين أن وفقني وأعانني على اتمام رسالتي ، ثم اوجه اسمى آيات الشكر والعرفان بالجميل الى الذي منحني كثير من وقته في متابعة الرسالة وكان له الاثر الاكبر في اتمام هذا العمل اسأل الله ان يجازيه خير الجزاء.

كما اتقدم بخالص الشكر والعرفان لجميع اساتذتي في كلية الادارة والاقتصاد وعلى وجه الخصوص السيد عميد الكلية المحترم الاستاذ الدكتور علاء فرحان ومعاون العميد المحترم الاستاذ الدكتور محمد الجبوري ورئيس قسم العلوم المالية والمصرفية الاستاذ الدكتور كمال كاظم الشمري وجميع الاساتذة الكرام على وقتهم وجهدهم وعطائهم المستمر سائلة العزيز القدير ان يحفظهم جميعاً ويمد في عمرهم ويجزيهم على فعل الخير افضل الجزاء.

وكي لا انسى بالذكر شكري وأمتناني الى المقوم اللغوي الاستاذ المساعد الدكتور محمد عبد الرسول جاسم والمقوم العلمي وجميع المقومين والمديرين والزملاء حفظهم الله تعالى ورعاهم بما أفادوه بعلمهم تصحيح رسالتي في سبيل اتمامها متمنياً لهم الصحة والعافية والتوفيق في مسيرتهم .

كذلك اتقدم بوافر الشكر والعرفان للسادة رئيس واعضاء لجنة المناقشة المحترمين لما تحملوا من عناء السفر ومشاق الطريق من اجل الافادة بعلمهم وملاحظتهم القيمة لرسالتي في سبيل تصحيحها على اتم وجه متمنياً لهم دوام الصحة والعافية والعمر المديد ان شاء الله تعالى .

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين



## المستخلص

تهدف هذه الدراسة الى مراقبة واقع الاداء المالي للمصارف العراقية ودراسة تأثير اسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية (التضخم وسعر الصرف والنتاج المحلي الاجمالي) على الاداء المالي اذ تم اختيار 10 مصارف تجارية مدرجة في سوق العراق الاوراق المالية للمدة من (2005-2020) وتم استخدام مجموعة من التحليلات والاختبارات الاحصائية عن طريق البرامج الاحصائية SPSSV22 وEXCEL باستخدام معامل الارتباط والانحدار.

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها وجود علاقة ارتباط دالة احصائياً بين التضخم والسيولة فقط وتقدر ( -0.525) وهي علاقة عكسية متوسطة بمستوى معنوية قدرها (0.037) اما بقية المتغيرات فتضمنت علاقات ارتباط بعضها موجب والآخر سالب ، لذا نقبل الفرضية الرئيسية الأولى الصفرية القائلة "لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين أسعار النفط ومؤشرات الأداء المالي". ونرفض الفرضية الصفرية الثانية التي تنص على "لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين المتغيرات الاقتصادية ومؤشرات الاداء المالي" ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين المتغيرات الاقتصادية ومؤشرات الاداء المالي . وأيضاً أظهرت نتائج التحليل الاحصائي عدم وجود علاقات تأثير دالة احصائياً لأسعار النفط في مؤشرات الاداء المالي ، لذا نقبل الفرضية الصفرية الرئيسية الثالثة التي تنص على "لا توجد علاقة تأثير دالة احصائياً لأسعار النفط في مؤشرات الاداء المالي . وأيضاً أظهرت نتائج التحليل الاحصائي عدم وجود علاقات تأثير دالة احصائياً للمتغيرات الاقتصادية في مؤشرات الاداء المالي ، لذا نقبل الفرضية الصفرية الرئيسية الرابعة التي تنص على "لا توجد علاقة تأثير دالة احصائياً للمتغيرات الاقتصادية في مؤشرات الاداء المالي".

اوصت الدراسة ضرورة قيام الحكومة بدعم القطاعات الاقتصادية لغرض زيادة الناتج المحلي الاجمالي ومنه زيادة نصيب الفرد من صافي الدخل الذي ينعكس بشكل ايجابي على زيادة معدل الاستثمار والادخار في القطاع المصرفي ومن ثم زيادة ربحية المصارف ويجب على الحكومة القيام بتطبيق نظام استهداف التضخم لغرض السيطرة على التضخم.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي ، أسعار النفط ، القطاع المصرفي ، المؤشرات الاقتصادية .

## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
	صفحة العنوان
أ	الآية القرآنية
ب	الإهداء
ج	شكر و عرفان
د	المستخلص
هـ	قائمة المحتويات
و- ط	قائمة الجداول
ط - ي	قائمة الأشكال
2-1	المقدمة
18-3	الفصل الأول : منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة
6-3	المبحث الأول : منهجية الدراسة
18-7	المبحث الثاني: بعض الدراسات السابقة
69-19	الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة
32-19	المبحث الأول : أسعار النفط
50-33	المبحث الثاني: المتغيرات الاقتصادية
69-51	المبحث الثالث : الأداء المالي والمصرفي
139-70	الفصل الثالث : الجانب العملي للدراسة
84-70	المبحث الأول : التحليل المالي
139-85	المبحث الثاني : اختبار الفرضيات
143-140	الفصل الرابع : الاستنتاجات والتوصيات
142	أولاً : الاستنتاجات
143-142	ثانياً: التوصيات
158-144	المصادر

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
71	معدل العائد على الموجودات للمصارف عينة الدراسة	1
74	معدل العائد على حق الملكية للمصارف عينة الدراسة للفترة (2005-2020)	2
77	سيولة المصارف عينة الدراسة للفترة (2005-2020)	3
80	بيانات اسعار النفط واسعار الصرف	4
81	المعدل السنوي لنمو التضخم من (2005-2020)	5
83	نمو الناتج المحلي الاجمالي العراقي للفترة (2005-2020)	6
86	مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير ROA و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف الاستثمار العراقي	7
87	مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير ROE و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف الاستثمار العراقي	8
88	مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير LIQUIDITY و متغيرات الاقتصاد الكلي	9
89	نتائج تقدير انموذج الانحدار الخطي المدمج لمتغير ROA لمصرف الاستثمار العراقي	10
90	نتائج تقديرا نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي و ROE لمصرف الاستثمار العراقي	11
91	نتائج تقدير انموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي و LIQUIDITY لمصرف الاستثمار العراقي	12
92	مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير ROA و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف (الشرق الاوسط)	13
93	مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير ROE و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف (الشرق الاوسط)	14
94	مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير LIQUIDITY و متغيرات الاقتصاد الكلي	15
95	نتائج تقدير انموذج الانحدار الخطي المدمج لمصرف الشرق الاوسط	16
95	نتائج تقدير انموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي و ROE	17
96	نتائج تقدير انموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي و LIQUIDITY	18
97	مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير ROA و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف بغداد	19
98	مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير ROE و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف بغداد	20

99	مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير LIQUIDITY و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف بغداد	21
100	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المدمج لمتغير ROA لمصرف بغداد	22
101	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي و ROE لمصرف بغداد	23
101	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي و LIQUIDITY لمصرف بغداد	24
102	مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير ROA و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف كردستان	25
103	مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير ROE و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف كردستان	26
104	مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير LIQUIDITY و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف كردستان	27
105	نتائج تقديرا نموذج الانحدار الخطي المدمج للمتغير ROA لمصرف كردستان	28
106	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي و ROE لمصرف كردستان	29
106	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي و LIQUIDITY لمصرف كردستان	30
107	مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير ROA و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف سومر	31
108	مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير ROE و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف سومر	32
109	مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير LIQUIDITY و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف سومر	33
110	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المدمج لمتغير ROA لمصرف سومر	34
111	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي و ROE لمصرف سومر	35
111	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي و LIQUIDITY لمصرف سومر	36
112	مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير ROA و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف الموصل	37
113	مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير ROE و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف الموصل	38
114	مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير LIQUIDITY و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف الموصل	39

115	نتائج تقدير انموذج الانحدار الخطي المدمج لمتغير <i>ROA</i> لمصرف الموصل	40
116	نتائج تقدير انموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي و <i>ROE</i> لمصرف الموصل	41
117	نتائج تقدير انموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي و <i>LIQUIDITY</i> لمصرف الموصل	42
118	مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير <i>ROA</i> و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف الاهلي العراقي	43
119	مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير <i>ROE</i> و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف الاهلي العراقي	44
119	مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير <i>LIQUIDITY</i> و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف الاهلي العراقي	45
120	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المدمج لمتغير <i>ROA</i> لمصرف الاهلي العراقي	46
121	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي و <i>ROE</i> لمصرف الاهلي العراقي	47
122	نتائج تقدير انموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي و <i>LIQUIDITY</i> لمصرف الاهلي العراقي	48
123	مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير <i>ROA</i> و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف التجاري العراقي	49
124	مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير <i>ROE</i> و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف التجاري العراقي	50
125	مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير <i>LIQUIDITY</i> و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف التجاري العراقي	51
126	نتائج تقدير انموذج الانحدار الخطي المدمج لمتغير <i>ROA</i> لمصرف التجاري العراقي	52
127	نتائج تقدير انموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي و <i>ROE</i> لمصرف التجاري العراقي	53
127	نتائج تقدير انموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي و <i>LIQUIDITY</i> لمصرف التجاري العراقي	54
128	مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير <i>ROA</i> و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف الخليج التجاري	55
129	مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير <i>ROE</i> و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف الخليج التجاري	56
130	مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير <i>LIQUIDITY</i> و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف الخليج التجاري	57
131	نتائج تقدير انموذج الانحدار الخطي المدمج لمتغير <i>ROA</i> لمصرف الخليج التجاري	58
132	نتائج تقدير انموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي و <i>ROE</i> لمصرف الخليج التجاري	59

133	نتائج تقدير انموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي و <i>LIQUIDITY</i> لمصرف الخليج التجاري	60
134	مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير <i>ROA</i> و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف المتحد للإستثمار	61
135	مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير <i>ROE</i> و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف المتحد للإستثمار	62
136	مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير <i>LIQUIDITY</i> و متغيرات الاقتصاد الكلي المتحد للإستثمار	63
137	نتائج تقدير انموذج الانحدار الخطي المدمج للمتغير <i>ROA</i> لمصرف المتحد للإستثمار	64
138	نتائج تقدير انموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي و <i>ROE</i> لمصرف المتحد للإستثمار	65
139	نتائج تقدير انموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي و <i>LIQUIDITY</i> لمصرف المتحد للإستثمار	66

### قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
5	المخطط الفرضي للدراسة	1
34	انواع سعر الصرف	2
37	انظمة سعر الصرف	3
41	المتعاملون في سوق الصرف الاجنبي	4
43	انواع التضخم	5
44	تضخم سحب الطلب	6
44	التضخم المدفوع بعوامل دفع النفقة	7
54	اهمية الاداء المالي	8
54	العناصر الاساسية للأداء	9
58	العوامل المؤثرة على الاداء المالي	10
61	المخاطر التي يتعرض لها الأداء	11
73	معدلات المصارف لمتغير <i>ROA</i>	12
73	المعدل السنوي لمعدلات <i>ROA</i> للسنوات 2005-2020	13

76	معدلات المصارف لمتغير ROE	14
76	المعدل السنوي لمعدلات ROE للسنوات 2020-2005	15
79	معدلات المصارف لمتغير السيولة	16
79	المعدل السنوي لمعدلات السيولة للسنوات 2020-2005	17
80	اسعار النفط للمدة (2020-2005)	18
81	اسعار الصرف للمدة (2020-2005)	19
82	( معدل التضخم (2006-2020)	20
84	النتائج المحلي الاجمالي العراقي (2005-2020)	21

## المقدمة :

يعد النفط سلعة استراتيجية عالمية ومادة اولية للطاقة والتصنيع والحركة ومشتقاته تستخدم في عدد كبير من الصناعات ويشكل نسبة فعالة في التجارة الدولية ويؤثر على كافة النشاطات الاقتصادية، ومن استخداماته الواسعة كمصدر للطاقة الحرارية فهو يستخدم في اعمال القطاع الزراعي والصناعي وقطاع النقل وتوليد الطاقة ويستخدم في الصناعات البتروكيمياوية وهذه الخواص دفعت به ليكون المحرك الرئيس في الاقتصاد العالمي بمرونة طلب منخفضة فمحدودية وندرة مصادره جعلته يخرج من قوانين السوق ونتيجة الاحكام والقرارات التي يتخذها كل من المنتجين والمستهلكين وانتاجه ونقله وتسويقه له تأثير سواء على الدول التي تعتمد عليه كمصدر العملة والدخل او تلك التي يعتمد عليه نشاطها الصناعي . فآزمة نفطية واحده تكفي لتعرقل اقتصاديات قائمة وتنشأ حركة فعالة في الاقتصاد بأثر التقلبات بأسعار النفط .

فالدولة في ظل الاقتصاد الريعي عادة ما تكون غنية بما تملكه من سيولة نقدية ولكن هذا الغنى والثراء لا ينعكس بشكل متوازن على كل فئات المجتمع المختلفة والتوزيع غير العادل لدخل واقتصاد اي بلد ريعي يرتبط ارتباطاً وثيق بالأزمات الاقتصادية العالمية نتيجة اعتماد موارده المالية على عائدات النفط وان اي تغير بأسعار النفط تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد. فالعراق يعتمد على اقتصاد ريعي احادي الجانب هو النفط كمصدر اساسي في تعزيز جهودها لتنمية ودفع عجلة الاقتصاد الى الامام ويعود بشكل اساسي لربحيته العالية وعائداته السريعة خاصة في مدة السبعينات وبداية الثمانينيات الا ان ما تعرضت له السوق النفطية من ازمات انعكست في النهاية على تقلبات وتغيرات في اسعار النفط انخفاضاً وارتفاعاً والتي ادت الى عدم الاستقرار.

ويعد القطاع المصرفي من بين القطاعات المهمة في الاقتصاد ويرجع السبب الى الخدمات الاستثمارية والتمويلية التي يقدمها في مختلف النشاطات المالية والاقتصادية والاجتماعية . ويعد الأداء المالي من الاهداف الاساسية التي تسعى المصارف لتحقيقها والتي تمكنها من المحافظة على استمراريتها وبقائها وتدعم مركزها المالي . ويقاس الأداء المالي باستخدام مؤشرات عديدة من اشهرها معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ومعدل العائد على الموجودات (ROA) والسيولة . تسعى هذه الدراسة لقياس لأختبار العلاقة بين أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية وبين مؤشرات الأداء المالي. وهذا تطلب بناء هيكلية الدراسة لتحقيق اهدافها . إذ تم تقسيم الدراسة على أربعة فصول حيث تضمن الفصل الأول منهجية



الدراسة والدراسات السابقة. اما الفصل الثاني تناول الاطار النظري للدراسة وينقسم على ثلاث مباحث تناول المبحث الأول أسعار النفط وتناول المبحث الثاني المتغيرات الاقتصادية اما المبحث الثالث تناول الأداء المالي المصرفي .بينما تناول الفصل الثالث قياس وتحليل العلاقة بين اسعار النفط والمتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على الاداء المالي المصرفي وينقسم على مبحثين الأول التحليل المالي لمتغيرات الدراسة و الثاني اختبار فرضيات الدراسة و تم تخصيص الفصل الرابع للاستنتاجات والتوصيات .

# الفصل الأول

منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة

- المبحث الأول : منهجية الدراسة
- المبحث الثاني : بعض الدراسات السابقة

## المبحث الأول : منهجية الدراسة

## أولاً: مشكلة الدراسة :

ان اعتماد العراق على العوائد النفطية في تمويل برامج التنمية ومعدلات النمو جعل من هذا اقتصاده اقتصاداً ريعياً يتأثر بقوى خارجية تتمثل بتقلبات اسعار النفط في السوق العالمية التي تعد من المشاكل الاساسية التي وقفت بوجه الاقتصاد العراقي. إذ أن تذبذب اسعار النفط يعد من المشاكل الاساسية التي وقفت حاجزا بوجه الاقتصاد العراقي بشكل عام لأنه يعتمد اعتماداً كبيراً على النفط بنسبه 95%. إضافة الى ذلك يتأثر الأداء المالي للمصارف بمتغيرات عدة ؛ أهمها متغيرات الاقتصاد الكلي التي تعنى بدراسة الظواهر الكلية للاقتصاد الوطني على نطاق واسع، مثل الناتج القومي الاجمالي، والتضخم وسعر الصرف فضلا عن تقلبات أسعار النفط لأن القطاع المصرفي يشكل حلقة الوصل بين القطاع الحقيقي والقطاع المالي .

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- هل تؤثر تقلبات اسعار النفط على الأداء المالي للمصارف العراقية ؟
- 2- ماهي علاقه الناتج القومي الاجمالي بالأداء المالي للمصارف العراقية؟
- 3- كيف يؤثر التضخم على الأداء المالي للمصارف العراقية؟
- 4- هل يؤثر سعر الصرف بالاداء المالي المصرفي؟

## ثانياً: اهداف الدراسة:

يمكن ابراز اهداف الدراسة من خلال النقاط التالية :

- 1- الوقوف على واقع الأداء المالي في المصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة .
- 2- دراسة تأثير تقلبات اسعار النفط على الأداء المالي للمصارف العراقية.
- 3- دراسة تأثير الناتج المحلي الاجمالي على الأداء المالي للمصارف العراقية.
- 4- دراسة تأثير التضخم على الأداء المالي للمصارف العراقية.
- 5- دراسة تأثير سعر الصرف على الأداء المالي للمصارف العراقية .

## ثالثاً: أهمية الدراسة :

تصف الصناعة النفطية بالتقلب السعري الشديد. إذ انخفضت أسعار النفط بأكثر من 50% في غضون عام واحد. و يُعزى سبب التقلب الشديد إلى الاستجابة المنخفضة أو "عدم المرونة" لكل من العرض والطلب للتغير بالأسعار. إذ تحدث هذه التغييرات في الأسعار بسبب أحداث متعددة يمكن أن تؤثر على تدفق النفط والمنتجات النفطية إلى السوق ، بما في ذلك الأحداث الجيوسياسية أو الكوارث الطبيعية أو الأوبئة العامة مثل الأحداث التي سببها Covid-19. لذا تكتسب هذه الدراسة أهميتها من محاولة دراسة اثر تقلبات اسعار النفط وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي على الأداء المالي للمصارف العراقية بوصفه موضوعا ذا اهمية بالغة في كل المستويات فقطاع النفط احد الشرايين الرئيسة للاقتصاد العالمي فضلا عن القطاع المصرفي.

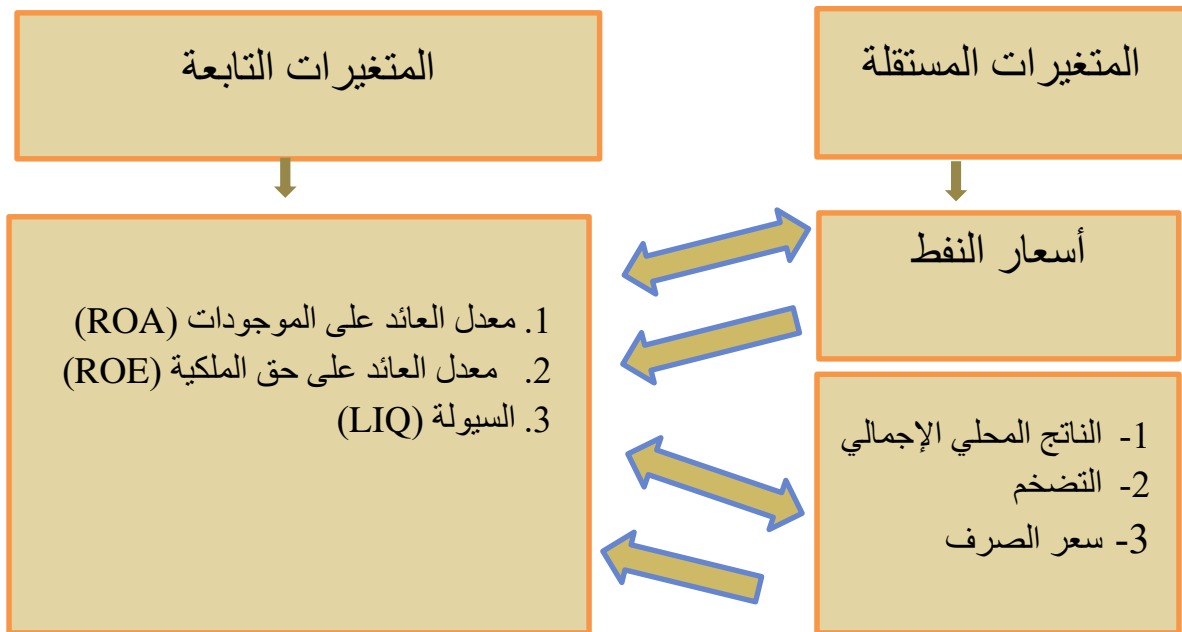
## رابعاً: فرضيات الدراسة :

1. الفرضية الرئيسية الأولى: (H01) ( لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين اسعار النفط ومؤشرات الاداء المالي ). وتتفرع هذه الفرضية الى ثلاث فرضيات فرعية هي:
  - أ- الفرضية الفرعية الاولى (H011) ( لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين اسعار النفط و مؤشر ROA العائد على الموجودات ) .
  - ب- الفرضية الفرعية الثانية (H012) ( لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين اسعار النفط و مؤشر ROE العائد على حق الملكية ) .
  - ت- الفرضية الفرعية الثالثة (H013) ( لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين اسعار النفط و مؤشر LIQ السيولة ) .
2. الفرضية الرئيسية الثانية : (H02) ( لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين المتغيرات الاقتصادية ومؤشرات الاداء المالي ). وتتفرع هذه الفرضية الى ثلاث فرضيات فرعية هي :
  - أ- الفرضية الفرعية الاولى (H021) (لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين المتغيرات الاقتصادية ومؤشر ROA العائد على الموجودات ) .
  - ب- الفرضية الفرعية الثانية (H022) (لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائية بين المتغيرات الاقتصادية ومؤشر ROA العائد على الموجودات) .
  - ت- الفرضية الفرعية الثالثة ( H0 23 ) (لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين المتغيرات الاقتصادية ومؤشر ROA العائد على الموجودات ) .
3. الفرضية الرئيسية الثالثة (H03) (لا توجد علاقة تأثير دالة احصائياً لأسعار النفط في مؤشرات الاداء المالي). وتتفرع هذه الفرضية الى ثلاث فرضيات فرعية هي:
  - أ- الفرضية الفرعية الاولى (H031) ( لا توجد علاقة تأثير دالة احصائياً لأسعار النفط في مؤشر ROA العائد على الموجودات ) .
  - ب- الفرضية الفرعية الثانية (H032) ( لا توجد علاقة تأثير دالة احصائياً لأسعار النفط في مؤشر ROE العائد على حق الملكية ) .
  - ت- الفرضية الفرعية الثالثة (H033) ( لا توجد علاقة تأثير دالة احصائياً لأسعار النفط في مؤشر السيولة) .
4. الفرضية الرئيسية الرابعة (H04) (لا توجد علاقة تأثير دالة احصائياً للمتغيرات الاقتصادية في مؤشرات الاداء المالي). وتتفرع هذه الفرضية الى ثلاث فرضيات فرعية هي :

- أ- الفرضية الفرعية الاولى (H041) ( لا توجد علاقة تأثير دالة احصائياً للمتغيرات الاقتصادية في مؤشر ROA العائد على الموجودات ).
- ب- الفرضية الفرعية الثانية (H042) ( لا توجد علاقة تأثير دالة احصائياً للمتغيرات الاقتصادية في مؤشر ROE العائد على حق الملكية )
- ت- الفرضية الفرعية الثالثة (H043) ( لا توجد علاقة تأثير دالة احصائياً للمتغيرات الاقتصادية في مؤشر السيولة ).

#### خامساً : المخطط الفرضي للدراسة :

لغرض اختبار فرضيات الدراسة وتساؤلاتها لا بد من رسم مخطط فرضي يوضح في معالمه تلك التساؤلات التي يسعى الباحث الى اثباتها او نفيها. وعليه يمكن صياغة المخطط الفرضي للدراسة كما يلي:



الشكل رقم (1) المخطط الفرضي للدراسة

#### خامساً : الحدود المكانية والزمانية للدراسة:

سيتمثل مجتمع الدراسة بالقطاع المصرفي العراقي ككل. اما الحدود الزمانية للدراسة سيتم تطبيق هذه الدراسة على البيانات المتعلقة للمدة 2005 ولغاية 2020 وذلك لكونها اقصى مدة زمنية تمكنت الباحثة من الحصول على بياناتها من المصادر الرسمية. وتمثلت العينة بـ 10 مصارف تجارية (الاستثمار العراقي والشرق الاوسط والتجاري العراقي والموصل وبغداد وسومر والاهلي العراقي والخليج التجاري وكردستان والمتحد للاستثمار ) كما موضح في ادناه :

ت	المصرف	سنة التأسيس	رأس مال التأسيس
---	--------	-------------	-----------------

1	المصرف التجاري العراقي	1992	150 مليون دينار
2	مصرف بغداد	1992	100 مليون دينار
3	مصرف الاستثمار العراقي	1993	100 مليون دينار
4	مصرف الشرق الاوسط	1993	400 مليون دينار
5	مصرف المتحد للاستثمار	1994	1 مليار دينار
6	المصرف الاهلي العراقي	1995	400 مليون دينار و 400
7	مصرف الخليج التجاري	1999	600 مليون دينار
8	مصرف سومر	1999	250 مليار دينار
9	مصرف الموصل	2001	1 مليار دينار
10	مصرف كردستان	2005	400 مليار دينار

### سابعاً: منهج الدراسة

لمعالجة الاشكالية المطروحة وللإجابة عن اسئلة الدراسة واثبات او نفي صحة فرضيات العدم المعتمدة ، فمن الضروري الاعتماد على احد المناهج المعروفة في العلوم الانسانية للتوصل الى النتائج ، وسيتم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في هذه الدراسة وكما يلي:

- 1- تم استقراء مشكلة الدراسة ووضع التساؤلات بالاعتماد على البيانات والملاحظات الخاصة بالدراسة ذاتها ، وللإجابة عن هذه التساؤلات سنتناول الدراسة اهم المواضيع المتعلقة بتقلبات اسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية على ربحية المصارف.
- 2- تم الاستعانة بمجموعة من النسب المالية لاستخراج نتائج البيانات والتي تم جمعها من التقارير السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة ، فضلا عن استخراج اسعار النفط من الموقع الالكتروني لمنظمة الاقطار المصدرة للنفط (OPEC) ، وكذلك تم استخراج بيانات المؤشرات الاقتصادية من الموقع الالكتروني لوزارة التخطيط
- 3- في الجانب التطبيقي للدراسة ولغرض تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة تم الاعتماد على الارتباط والانحدار الخطي المتعدد باستخدام برنامج (SPSS) لاختبار اثر تقلبات اسعار النفط وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي على الاداء المالي للمصارف العراقية عينة الدراسة .

## المبحث الثاني: بعض الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة حاجة ملحة وركيزة اساسية لاستكمال الجهد البحثي ،اذا يهتدى بالدراسات السابقة لتعزيز الجانب النظري وتحديد المقاييس والمؤشرات واستكشاف العلاقات بين المتغيرات ،وفي الغالب يبدأ جهد الباحث من حيث تنتهي الدراسات السابقة، ويمكن اعتماد نتائج الدراسات السابقة لأغراض التحليل والمقارنة والتطبيق لذا خصص المبحث الثاني من الفصل الاول لغرض مراجعة أهم الدراسات السابقة وتم ترتيبها من الاقدم الى الاحدث.

## أولاً: استعراض بعض الدراسات السابقة

## 1- بعض الدراسات المتعلقة بأسعار النفط

## أ:الدراسات العربية المتعلقة بأسعار النفط

1	عنوان الدراسة	تقييم ربحية البنوك الاسلامية في ظل تراجع اسعار النفط
اسم الباحث و السنة	( بولغيتي ، بن يعيش ، 2018 )	
أهمية الدراسة	للقطاع المصرفي دور مهم لا يمكن تجاهله في التنمية الاقتصادية من خلال ما يقدمه من خدمات مصرفية متنوعة عن طريق البنوك الاسلامية والتي بدورها حققت نجاحا وتعد الربحية من اهم مؤشر لتقييم اداء البنوك ومدى تأثيرها بالمتغيرات الاقتصادية	
أهداف الدراسة	تسليط الضوء على افضل المؤشرات المستخدمة وتقييم ربحية المصارف الاسلامية ومعرفة انعكاسات اسعار النفط على ربحية البنوك الاسلامية وتحليل مؤشرات ربحية البنوك الاسلامية	
عينة الدراسة	اقتصرت هذه الدراسة على عينة من البنوك الاسلامية الخليجية	
الاستنتاجات	تقوم البنوك الاسلامية في تنمية الاقتصاد من خلال اسهامها في تمويل النشاطات الاقتصادية المختلفة وتتأثر اسعار النفط بالعديد من العوامل العرض	

والطلب مما يجعلها تتذبذب وتتغير تبعاً للأوضاع السائدة في السوق وتعد		
2	عنوان الدراسة	اثر تقلبات أسعار النفط في النمو الاقتصادي في الجزائر
	الوصف اسم الباحث و السنة	علي المصباح الإسلامي، بن ساسي، (2019) برسم سياسة رسيده من اجل مواجهة التحديات الاقتصادية قيام المصرف الإسلامي بعملية تخطيط جيدة من اجل تحقيق أفضل ربحية
	مجال الأهمية الإفادة الدراسة	يمكن تسليط الضوء على احد القضايا الأساسية التي أخذت اهتمام الدول استخدمت كمركزات معرفية سابقة لتعزيز المراكز الفكرية والمفاهيمية في النفطية ومنها الجزائر والمستهلكة بصفة خاصة ويعوم موطري السياسة الجانب النظري الاقتصادي في الجزائر ببناء توجهاتهم وتوقعاتهم المستقبلية نظرا لما يمثله قطاع النفط في هيكل اقتصادها
	أهداف الدراسة	تهدف الدراسة الى الوقوف على العلاقة التي تربط الاقتصاد الوطني الجزائري بارتفاع وانخفاض أسعار النفط والوقوف على مشكله الاقتصاد الجزائري كهيكل تصديري وحيد يجعل الاقتصاد الوطني رهينا بالظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدث في اسواق النفط العالمية
	عينة الدراسة	دراسة قياسية متعلقة بأثر تغير أسعار النفط على النمو الاقتصادي للمدة 1980-2018 اظهر الأثر الحقيقي لتغيرات التي تحدث في الاسعار اعتماد على منهج الانحدار الذاتي
	الاستنتاجات	ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع النفط تجعله يتأثر بأهم الاحداث التي تحدث والتقلبات السريعة في اسعار النفط لا تعود بالضرورة الى نقص في الامدادات بل الى عوامل اخرى الحروب والمتغيرات المناخية والكوارث والعائدات النفطية شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل انعدام اسهام القطاع الصناعي في تمويل الاقتصاد الوطني
	التوصيات	لتعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل يجب دعم وتطوير سوق الأوراق المالية والعمل على استقرار بيئتها الاقتصادية الكلية.
	مجال الإفادة	أستخدمت كمركزات معرفية سابقة لتعزيز المراكز الفكرية والمفاهيمية في الجانب النظري

3	عنوان الدراسة	تأثر تقلبات أسعار النفط في ربحية البنوك التجارية
---	---------------	--



اسم الباحث و السنة	(ذويب وآخرون ، 2019)
أهمية الدراسة	تكتسب هذه الدراسة اهميتها من محاولة دراسة اثر تقلبات أسعار النفط على ربحية البنوك التجارية في كونه موضوع ذات اهمية بلغة على كل المستويات فقطاع النفط احد الشرايين الرئيسة للاقتصاد العالمي
أهداف الدراسة	الكشف عن طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرات ومعرفة الاثار المترتبة عن تقلبات اسعار النفط وربحية البنوك التجارية وتحليل البيانات تحليلا وصفيا
عينة الدراسة	9 من الدول الاوربية التي اقتصادها يعتمد على النفط (ايطاليا ألمانيا وفرنسا واسبانيا والسويد وهولندا بلجيكا فلندا ايطاليا)
الاستنتاجات	تكون تقلبات اسعار النفط لها تأثير مباشر على ربحية البنوك التجارية من خلال زيادة الاقراض المرتبط بالنفط او نشاط الاعمال او السيولة الزائدة للنظام المصرفي
التوصيات	يشكل قطاع النفط ثروة كبيرة في اقتصاد الدول الاوربية المعتمدة في اقتصادها على النفط فأى تقلبات في اسعار النفط تؤدي الى تغيرات على ربحية البنوك للدول المعتمدة على النفط اذا يجب تنويع الاقتصاد وعدم ربط كافة القطاعات بالنفط بشكل كبير وان الزيادة في اسعار النفط تؤدي الى نتائج ايجابية على المدى القصير في سعر العملة
مجال الإفادة	أستُخدمت كُمُرتكزاتٍ معرفية سابقة لتعزيز المُرتكزات الفكرية والمفاهيمية في الجانب النظري

ب:الدراسات الاجنبية المتعلقة بأسعار النفط

عنوان الدراسة	1
اسم الباحث و السنة	( Iwayemi , Fowowe,2011 )
Impact of oil price shocks on selected macroeconomic variables in Nigeria	تأثير صدمات أسعار النفط في متغيرات الاقتصاد الكلي المختارة في نيجيريا

<p>لقد حظي تأثير صدمات أسعار النفط على الاقتصاد الكلي بقدر كبير من الاهتمام منذ السبعينيات تقوم هذه الدراسة بإجراء تحليل تجريبي لتأثيرات صدمات أسعار النفط على دولة نامية مصدرة للنفط – نيجيريا</p>	<p>أهمية الدراسة</p>
<p>تهدف هذه الدراسة التعرف على العلاقة بين صدمات النفط والاقتصاد الكلي وهذه الدراسة تنطبق الغالب على البلدان المتقدمة المستوردة للنفط. بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط تقوم هذه الدراسة بإجراء تحليل تجريبي لتأثيرات صدمات أسعار النفط على دولة نامية مصدرة للنفط – نيجيريا</p>	<p>أهداف الدراسة</p>
<p>تمثلت عينة البحث بدولة نيجيريا الفترة 1985-2010</p>	<p>عينة الدراسة</p>
<p>النتائج التي توصلنا إليها أن صدمات أسعار النفط ليس لها تأثير كبير على معظم متغيرات الاقتصاد الكلي في نيجيريا أظهرت نتائج اختبارات جرانجر السببية وتحليل التباين أن المقاييس المختلفة لصددمات النفط الخطية والإيجابية الاختبارات وجود تأثيرات غير متكافئة لصددمات أسعار النفط لأننا نجد أن صدمات النفط السلبية تتسبب بشكل كبير في الإنتاج وسعر الصرف الحقيقي</p>	<p>الاستنتاجات</p>
<p>لم يوص الباحثان بأي توصية.</p>	<p>التوصيات</p>
<p>أستُخدمت كمرتكزات معرفية سابقة لتعزيز المُرْتكزات الفكرية والمفاهيمية في الجانب النظري.</p>	<p>مجال الإفادة</p>

<p>The dynamics of economic growth, oil prices, stock market depth, and other macroeconomic variables: Evidence from the G-20 countries</p> <p>ديناميكيات النمو الاقتصادي ، وأسعار النفط ، وعمق سوق الأوراق المالية ومتغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى: أدلة من دول مجموعة العشرين</p>	<p>عنوان الدراسة</p> <p>2</p>
<p>(Pradhan , 2015)</p>	<p>اسم الباحث و السنة</p>

<p>تهتم هذه الدراسة الربط بين النمو الاقتصادي وأسعار النفط والعمق في سوق الأوراق المالية وثلاثة مؤشرات رئيسة أخرى للاقتصاد الكلي: سعر الصرف الفعلي الحقيقي ، ومعدل التضخم ، وسعر الفائدة الحقيقي . أهمية عمق سوق الأوراق المالية كمتغير إضافي قد يؤثر ويتأثر بالنمو الاقتصادي ومتغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى التي تم اختيارها في هذه الدراسة</p>	<p>أهمية الدراسة</p>
<p>تهدف هذه الدراسة تحديد بوضوح العلاقات طويلة المدى والقصيرة المدى بين المتغيرات الاقتصادية</p>	<p>أهداف الدراسة</p>
<p>تظهر النتائج علاقة اقتصادية قوية طويلة المدى بين النمو الاقتصادي وأسعار النفط وعمق سوق الأسهم وسعر الصرف الفعلي الحقيقي ومعدل التضخم ومعدل الفائدة الحقيقي على المدى الطويل وجد أن النمو الاقتصادي الحقيقي يستجيب لأي انحراف في علاقة التوازن طويلة المدى التي توجد بين المقاييس المختلفة لعمق سوق الأوراق المالية وأسعار النفط ومتغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى</p>	<p>الاستنتاجات</p>
<p>يجب على صانعو السياسات في دول مجموعة العشرين مراقبة أسعار النفط وفي الوقت نفسه مراقبة معدلات تضخم وجعلها منخفضة واستقرار أسعار الصرف من أجل تعزيز النمو الاقتصادي.</p>	<p>التوصيات</p>
<p>أُستخدِمَت كَمُرْتَكزَاتٍ معرفية سابقة لتعزيز المُرْتَكزَاتِ الفكرية والمفاهيمية في الجانب النظري</p>	<p>مجال الإفادة</p>

## 2- بعض الدراسات السابقة المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية

### أ:الدراسات العربية المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية

<p>اثر التضخم في ربحية البنوك التجارية</p>	<p>عنوان الدراسة 1</p>
<p>( حاجي، 2016 )</p>	<p>اسم الباحث و السنة</p>
<p>الدور المهم الذي تؤديه ربحية البنوك التجارية في الاقتصاد الوطني بيان فعالية وأثر معدل التضخم عليها وتوضيح العلاقة ايجابية او سلبية</p>	<p>أهمية الدراسة</p>

أهداف الدراسة	تشخيص العلاقة بين التضخم والربحية البنوك التجارية وتفسير المؤشرات التي تنتج عن اختبار العلاقة بين التضخم وربحية ومعرفة اوضاع البنوك التجارية في الجزائر والمؤشرات التي تستخدمها في قياس ارباحها
عينة الدراسة	من اربع مصارف تجارية عاملة في القطاع الجزائري (بنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري وبنك الجزائر وبنك الخليج) من 2009-2015
الاستنتاجات	يؤثر معدل التضخم في ربحية البنوك المقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية ويؤثر معدل التضخم على ربحية البنوك المقاسة بمعدل العائد على الموجودات ويؤثر معدل التضخم على ربحية البنوك المقاسة بمؤشر مضاعف الملكية
التوصيات	يجب على البنوك تقييم ارباحها مسبقا وأثر التضخم عليها، لمواجهة المخاطر المحتملة، ويجب على البنوك ان تعمل على زيادة ارباحها من خلال الرفع في الايرادات وتقليل التكاليف
مجال الإفادة	أُسْتُخْدِمَتْ كَمُرْتَكزَاتٍ معرفية سابقة لتعزيز المُرْتَكزَاتِ الفكرية والمفاهيمية في الجانب النظري

عنوان الدراسة	2	اثر متغيرات الاقتصاد الكلي في ربحية البنوك الاسلامية السعودية
اسم الباحث و السنة		(فاتح ، بوشنتوف ، 2019)
أهمية الدراسة		ايراز اثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية البنوك الاسلامية بصفة عامة والبنوك الاسلامية السعودية بصفة خاصة
أهداف الدراسة		معرفة نوع العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي وربحية البنوك الاسلامية وتسليط الضوء على اهم مؤشرات ربحية البنوك وتحليلها
عينة الدراسة		مصرف الانماء ومصرف الراجحي ومصرف البلاد ومصرف الجزيرة
الاستنتاجات		تعد الربحية هدف ومقياس للحكم على ادارة المصرف ومؤشرات الربحية من اهم المقاييس المستخدمة لمعرفة اداء ربحية البنوك ومعدل العائد على حقوق الملكية اكثر المقاييس استخداما ويعد التضخم من متغيرات الاقتصاد الكلي المؤثر على ربحية البنوك الاسلامية وكذلك الناتج المحلي الاجمالي يؤثر على ربحية البنوك الاسلامية زيادة الناتج المحلي الاجمالي يؤدي الى تحسين أداء البنوك الاسلامية وزيادة ارباحها

تشجيع التعاون الدولي وتبادل الخبرات والمعلومات الخاصة بالربحية في البنوك الإسلامية للاستفادة من تجارب الدول ومعالجة موضوع اثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية البنوك الإسلامية في دولة اخرى مع المتغيرات الاقتصادية	التوصيات
أُسْتُخْدِمَتْ كَمُرْتَكزَاتٍ معرفية سابقة لتعزيز المُرْتَكزَاتِ الفكرية والمفاهيمية في الجانب النظري	مجال الإفادة

ب-الدراسات الاجنبية المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية

Impact of Macroeconomic Variables on Stock Markets: Evidence from Emerging Markets تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي في أسواق الأسهم: أدلة من الأسواق الناشئة	عنوان الدراسة	1
( Barakat, et al. , 2016 )	اسم الباحث و السنة	
لهذه الدراسة اهمية بسبب نقص في الدراسات الاقتصادية النامية وكانت هناك دراسات محدودة بشأن طبيعة العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومؤشر سوق الأوراق المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	اهمية الدراسة	
ان الهدف الرئيس من هذه الدراسة ،هو التعرف على العلاقة بين سوق الأوراق المالية وعوامل الاقتصاد الكلي في اقتصادين ناشئين (مصر وتونس) للمدة من يناير 1998 إلى يناير 2014	أهداف الدراسة	
مقارنة سوق الاوراق المالية بين اقتصاد دولتين مصر وتونس	عينة الدراسة	
أشارت النتائج إلى وجود علاقة سببية في مصر بين مؤشر السوق ومؤشر أسعار المستهلك (CPI) وسعر الصرف وعرض النقود وسعر الفائدة الأمر نفسه ينطبق على تونس باستثناء مؤشر أسعار المستهلك الذي لم يكن له علاقة سببية بمؤشر السوق.	الاستنتاجات	
يجب أن تأخذ السياسات الحكومية المتعلقة بهذه العوامل بعين الاهتمام هذا الارتباط والذي سيؤدي في النهاية إلى سوق أسهم أكثر استقرارًا.	التوصيات	
أُسْتُخْدِمَتْ كَمُرْتَكزَاتٍ معرفية سابقة لتعزيز المُرْتَكزَاتِ الفكرية والمفاهيمية في الجانب النظري	مجال الإفادة	

<p><b>The Effect of Oil Prices on Macroeconomic Variables: Evidence from Azerbaijan</b></p> <p>تأثير أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي: الدليل من أذربيجان</p>	<p>عنوان الدراسة</p>	<p>2</p>
	<p>اسم الباحث و السنة</p>	<p>(Mukhtarov, et al. , 2020)</p>
<p>تبحث هذه الدراسة في تأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي والتصدير والتضخم وسعر الصرف في أذربيجان يعد تأثير سعر النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي من الموضوعات الساخنة بالنسبة للدول الغنية بالنفط ولها تأثير مباشر على الأداء الاقتصادي</p>	<p>أهمية الدراسة</p>	
<p>تهدف هذه الدراسة كشف العلاقة بين المتغيرات من خلال استخدام طرق يوها نسن للتكامل المشترك و VECM للبيانات الممتدة من يناير 2005 إلى يناير 2019</p>	<p>أهداف الدراسة</p>	
<p>دولة أذربيجان</p>	<p>عينة الدراسة</p>	
<p>وتشير نتائج التقدير، أن ارتفاع أسعار النفط كان له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي ومؤشر أسعار المستهلك والتصدير بينما كان له تأثير سلبي على سعر الصرف في أذربيجان ومن خلال هذه النتائج يمكن القول بأن جميع متغيرات الاقتصاد الكلي المستخدمة عرضة لصدمات أسعار النفط. في البلدان النامية الغنية بالنفط، يجب على صانعي السياسات تنويع اقتصاداتهم</p>	<p>الاستنتاجات</p>	
<p>يجب على صانعي السياسات تنويع اقتصاداتهم من أجل التصدي لصدمات تقلبات أسعار النفط وزيادة حصة القطاع غير النفطي في الاقتصاد.</p>	<p>التوصيات</p>	
<p>مرتكزاً فكرياً في الجانب النظري. أُسْتُخِدِمَتْ كَمُرْتَكزَاتٍ معرفية سابقة لتعزيز المُرْتَكزَاتِ الفكرية والمفاهيمية في الجانب النظري.</p>	<p>مجال الإفادة</p>	

### 3 - الدراسات المتعلقة بالأداء المالي

#### أ - الدراسات العربية المتعلقة بالأداء المالي

<p>تأثير ارتفاع اسعار مشتقات النفط في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة نفضال</p>	<p>عنوان الدراسة</p>	<p>1</p>
	<p>اسم الباحث و السنة</p>	<p>(بلاوي ، جعفري، 2018)</p>

<p>أثر التضخم في الأداء المالي للبنوك التجارية في السودان</p>	<p>2 عنوان الدراسة</p>
<p>المالي للمؤسسة الاقتصادية (محمد، 2019)</p>	<p>اسم الباحث و السنة</p>
<p>تسعى هذه الدراسة الى معرفة مدى تأثير ارتفاع أسعار النفط في الأداء المالي للمؤسسة</p>	<p>أهداف</p>
<p>الاقتصاد الكلي العظيمية تتمثل في بيان وتوضيح، الأثر الناتج من التضخم في أداء القطاع المصرفي ومن ثم سد الفجوة البحثية في هذا المجال اما الاهمية</p>	<p>الدراسة أهمية</p>
<p>تمت الدراسة على مستوى شركة نفطال، دراسة ميزانيلت المؤسسة من 2014-2017 لعملية النتائج الذي يتم التوصل اليه يمكن الاستفادة منها في اتخاذ القرارات ويمكن معالجة اثر التضخم في أداء القطاع المصرفي في ارتفاع أسعار النفط لها تأثير على</p>	<p>عينة الدراسة</p>
<p>أدائها المالي عن كل وظيفة على أساس ان الأداء المالي من أهم الأهداف التي تسعى اليها المؤسسة في تحقيقها الى والمحافظة على الإستمرارية، واقتصرت الدراسة على أداتي معرفة اثر التضخم على الودائع، اثر التضخم في الفروض، و اثر التضخم في التوازن المالي والنسب المالية</p>	<p>الاستنتاجات الدراسة</p>
<p>تسديد التزاماتها قصيره الأجل وصع نظام رقابي من اجل معرفة الوضعية المالية لمؤسسة التوليد والتجارة والمصرفية من 2006 الى 2016</p>	<p>التوصيات الدراسة</p>
<p>من نكراً فكرياً علمياً في الجانب النظري والعملية مشاركة نتائج الدراسات وجود علاقة طردية ضعيفة ما بين التضخم وحجم الودائع، نتيجة زيادة كمية النقود عند الأفراد وجود علاقة طردية ضعيفة ما</p>	<p>مجال الإفادة</p>
<p>بين التضخم وحجم التمويل وذلك بسبب قيام المصرف بزيادة التمويل في مدد التضخم نتيجة انخفاض قيمة النقود توجد علاقة طردية بين التضخم والارباح ويعد ذلك بسبب زيادة الارباح زيادة اسمية في مدد التضخم لان الارباح تحسب بالأسعار الجارية والقيمة الحقيقية منخفضة</p>	<p>الاستنتاجات</p>
<p>يجب تقدير حجم التمويل وحجم الودائع ، وحجم الأرباح مسبقاً وأثر التضخم عليها لمواجهة المخاطر المحتملة وعند احتساب الربحية يجب الأخذ بعين الاهتمام التضخم ،الذي يعمل على تضخيم النتائج وتوصيات المستقبلية قياس اثر التضخم على معدلات السيولة واجراء مقارنة الأثر التضخم على ربحية البنوك الوطنية والاجنبية واثر التضخم في أداء القوائم المالية</p>	<p>التوصيات</p>
<p>مرتكزاً فكرياً و علمياً في الجانب العملي.</p>	<p>مجال الإفادة</p>

ب - الدراسات الاجنبية المتعلقة بالأداء المالي

<p>Analysis of financial performance of commercial banks in Indian : Applications of the CAMEL mode تحليل الاداء المالي في المصارف التجارية الهندية تطبيقات نموذج CAMEL</p>	<p>1 عنوان الدراسة</p>
---	--------------------------------

( Sangmi, Nazir, 2010 )	اسم الباحث و السنة
تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الاداء المالي لاثنتين من المصارف الكبرى العاملة في شمال الهند باستخدام نموذج CAMEL	أهداف الدراسة
المصارف الهندية المدة 2005-2001	عينة الدراسة
أن استخدام هذا الانموذج فان موقف المصرفين قيد الدراسة يتم تميزهما بأنها سليمة ومرضية بقدر كفايتها رأس المال وجودة الموجودات والقدرة على ادارة سيولتها	الاستنتاجات
على المصارف ان تحتفظ بالسيولة اللازمة من اجل تلبية السحوبات المفاجئة من قبل المودعين عند الحاجة اليها ومن ثم يتم الاحتفاظ بمزيج مناسب من الموجودات السائلة وغير السائلة	التوصيات
مرتكزاً علمياً في الجانب العملي.	مجال الإفادة

The impacts of bank-specific, industry-specific and macroeconomic variables on commercial bank financial performance: evidence from the Gulf cooperation council countries . تأثير المتغيرات الخاصة بالمصرف والمتغيرات الخاصة بالصناعة والاقتصاد الكلي في الأداء المالي للبنك التجاري: أدلة من دول مجلس التعاون الخليجي	عنوان الدراسة	2
( Alfadli & Rjoub, 2019 )	اسم الباحث و السنة	
من خلال هذه الدراسة يمكن التعرف تأثير المتغيرات الخاصة بالمصرف والمتغيرات الخاصة بالصناعة والاقتصاد الكلي على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي وتكشف الدراسة النسب التي تؤثر في اداء البنوك	أهمية الدراسة	



تهدف هذه الدراسة التعرف على تأثير المتغيرات الاقتصادية في الاداء المالي للبنوك التجارية معرفة النسب الخاصة بالكفاءة ونسب مخاطر الائتمان ونسب التنويع والتركيز على جميع مقاييس الاداء	أهداف الدراسة
62بنكا تجاريا في دول التعاون الخليجي (السعودية والامارات وقطر والكويت )	عينة الدراسة
استنتجت الدراسة أن هناك تأثيرا سلبيا كبيرا للكفاءة ونسبة مخاطر الائتمان والتنويع والتركيز على جميع مقاييس الأداء. وأظهرت مخاطر الائتمان أن السلامة المالية تسهم بشكل أكبر في تحقيق الربحية.	الاستنتاجات
لم يوص الباحثان بأية توصية.	التوصيات
مرتكزا فكرياً في الجانب النظري.	مجال الإفادة

### ثانياً: الاستفادة بشكل عام من الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة الطريق الذي يأخذ بيد الباحث في سعيه لتحقيق اهدافه وتمثلت مجالات الإفادة في النقاط التالية :

1. الاطلاع على الفقرات الدراسات السابقة حيث تمت الافادة منها في تعزيز الجانب النظري في الدراسة الحالية .
2. والتعرف على اراء الباحثين وكيفية صياغة مشكلة الدراسة ووضع الفرضيات للدراسة الحالية .
3. معرفة ما توصلت اليه الدراسات السابقة وماهي النتائج والتوصيات التي توصلت اليها والانطلاق من حيث انتهت.
4. تحديد اهم المؤشرات المطلوبة في قياس الاداء المالي.
5. تحديد مجموعة من العوامل الرئيسية المؤثرة في متغيرات الدراسة واهم المسببات لها وكيفية تعزيز الجوانب الايجابية والحد من الجوانب السلبية .
6. توفير المصادر الحديثة عن متغيرات الدراسة (اسعار النفط ومتغيرات الاقتصاد الكلي والاداء المالي) .
7. الاسهام في تصميم نموذج الدراسة وتقديم الحقائق والادلة التجريبية لتوضيح العلاقات بين المتغيرات .
8. اظهار الحقائق ذات العلاقة عن المفاهيم التي تتصف بالغموض وتوضيحها بالصورة المطلوبة.

9. الاطلاع على الاساليب الاحصائية المستخدمة في تحليل ومعالجة البيانات واختيار اسلوب احصائي غير متكرر .
10. اسهمت الدراسات السابقة في تحديد اهم الاستنتاجات والمقترحات التي تفيد المصارف ومن جانب اخر تقديم الأدلة للجهود البحثية القادمة.

# الفصل الثاني

## الاطار النظري للدراسة

- المبحث الأول : أسعار النفط
- المبحث الثاني : المتغيرات الاقتصادية:(سعر الصرف ، التضخم، الناتج المحلي الاجمالي)
- المبحث الثالث : الأداء المالي

## المبحث الأول : أسعار النفط

## توطئة:

يعد النفط وما يشتق منه من اهم الاكتشافات ،التي توصل اليها الانسان ،هو المصدر الرئيس للطاقة ومحور كل الانتاج الزراعي والصناعي، ويتصف النفط بسهولة التخزين والنقل، وقد اصبح عنصرا مهما في الحياة اليومية ويعد النفط مادة اساسية لاستخدامات معينة مثل المواصلات ويستولى على اهمية تجارية واقتصادية ،نظرا للاستخدامات المتعددة للنفط ومرونة منتجاته جعلته ليكون سلعة استراتيجية تتحكم في مصير اقتصاد العالم ولا ينحصر تأثير النفط على الاقتصاد والتجارة فقط بل يشمل كل متطلبات العصر التي يصعب تخيلها .

## أولاً : اسعار النفط Oil Prices

تعد اسعار النفط من اهم الاسعار التجارية الدولية ،وان جميع دول العالم و مؤسساته الاقتصادية وكذلك الدول المنتجة والمستهلكة تقوم بمراقبة الاسعار ، ذلك لما يمتلكه هذا المورد من اهمية كبيرة وواضحة في جميع دول العالم ،حيث اصبحت اسعار النفط اكثر السلع التجارية تقلبا منذ السبعينيات ولم تشهد استقرار وتميزت بالاضطرابات الشديدة وعدم الاستقرار ويعود ذلك الى العديد من الاسباب واهمها المتغيرات السياسية والاقتصادية كذلك المناخية وأيضا عامل المضاربة القائم على التوقعات .

## 1) التطور التاريخي لأسعار النفط : Historical development of oil prices

تأرجحت اسعار النفط عبر التاريخ الذي يمتد لأكثر من 146 عاما فقد تراوحت اسعار النفط الخام خلال المدة من عام 1948 وحتى نهاية الستينات 2,50 وعام 1948 الى نحو 3 دولارات عام 1957 استقرت عند هذا السعر تقريبا حتى عام 1970 (المنيف ،2008: 53). وبعد ذلك قررت الدول الاعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (الابوك) ان ترفع السعر العلمي للنفط وقامت هذه الدول بأنجاز هذا الهدف بالتخفيض الجماعي لنفط التي تضخها وحدثت تطورات هامة في الصناعة النفطية منذ عام 1970 وتجلت في ظهور بوادر اختلال بين المعروض من النفط في السوق العالمية والمطلوب من قبل لدول المستهلكة ساعدت الاقطار المصدر للنفط المطالبة بزيادة الاسعار المعلنة

وزيادة الحصة الضريبية، وقد ادت هذه التطورات ان يقرر سعر النفط الخام في السوق العالمية من قبل منظمة الاوبك بدلا من تقريرها من قبل الشركات النفطية الكبرى .

وفي عام 1974 انعقد مؤتمر الكويت واجتمعت الدول الاعضاء في اوبك واصدرت قرارها بزيادة اسعار النفط الخام وبذلك انهى التحكم المطلق للشركات العالمية للنفط في عملية التسعير فضلا عن قرار اخر تضمن قطع امدادات النفط العربي كليا عن بعض الدول (الولايات المتحدة وهولندا والبرتغال) بسبب موقفها (عيفي، 2003: 259-260) وفي عام 1977 عقد مؤتمر ستوكولهم تضمن زيادة في سعر برميل النفط الخام الى (12,6) دولار للبرميل، وتولت القرارات النابعة من السيادة الوطنية التي استردتها الدول النفطية تحت مظلة الانتصار في حرب تشرين التحريرية، وارتفع سعر النفط الخام عام 1979 الى 29 دولار للبرميل وفي عام 1980 وصل 36 دولار للبرميل (التنير، 2007: 201). وفي عام 1980 افضت الحرب العراقية الايرانية الى زيادة اسعار النفط ووصلت الى اكثر من 37 دولار للبرميل عام 1981، بعد ذلك انخفضت اسعار النفط الخام عام 1983 وحاولت الاوبك وضع حصص انتاج منخفضة الى مستوى تستقر عنده الاسعار لكن هذه المحاولات لم تنجح بسبب ان معظم اعضاء المنظمة كانوا ينتجون كميات اعلى من حصصهم، يبدء ان الاسعار في منتصف عام 1986 الى اقل من 10 دولارات للبرميل مما دفع الاوبك الى الاتفاق على هدف سعري (18 دولار) للبرميل غير ان الاسعار استمرت ضعيفة، بعد ذلك ارتفعت الاسعار في عام 1995 بسبب الانتاج المنخفض التي ارتبط بغزو العراق للكويت، بعدها اسعار النفط في فترة انخفاض دائم حتى 1994 اذ وصلت الى ادنى مستوى لها منذ عام 1973 نجحت الاوبك في ضبط الحصص واستعادت الاسعار عافيتها عام 1996 الان هذا تعافي لم يدم طويلا حيث انتهت زيادة الاسعار نهاية سريعة في اواخر عام 1997 وعام 1998 نتيجة تجاهل تأثير الازمة الاقتصادية في اسيا وتحركت الاوبك وخفضت بمقدار 3 ملايين للبرميل ساعدت المشكلات الفنية عام 2000 في صعود في ارتفاع اسعار النفط الى 30 دولار وغذت الاضطرابات والمشكلات الفنية مسار النفط المرتفع ابتداء من عام 2001 التي شهدت ارتفاعا مطردا في اسعار النفط نتيجة تحسين الطلب على النفط بسبب الرواج الاقتصادي الذي شهدته دول جنوب شرق اسيا وخروج الاتحاد السوفيتي من ازمته، اذ بلغ سعر النفط 50 دولار عام 2004 (الموسوي، 2005: 36). وفي عام 2005 قفزت اسعار النفط بسبب العوامل الجيوسياسية الى مستوى 78 دولار للبرميل، إذا ادى ضعف الدولار الامريكي والنمو السريع للاقتصادات الاسيوية واستهلاكها للنفط والعوامل المناهضة في نيجيريا وفينزويلا خلال هذا العام وصول اسعار النفط الى مستويات قياسية (90 دولار) للبرميل (التنير، 2007: 124).

ومع بداية ملامح الازمة المالية عام 2007 لتشتد في النصف الثاني من عام 2008 بدأ معها انخفاض اسعار النفط الى 91,68 دولار للبرميل بعد ان كان 97,37 دولار للبرميل في عام 2008 وبعد التعافي من الازمة المالية ارتفعت اسعار النفط الى 79,61 دولار للبرميل ثم شهد ارتفاعا حادا بدء من 111,36 وفي عام 2011 وصل الى (111,60) دولار برميل عام 2012 بعد ذلك انخفض الى مستوى (43,76) دولار برميل عام 2016 بعد ذلك انخفض الى مستوى (43,76) دولار للبرميل عام 2016 (اوبك، 2015: 45). اما في عام 2017 ارتفع سعر النفط الى 47.92 دولار للبرميل اما في عام 2018 بلغ سعر النفط 76,17 اما في عام 2019 انخفض سعر النفط وبلغ 66 دولار للبرميل اما في عام 2020 واجه العراق تحديا خطيرا تمثل بالهبوط المفاجى الذي شهدته اسعار النفط في عام 2020 انعكس بشكل سلبي على الاقتصاد العراقي ان العراق تعرض الى صدمتين كبيرتين الصدمة الاولى تمثلت بما حدث في اذار سنة 2020 وبعدها انتشار فايروس كورونا مما ادى لتدهور الطلب العالمي بسبب زيادة المعروض النفطي وانخفاض الطلب والصدمة الثانية تمثلت بانهيار اسعار النفط واستمرار انخفاضها ،حيث بلغ سعر برميل النفط 38,77 دولار للبرميل.

## (2) تعريف سعر النفط الخام Define the price of crude oil

ومن المعروف اقتصادياً ان سعر السلعة يتم تحديده من خلال تفاعل العرض والطلب عليه ،وهذا التفاعل هو الذي يؤدي الى تحديد السعر عندما تتساوي الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة ويعرف بالسعر التوازني . اما سعر النفط هو القيمة النقدية لبرميل النفط المقاس بالدولار الامريكي المكون من (42) غالونا معبرا عنه بوحدة امريكية ( البصام والرشيده ، 2013: 4). ويعرف ايضا هو قيمة السلعة النفطية المعبر عنها بالنقد في زمان ومكان معلومين (الدليمي ودرج ، 2018: 3) وتعرفة الباحثة هو القيمة النقدية التي تعطى لوحدة واحدة من النفط خلال مدة زمنية معينة .

## (3) انواع اسعار النفط Types of oil prices

أ- **السعر المعلن Advertised price**: ويقصد به سعر النفط المعلن رسميا من قبل الشركات كارتل (الشقيقات السبع) ويحسب بالوحدة الامريكية وبدأ العمل بهذا السعر سنة 1880م اتبعته شركة استندر او يل واوف نيوجرسي (عنان ، 2017: 52) ويتم تسعيره عند فوهة البئر ، واستمرت الولايات المتحدة العمل بهذه الاسعار داخليا وخارجيا ، وقد حدثت تقلبات في السعر المعلن اولها اتفاقية (اكن كاري)، وبعدها تبين ان الاسعار الرسمية الذي تعلنه الدول النفطية يأتي

في اطار السعر المعلن . وكما عرفه الهيئي : هو السعر الذي يتم تحديده من قبل الشركات النفطية الاحتكارية وفقا لمصالحها ومصالح الدول المنتمة اليها (الهيئي ، 2011:40) .

ب- **السعر المتحقق Checked price** : ويطلق عليه السعر الفعلي ، هو سعر الوحدة النفطية ويعبر عنها بوحدة نقدية، ويكون هذا السعر محددًا بالتسهيلات التي تقدمها الشركات التي تبيع النفط الخام الى المشتريين ، ويعني تخفيض نسبة معينة من السعر المعلن ، الأجل ترغيب المشتريين ، او كسب زبائن جدد ، او لتخلص من بعض المشاكل المترامنة مع بعض القيود و لسماعات والتسهيلات ويمكن حسابه كالاتي (ازهر ، 1980:240).

**السعر المتحقق = السعر المعلن - التسهيلات**

وانواع التسهيلات هي:

- 1- **تسهيلات الموقع الجغرافي**: يتم اعطاء هذه التسهيلات للدول النفطية ، او لمنتوجها التي لا تتمتع بموقع جغرافي يسمح بالتصدير بشكل مباشر الى سوق النفط العالمية .
- 2- **تسهيلات الكثافة**: ويتم اعطاء هذه التسهيلات الى مشتري النفط الثقيل نسبة عالية ، والى مشتري النفط الخفيف نسبة قليلة .
- 3- **تسهيلات درجة الكثافة** : وتعطى هذه التسهيلات لنفط الذي يكون فيه نسبة المحتوى الكبريتي عال والشوائب عالية .
- 4- **تسهيلات قناة السويس** : ويتم اعطاء هذه التسهيلات للدول المصدرة للنفط مباشر الى السوق النفطية العالمية دون ان تمر بالقناة .

ت- **سعر الاشارة Reference price** : هو السعر الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق ويمثل نقطة وسط بين السعرين ، وهو سعر معتمد في احتساب قيمة النفط المتبادل بين الدول المنتجة والشركات المستغلة ، وعلى اساسه يتم احتساب العوائد النفطية بين الاطراف المتعاقدة ، وتم تطبيق هذا السعر في العديد من البلدان في مدة الستينات ، الى جانب السعر المعلن منها فرنسا والجزائر حسب الاتفاقية المنعقدة بينهما 1965 ، ويمكن تحديده سعر الاشارة من خلال اتفاق بين الدول المنتجة والدول المستوردة (الهيئي ، 1994: 154-155).

ث- **سعر التحويل** : هو السعر الذي اوجدته الشركات الاحتكارية وتعمل به بين فروع الشركة الواحدة ويمكن تعريفه هو سعر انتقال النفط من نشاط الى اخر او من قسم الى قسم اخر ضمن الشركة الواحدة (علوان ،1982:68)

ج- **سعر الكلفة الضريبية** : هو السعر المتمثل في كلف الانتاج مضافا اليه العوائد الحكومية المتمثلة بالضرائب والريع وهو يمثل الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات مقابل حصولها على النفط (رسن ،1999:193).

**سعر التكلفة الضريبية = كلفة الانتاج + عائد الحكومة (الريع + الضريبة)**

ح- **السعر الفوري** : هو سعر برميل النفط المتبادل فوريا في السوق النفطية الحرة وقد ظهر هذا السعر بظهور السوق الحر ويعتبر سعر متقلب بسبب ارتباطه بقوى العرض والطلب (يسمينه ،2009:73-74).

خ- **السعر الاجل** : هو السعر الذي يتم بموجبة التعاقد حاليا ويتم تسليم في المستقبل ( Mabro , 2002: 335).

#### 4) المؤسسات الدولية للتسعير : International institutions for pricing

1. **مؤسسة بلا تس Plats Foundation** : تم تأسيس مؤسسة بلا تس سنة 1909، من قبل شاب صحفي يبلغ من العمر 25 سنة ويدعى بلات Platt في ولاية كليفلاند ، واصر الشاب مجلة اخبارية شهرية تهتم بأخبار النفط داخل امريكا ، وكان هدف الشاب بلات هو العمل في حقل المعلومات المتعلقة بالبتترول ، وايصالها بمستوى عال من الدقة الى رجال الاعمال والى الشركات العاملة في مجال النفط ، وتعتمد على وضع السوق والمعلومات التي تصلها ، وقام بلات بالتركيز على الاماكن المعتمدة التي لم يتم اقبال المعلومات فيها ، وساعد ذلك الى رفع كفاءة السوق النفطية (<http://www.platts.com>).

#### 2. **مؤسسة بتروليوم أر جوس Rjus Petroleum Corporation**

تأسست سنة 1970 من قبل (Jan Nasmyth) وركزت في بداية الامر على اسعار المنتجات النفطية الاوربية قبل ان يتم لها فروع " للإعلان عن اسعار النفط الخام والمنتجات النفطية في جميع انحاء العالم ، وكانت شركة ار جوس هي اول شركة خدمات تضع تخمينات يومية عن اسواق النفط الخام ، وفي عام 1979 وبدأت بتخمين اسعار النفط اسبوعيا ، وبعدها قامت بتخمين الاسعار على شكل نصف شهري ، وتمتلك قاعدة بيانات تحتوي جميع الصفقات المعلنة والمؤكدة



منذ 1973 ولدى المؤسسة مكاتب في دول عديدة مثل لندن وسنغافورا وطوكيو وتقوم بأعداد تقارير يومية عن اسعار النفط (الحسناوي، 2006:22).

### 3. مؤسسة لندن للتقارير London Foundation for Reporting

تأسست سنة 1978 وكانت المؤسسة في بداية عملها تقوم بتقديم رسائل اخبارية اسبوعية " تخمينات عن بعض الاسعار قبل التحول لسوق النفطية و اعلان اسعارها ، وفي سنة 1980 اندمجت المؤسسة مع شركة الخدمات والمعلومات الكيماوية المستقلة لتكوين مجموعة مع بعضهما ( ICIS – LOR ) وتوجد مكاتب لها في لندن وطوكيو و هيوستن وتوجد ايضا مكاتب اضافية تختص بشكل اساسي بالمواد الكيماوية وللمؤسسة انجاز رئيس هو تقريرها بعنوان ( World Crude Report ) ويعد بشكل يومي ، وتقوم ايضا بأعداد تقرير يومي على اسعار المشتقات النفطية ، وعن المخزونات الاحتياطية تعد تقارير اسبوعية (التميمي ، 2011:33).

### (5) العوامل المؤثرة في اسعار النفط Factors affecting in oil prices

يعد النفط سلعة استراتيجية مهمة في اقتصادات البلدان المنتجة والمستهلكة على حد سواء ، وتظهر العديد من العوامل غير الاقتصادية ومنها السياسية والاجتماعية مع العوامل الاقتصادية المتشعبة التي تجعل من الصعوبة ايجاد تسعير ثابت للنفط الخام (عبد الحميد، 2015:149). وان استقرار السوق النفطية يعتمد على جانب العرض والطلب والموازنة بينهم باضافة المخزون العالمي للنفط لأن الدول الكبرى لا يتوفر بها احتياطي نفطي يمكن استغلاله في المستقبل (اليزني ، 2013: 333) ويعد النفط من السلع الاستراتيجية التي لا يمكن الاستغناء ويسهم النفط بشكل كبير في ايرادات البلدان ، من الناتج المحلي الاجمالي ، والصادرات الخارجية لها لذلك تتسم اسعار النفط بعدم الاستقرار بسبب ربط اسعار النفط بقوى العرض والطلب وايضا الية السوق الحر (حسين ، محييميد ، 2018:283).

وهناك عوامل عديدة تتحكم بالية اسعار النفط في اسواق النفط العالمية في الامد القريب والبعيد، منها العوامل المالية والامنية والمناخية وعلى الطلب والعرض العالمي على النفط ومن ثم تؤثر على اسعار النفط (فرج ، 2015: 41-42) .

واهم الاسباب والعوامل المؤثرة في اسعار النفط هي :

أ- **الطلب العالمي على النفط Global Demand for Oil** : يعد الطلب العالمي على النفط طلب مشتق على المنتجات النفطية المتكرر وتتضمن اسعارها قدر كبير من الضرائب حيث ان اسعار تلك المنتجات تتأثر بالطلب عليها (عبد الله، 2006: 125 ) . وان حجم الطلب على سلعة معينة يمكن ان يتأثر بمجموعة من المتغيرات والعوامل مثل سعر السلعة ، اسعار السلع البديلة ، مستوى الدخل وكذلك الطرق التكنولوجية التي تؤثر في الانتاج كما ونوعا (Chen, 2016: 1040) . و

يستمر تأثير هذه المتغيرات في المستقبل بنفس المسار ،حيث يمكن معرفة تأثير العوامل السابقة من خلال تقدير مرونة الطلب على السلعة ،ويمكن تعريف المرونة السعرية للنفط " هي النسبة بين نسبة التغير في الطلب العالمي على النفط ونسبة التغير في السعر " ،ويمكن من خلالها معرفة مدى التغير الذي يحصل في الطلب العالمي على النفط عند تغير الاسعار (السماك ، باشا ، 1980: 284)

ب- **النمو الاقتصادي Economic Growth** : يعتبر من اهم المحددات الاساسية لحجم الاستهلاك العالمي ، الذي على اساسه يتم تحديد توقعات المنتجين ،فعندما يرتفع معدل النمو الاقتصادي فإن توقعات المنتجين تشير الى ارتفاع معدلات استهلاك النفط ، و ان اي زيادة في معدل النمو الاقتصادي تؤدي الى زيادة الطلب على النفط ، ويؤدي ذلك الى ارتفاع الاسعار ايضا،(Valadkhani Smyth, 2017, :68) ويحصل العكس في حالة انخفاض الاسعار ، اذا انخفض معدل النمو ، يشير ذلك الى انخفاض معدلات الاستهلاك النفط وانخفاض الطلب العالمي على النفط ،ويؤدي ذلك الى انخفاض الاسعار (Chen et al ,2016: 1041) .

ت- **مصادر الطاقة البديلة Alternative Energy Sources** : هي المصادر البديلة النفط والتي من الممكن ان تحل احدهما محل الاخر ،من حيث توفرها وامكانية استخراجها واستخدامها ،واحد الدوافع التي ادت لأستخدام المصدر البديل محل المصدر الاصلي ،هو كلفة المصدر البديل اقل من المصدر الاصلي ،حيث ان اسعار النفط التي يتم تحديدها لها دور رئيس في التحول عن استخدامه ،والبحث عن مصادر اخرى ،ورغم ذلك تبقى سلعة النفط تتميز بقوة تنافسية تفوق عن المصادر الاخرى ، هنالك اسباب عدة التي ادت للجوء الى مصادر الطاقة البديلة ،وابرز تلك الاسباب هو التخلص من التغيرات الحادة التي تحدث في اسعار النفط وتكون لها اثار سلبية اقتصادية واجتماعية ،و ايضا التخلص من مشاكل البيئة التي تنتج من استخراج النفط مثل التلوث وارتفاع درجة حرارة الارض(الدوري ، 1978 : 253).

ث- **مرونة الطلب السعرية price elasticity of demand** : تتميز مرونة الطلب على النفط بالانخفاض ،ويرجع السبب عدم توفر البدائل الكفوءة والكافية للنفط من الناحية الاقتصادية ، ولكون النفط يعد مادة استراتيجية لا يمكن الاستغناء عنها في كافة المجالات الخدمية والانتاجية ،ويتم تقدير المرونة السعرية على النفط من قبل منظمة اوبك (الزبيدي ، 2010 : 20).

د- **العرض العالمي على النفط Global supply of oil**: يقصد به "هي الكمية المعروضة من السلعة النفطية في السوق النفطية بسعر معين ومدة معينة ويتم العرض عن طريق مصدرين :الاول هي الدول المنتجة للنفط التي تنتمي الى اوبك والثاني الدول المنتجة خارج اوبك " والعرض النفطي يعني قبول ما يطلبه المستهلكون عند مستوى السعر السائد في السوق ،ويتم تحديد العرض العالمي

للنفط من خلال معرفة الامكانيات الانتاجية المتوفرة في الحقول النفطية، ولكن هذا لا يعني عند وجود احتياطي نفطي كبير يصبح من السهل زيادة الانتاج ويؤدي ايضا الى ارتفاع الطلب العالمي ، لا ولكن الانتاج يتطلب كثيرا من الامور تنمية حقول النفط التي تم اكتشافها ، تزويدها ودعمها بالوسائل والطرق المتطورة ، القدرة على استخلاص النفط من باطن الارض (عبد الله ، 2006:137) .

ذ- **حجم الاحتياطي النفطي The size of the oil reserves**: يقصد به "كمية الثروة النفطية الموجودة تحت باطن الارض ، المكتشفة علميا ، والمقدرة كمياتها على ضوء المعلومات المتوفرة في عملية البحث بمنطقة معينة ، وتتم عملية استخراج النفط باستخدام وسائل ومعدات الانتاج المتوفرة ، وتقدير الاحتياطي النفطي عملية رقمية قد تكون قابلة لزيادة وقابلة لنقصان لاسباب عدة ، اكتشاف حقول نفط جديدة تؤدي الى زيادة الاحتياطي ، ولاستمرار في استخراج النفط يساعد ذلك ايضا الى زيادة الاحتياطي ، والاحتياطي النفطي هو قاعدة التي تعتمد عليها سياسة الانتاج (الشريفي ، 2016:17) .

ر- **تغيرات في اسعار الصرف Changes in exchange rates**: نظرا لارتباط اسعار النفط بالدولار الامريكي والعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وان اي انخفاض في قيمة العملة او سعر الصرف سوف يؤثر سلبا على اسعار النفط والعوائد النفطية في السوق الدولية وتؤدي الى حدوث اضرار كبيرة على الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء (Raza, et al, 2016: 295).

ز- **المضاربة Speculation**: هي احد العوامل التي تؤثر في الصناعة النفطية، والتي حولت النفط الى سلعة للمضاربة لأجل الربح واثرت ذلك على اسعار النفط في السوق لأنية لكون المضاربة تعتمد على التوقع المستقبلي الاسعار ( خليل ، ابراهيم ، 2018:270) اذا توقع المضاربون ان اسعار النفط سوف ترتفع في المستقبل سوف يقومون بالشراء وخرن النفط وحيث يسهم الشراء في ارتفاع الاسعار بصورة كبيرة ، اما اذا توقع المضاربون انخفاض الاسعار فسيقومون ببيع مخزونهم النفطي وسوف تسبب الزيادة في المعروض انخفاض كبير في سعر النفط (Huang, et al, 2017:64).

س- **انخفاض الاستثمار في المشاريع النفطية Decreased investment in oil projects**: إن الانخفاض في الاستثمار النفطي سوف يؤثر سلبا على نمو الامدادات النفطية بالمستقبل ولا بد من ايجاد اسعار عادلة تعود بالنفع لدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء (www.abuelrub.com)

ش- **تكاليف الشحن Shipping costs**: ان الغاية الرئيسية من هذا العامل هو تقدير اثر اسعار النفط على التجارة من خلال التغير بتكاليف الشحن ، حيث تواجه تحديين، الاول ان اسعار النفط سوف تؤثر على الاقتصاد من خلال طلب المستهلك وايضا من خلال سعر المضخة الى معاملات

المصارف عبر معدلات التضخم وثانيا التعرف على التغيرات التي تحصل في تكاليف الشحن وهذه التكاليف تعتمد على عوامل عديدة مثل رسوم الميناء والتأمين والشحن (<https://voxeu.org/article/trade-consequences>).

**ص- العوامل الطبيعية natural factors** : تؤثر التغيرات الطبيعية في امدادات الدول بالنفط مما يحدث تقلبا في اسعار النفط ومن بين الظروف الطبيعية التي اثرت بأسعار النفط مثل اعصار ايفان الذي اجتاح خليج المكسيك وعصار ريتا وكاترينا في عام 2005 (Speight,2011: 52) وتؤدي هذه الكوارث الطبيعية الى اثار سلبية على المنشآت النفطية القائمة في تلك البلدان ويؤثر على العرض النفطي وينعكس على ارتفاع الاسعار وانخفاض الانتاج (بلقطة، 2013: 11).

**ض- العوامل السياسية political factors**: تعد من اهم العوامل المؤثر في اسعار النفط الخام تؤدي هذه العوامل دور مهما وتؤثر في ارتفاع اسعار النفط (Santaella,2016: 305) فالاضطرابات والنزاعات والتوترات التي تحدث في مناطق الاستخراج النفطي يكون تأثيرها مباشر على الامدادات النفطية وبصورة طبيعية تدفع الاسعار الى الارتفاع الانخفاض واصبح عدم الاستقرار وتقلبات الاسعار هي من ابرز سمات اسواق النفط العالمية (السديري، 2014، 51).

## ثانياً: السوق النفطية: Oil Market

من المعروف ان السوق يتكون من ثلاثة عناصر اساسية هي المشتري والبائع وسلعة محل التداول ويمكن تعريف السوق النفطية بانه السوق الذي يتم فيه التعامل بأهم مصدر من مصادر الطاقة هو النفط ولا طراف المتعاملة هي الدولة المنتجة لنفط وتعد (البائع) والدول المستوردة لنفط وتعد (المشتري) ، وان قوى العرض والطلب هي التي تتحكم في السوق بالإضافة الى العوامل الاخرى التي يمكن ان تؤثر في السوق (ساملون ، 2003: 193).

### 1) مميزات السوق النفطية Advantages of the oil market

(أ) **سوق احتكار القلة** : يحتكر السوق النفطية عدد قليل من المنتجين والشركات النفطية ،وهو نوع من الاحتكار الجزئي وتعمل الشركات القليلة بالتركيز على عدد قليل من المشروعات النفطية الضخمة التي تؤثر بصورة مباشرة على العرض الكلي (نعيمة، 2008: 52). وسعت بعض البلدان المنتجة لنفط من جانب والمصدر لنفط من جانب اخر ،الى تأسيس منظمات تهدف من خلالها الدفاع عن مصالحها مثل منظمة اوبك ووكالة الطاقة الدولية (سمية ، 2010: 92).

(ب) التكامل الأفقي والراسي **horizontal and vertical integration** : يتميز السوق النفطي بالتكامل الأفقي والراسي ، حيث ان عمل الشركات النفطية الوطنية او العالمية يتصف بالتكامل من مرحلة المنبع ومن ثم الى مرحلة النقل ، ومن بعدها مرحلة المصب ، وليس من السهل الفصل في مراحل الصناعة النفطية ، نظرا لوجود ترابط كبير في عمليات الصناعة النفطية ، وان كل مرحلة لها ظروف واعمال تختلف عن المراحل الاخرى ، لكن هنالك تداخل في بعض العمليات حتى الحصول على المنتج النهائي ، لذلك يختلف السوق النفطي عن الاسواق الاخرى التي تختصر بمرحلة من الانتاج او مجموعة مراحل ، على عكس السوق النفطية . (عبد الرضا ، 2017:267) .

(ت) **الاتجاه نحو التكتل trend towards agglomeration**: يميل اتجاه الشركات العاملة في الاسواق النفطية ، نحو تكوين مجموعة من اجل احتكار السوق النفطي والسيطرة عليه ، وتدل حركة الشركات في السوق النفطية على اتفاقات مسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها من اجل وصول سلعة النفط ومشتقاته الى السوق، وذلك يجعلها تتجه نحو التكامل التام (عبد الرؤوف ، 2008، 2).

## (2) انواع الاسواق النفطية **Types of oil markets**

(أ) **السوق الفورية**: نشأت الاسواق الفورية منذ نشوء الصناعة النفطية، وتطورت في مدة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، ويعرف السوق الفوري: هو الصفقات النفطية المتحققة على المدى القصير الاجل في سوق منتج ما بالتراضي (Le Marché Pétrolier, 2001: 53) . والصفقة الفورية للنفط: هي اتفاق لبيع او شراء شحنة من النفط بسعر متفق عليه وقت التعاقد ويمكن تسعيرها بسعر ثابت او بسعر عائم، ويشكل السوق الفوري نسبة قليلة من السوق النفطية وتتراوح بين 15-20% من مجموع الكميات المتبادلة دوليا (Olivier, 1999: 95). ويتم تحديد الاسعار في هذا السوق نسبة الى الخام المرجعي "برنت" اما في الولايات المتحدة الخام المرجعي هو غرب تكساس ، والتوازن في السوق الفوري يتم وفق الية العرض والطلب ، ويمكن ان يختلف السعر ما بين السوقين وذلك بسب تكاليف النقل ما بين سوق واخر وفي هذه الحالة يمكن الاستفادة من فروقات الاسعار والبيع في السوق التي ترتفع فيها الاسعار ، لغرض من ذلك ابقاء اسعار الدولية للنفط الخام متقاربة ، والتعاملات في السوق الفورية تتم من خلال اتفاق بين المتعاملين في السوق والتفاوض ، من اجل تحديد سعر للنفط المتبادل ما بين الاطراف بالاعتماد على السعر المرجعي (زيتوني ، 2011: 189) .

(ب) **السوق المستقبلية Futures Market** : نشأت اسواق النفط للعقود الأجل لغرض التحوط من مخاطر تقلبات اسعار النفط ومشتقاته ، وحرص المتعاملون في السوق تأمين حصولهم على

النفط بسعر معين سواء بالنسبة للمشتري ام البائع ، حيث اصبح التعامل بالعقود الآجلة هي اكثر تنظيما بظهور اسواق المبادلات الحديثة ابرزها بورصة شيكاغو ويرجع تاريخ التعاملات فيها الى 1840، وجرى التعامل في الاسواق الآجلة منذ عقد الثمانينات من القرن العشرين (مؤسى ،2007: 19) ، وتعد تلك الاسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة لنفط ، ولا تعيش الا في ظل اسعار تتميز بالتقلب وعدم الاستقرار وتنقسم الاسواق النفطية الآجلة الى قسمين:

**1- الاسواق النفطية المادية المستقبلية Physical Future Oil Markets** : تتم التعامل في هذا السوق بالتراضي لسعر معين والتسليم باجل لاحق "شهر البترول " وهذا النوع من الاسواق تلزم المشتري بتحديد حجم الشحنة ويجب ان لا تقل عن 500,000 برميل ، ويلتزم البائع بتحديد تاريخ توفرها باجل اكثر من 15 يوما (نعيمة ،2008:58).

**2- الاسواق النفطية المالية المستقبلية Future Financial Oil Markets**: ظهرت هذه الاسواق بعد الازمة النفطية الاولى 1973 في نيويورك ويتمثل دورها في توفير الحماية ضد تقلبات اسعار النفط (زيتوني ،2011:45). ويتم التعامل بالعقود الآجلة وليس بشحنات النفط الخام ، لكن ايضا يتم التعامل بواسطة اوراق مالية مثل السندات ، وهي بمثابة تعهد لبيع او شراء كمية محدودة من النفط الخام او منتجاته النفطية ، واهم تلك الاسواق هي:

**أ - سوق نيويورك نايمكس New York Nymex Market** : تم تأسيس سوق نيويورك للعقود الآجلة سنة 1978 في الولايات المتحدة ، لتغطي امريكا الشمالية ما تحتاجه من النفط الخام ، حيث يعد سوق نيويورك من اكبر اسواق تسعير للعقود الآجلة لنفط الخام ، ويتم تسعير العقود الآجلة وفق اسعار نفط غرب تكساس (البو علي، 2010، 53) هو خام امريكي خفيف وحلو ، وتكون فيه نسبة محتوى الكبريت بكثافة 0,40 % لذلك يعد تأثيره قليل في التلوث البيئي وهو مرغوب بصورة كبيرة ، ويبيع الى النصف الشمالي الغربي من العالم ، وعلى الرغم ان النفط في العالم مسعر وفق خام برنت اكثر لكن عدد العقود المستقبلية في نايمكس اوسع وهي ما يقارب 150 الف عقد يوميا .

### ب سوق النفط الدولية IPE International Oil Market :

بدأ التداول بالعقود الآجلة سنة 1981 وتستخدم خام برنت كأساس مرجعي لتسعير العقود الآجلة لنفط هو اكبر الاسواق في اوروبا وكان اول تداول في عقود الكا زولين الخالي من الرصاص ، ومن بعدها تم التعامل في العقود النفطية عام 1983 وشكل سوق النفط الدولية

نقطة نوعية في سوق الطاقة الدولية من أمريكا الى أوروبا (الحسناوي ، العامري،2008:17) .  
أ- سوق النفط الدولية في سنغافورة :

### Singapore's international oil market

تأسس عام 1989 ويستخدم خام دبي كمييار ، وتبلغ متوسط الكثافة API 31 ويحتوي على نسبة عالية من الكبريت ويعد من النفط الحامض حيث تبلغ الكمية المتبادلة 10-15 مليون برميل يوميا ( دبية ، 2013: 88) . وتعتبر سنغافورة من الدول غير المنتجة او المستوردة بشكل كبير للنفط الخام ، لكن تم اختيارها كسوق دولية لتسعير العقود الأجلة لاسباب عدة (البو علي، 2010 ، 54) :

- تقع على خطوط الملاحة الدولية ، في حوض البحر المتوسط غرب اسيا من جهة والشرق الاوسط من جهة اخرى
- تمتاز بالاستقرار السياسي وتمتاز بدرجة عالية من الشفافية
- تتميز ببيئتها التشريعية والقانونية بالكفاءة العالية
- تمتلك نظاما مصرفيا متطورا من ناحية بيئة المنافسة والبنى التحتية والتكنولوجية ، اسهمت في الدعم اللوجستي للبورصة الدولية
- توفر الكفاءات البشرية المتخصصة لها القدرة على ادارة التداول في البورصة الدولية.

### ثالثاً: المنظمات الدولية للنفط international oil organizations

من اهم المنظمات الدولية والاقليمية التي لها تأثير على اسعار النفط هي :

#### 1- منظمة الدول المصدرة للنفط



### Organization of Petroleum Exporting Countries:

هي من ابرز المنظمات الاقتصادية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية ،وتقوم منظمة الاوبك منذ نشأتها سنة 1960 بدور كبير في السوق النفطية العالمية ،وكان الهدف من انشاء منظمة الاوبك هو لم شمل الدول العربية المنتجة للنفط والتعاون مع الدول الصديقة المنتجة للبترول و التي تتشابه بنفس الظروف ،وتم انعقاد المؤتمر الاول للاوبك في بغداد 1960 وتضم المنظمة خمس دول (العراق ، ايران ، الكويت ،السعودية ،فينزويلا) (سيلتر ، 2016:59) ، ولقد كان اهتمام المؤتمر بالعلاقة بين حكومات الدول المنتجة للنفط والشركات النفطية التي تعمل في تلك الدول ، والاتفاقات التي حصلت بين الحكومات وشركات النفط غير متماثلة ،حيث كانت مهمة الشركات تسويق النفط وتحديد الاسعار والانتاج والدول المنتجة دورها هو الحصول على حصتها من بيع النفط ( Griffin ,1980: 105 ).

والأهداف الرئيسية للمنظمة هي: (Turner,2007:74)

1. توحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء وتحديد أفضل السبل للحفاظ على مصالحها بشكل فردي وجماعي.
  2. ابتكار طرق ووسائل لضمان استقرار الأسعار في أسواق النفط العالمية بهدف القضاء على التقلبات الضارة وغير الضرورية .
  3. تأمين دخل ثابت للدول المنتجة ، وإمدادات نفطية فعالة واقتصادية ومنتظمة للدول المستهلكة .
  4. توفير عائد عادل على رؤوس الأموال لأولئك الذين يستثمرون في صناعة البترول.
- 2- **الوكالة الدولية للطاقة** : انشئت وكالة الطاقة الدولية على اعقاب ما اصطلح الغرب تسميته بأزمة الطاقة الدولية .حيث قامت الدول العربية المصدرة للنفط سنة 1973 برفع اسعار النفط الخام وتخفيض انتاجه ايضا ،ومنع تصدير النفط الى الدول التي ساندت اسرائيل في حرب 1973،وبالاضافة الى ذلك انتقال السيطرة على انتاج النفط بالدول المصدرة من ايدي الشركات الغربية الى حكومات الدول المضيفة وبما في ذلك تحديد الاسعار وحجم الانتاج . حيث قام الرئيس الامريكي سنة 1973 بتوجيه دعوة الى حكومات الدول الصناعية بالحضور الى الاجتماع الذي عقد في واشنطن 4 فبراير 1974 في بذل وتنسيق الجهود لتنمية الطاقة البديلة ضمن اطار منظمة التعاون الاقتصادي OECD (المنعم ،2016: 26) . وتتمثل اهداف الوكالة الدولية للطاقة بما يلي (رسن ،1999:25):



- 1) تحديد مستوى مشترك من الاستقلالية النفطية ، في حالات الطوارئ ، وتحقيق الاجراءات الكفيلة بترشيد الاستهلاك وبضغط الطلب .
- 2) صياغة نظام معلومات يوزع دوريا حول السوق النفطي العالمي.
- 3) وضع برامج طويلة المدى تهدف الى تقليص التبعية في البلدان المنتجة ، وتقليل الاعتماد على الطاقة الدولية.
- 4) تشجيع وتنمية الطاقة البديلة ، كالطاقة الشمسية والذرية.
- 5) متابعة احداث السوق النفطية وتبادل ما بين الوكالة والشركات النفطية التابعة لدول والوكالة.
- 6) العمل على تقسيم النفط في حالة وجود وندرة او مقاطعة محتملة في الامدادات النفطية ، وتم وضع خطة طوارئ لمشاركة دول الاعضاء في الاحتياطات النفطية لديها.

## المبحث الثاني: المتغيرات الاقتصادية

## أولاً: سعر الصرف Exchange Rate

## توطئة

يحظى سعر الصرف بأهمية كبيرة في الاقتصاد الكلي، وخصوصاً مع تفاقم عمليات الاندماج في الاقتصاد وتطور العلاقات الاقتصادية العالمية وحيث تحفز هذه الأهمية التطور الكبير، مما يؤدي إلى زيادة حجم العلاقات المالية والتجارية بين الدول. إذ يعد سعر الصرف من الأدوات المهمة في السياسة الاقتصادية بوصفه يمثل مرآة للاقتصاد ذلك لأنه يظهر الظروف الاقتصادية للدولة بشكل عام، حيث تؤثر أسعار الصرف على الأسعار النسبية للسلع المحلية والأجنبية، ففي حالة ارتفاع قيمة العملة المحلية تؤدي إلى ارتفاع تكلفة السلع المحلية في الخارج فضلاً عن انخفاض تكلفة السلع الأجنبية في الداخل والعكس صحيح.

## 1- مفهوم سعر الصرف Exchange Rate Concept

اختلف الباحثون والمتخصصون في وضع مفهوم محدد لسعر الصرف، إذ توجد عدة تعريفات ومفاهيم لسعر الصرف، فإذا نظر الباحثون من زاوية العملة الأجنبية فهناك مفهوم معين وإذا نظروا من زاوية العملة المحلية فهناك مفهوم آخر. والآتي مجموعة من تعريفات سعر الصرف حسب تسلسلها الزمني الأحدث:

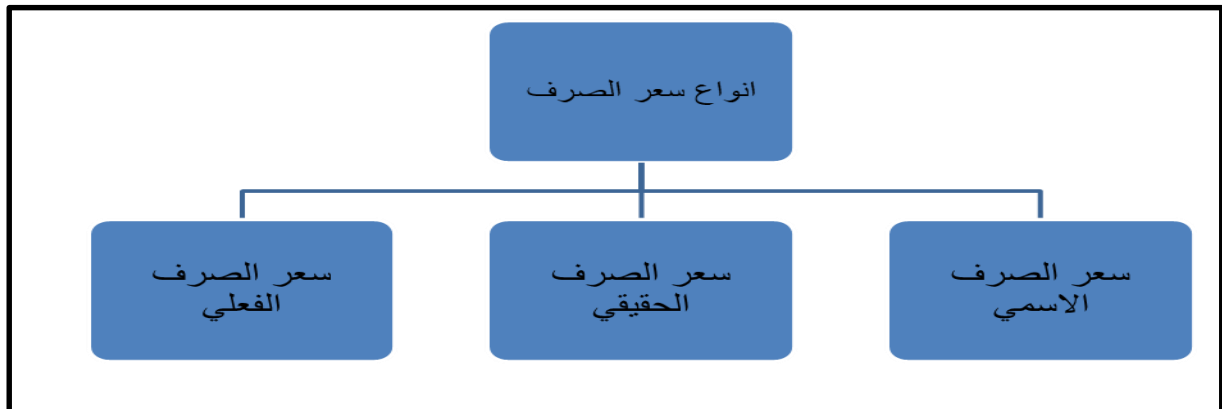
ت	الباحث	السنة	الصفحة	التعريف
1	Mishkin	2012	442	عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة المحلية
2	نعمة	2011	15	عدد الوحدات من النقد المحلي التي يمكن مبادلتها بالنقد الأجنبي.
3	Lieberman, Hall	2010	487- 488	عدد الوحدات بالعملة الأجنبية التي يدفع ثمنها للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية.

4	Charles, sprinkle	2009	321	بأنه سعر احدى العملات مقابل العملات الأخرى.
---	----------------------	------	-----	---

وتعرفه الباحثة بأنه: عدد الوحدات من عمله معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى .

## 2- انواع اسعار الصرف Types of exchange rates

- 1) سعر الصرف الاسمي :سعر الصرف الاسمي يعبر عن عدد الوحدات التي تدفع ثمن لوحة واحدة من العملة الاجنبية ،حيث يكون هذا السعر واضحا في النشرات اليومية في الاسواق المالية ( Pilbeam,2006:9 ) . وان سعر الصرف يوضح القيمة الاسمية للعملة ولا يعبر عن قوتها الشرائية ( Hubbard, et al,2012:569-570 ).
- 2) سعر الصرف الحقيقي : هو سعر الصرف الاسمي مطروح منه التضخم (Chinn,2006:1). ويعبر سعر الصرف الحقيقي عن الاسعار النسبية للسلع بين دولتين او اكثر ،حيث تتم عملية التبادل للسلع المحلية والاجنبية عبر سعر الصرف الحقيقي (Mishkin, 2012:425) .
- 3) سعر الصرف المحلي local Exchange Rate : يعرف بأنه سعر متوسط المرجح لعدد من العملات الاجنبية مقابل العملة المحلية ويعد مقياسا عاما اذ يبين قيمة العملة مقابل مجموعة من العملات المختلفة حيث يجري البلد معاملاته مع مجموعة من البلدان وليس بلد واحد ،اذ يعكس القيمة الفعلية للعملة المحلية مقابل مجموعة من الاعمال التجارية للدول سواء كانت صغيرة ام كبيرة حسب نسب المبادلة (الغالبي ، بدوي ،2011:5). ويمكن توضيح انواع اسعار الصرف من خلال الشكل ادناه:



الشكل (2) انواع سعر الصرف

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على ادبيات الدراسات السابقة

### 3- أنظمة سعر الصرف Exchange Rate systems

تعتمد البلدان على انواع مختلفة من أنظمة سعر الصرف تقتصر بين نظام الصرف الثابت ونظام الصرف العائم ونظام الصرف المدار وفق سياستها الاقتصادية ومدى تطورها .

ومن اهم أنظمة سعر الصرف هي:

#### 1) نظام سعر الصرف الثابت fixed exchange rate system

ظهر هذا النظام قبل عام 1973 والتزمت اغلب بلدان العالم بنظام سعر الصرف الثابت ،حيث كانت مسؤولية البنوك المركزية في هذا النظام هي ادارة الفائض والعجز في ميزان المدفوعات عن طريق الاحتفاظ بالاحتياطات النقدية .اذ تقوم بربط عملتها بوزن معين من الذهب لذا تحدث علاقة سعرية ،بين العملة المحلية ووزن معين من الذهب وتستعد البنوك المركزية لبيع وشراء العملة الدولية لغرض المحافظة على سعر الصرف (Gordon :2009,272) . لذا يعد نظام سعر الصرف الثابت هو اول الانظمة التي تتبعها الكثير من البلدان حتى يومنا هذا (Dutttagupta,et al,2005:1).

#### 2) أنظمة سعر الصرف العائم Floating Exchange Rate System

يتحدد سعر الصرف وفق هذا النظام عن طريق التفاعل بين العرض والطلب على العملات ،وبصيغة اخرى يتحدد سعر الصرف بنفس الطريقة التي يتحدد بها سعر أي سلعة في السوق ،ولا تتدخل البنوك المركزية في سوق الصرف الاجنبي لتؤثر على سعر الصرف . ولكن يجب الاخذ بعين الاهتمام ان الطلب وعرض العملة لا يقتصر على عمليات تمويل الاستيراد والتصدير لذا من الممكن شراء وبيع العملات لعدة اسباب اخرى كالمضاربة فأن سعر الصرف العائم يخضع لتغيرات شديدة وتترك اثارا ضارة على مستوى الاقتصاد الكلي وفي هذه الحالة تتدخل السلطات النقدية مستخدمة الاحتياطات الاجنبية لغرض اعادة التوازن بين العرض والطلب لأجل المحافظة على سعر الصرف عند مستوى معين (Joppeh:2004, 356-360).

#### 3) نظام سعر الصرف المدار Managed Exchange Rate System

يوضح هذا النظام الحالة التي يتم بها تحديد سعر الصرف بصورة رئيسة ،عن طريق قوى العرض والطلب ، وتتدخل السلطات النقدية احيانا للتأثير فيهما ، ففي حالة انخفاض قيمة العملة في سوق

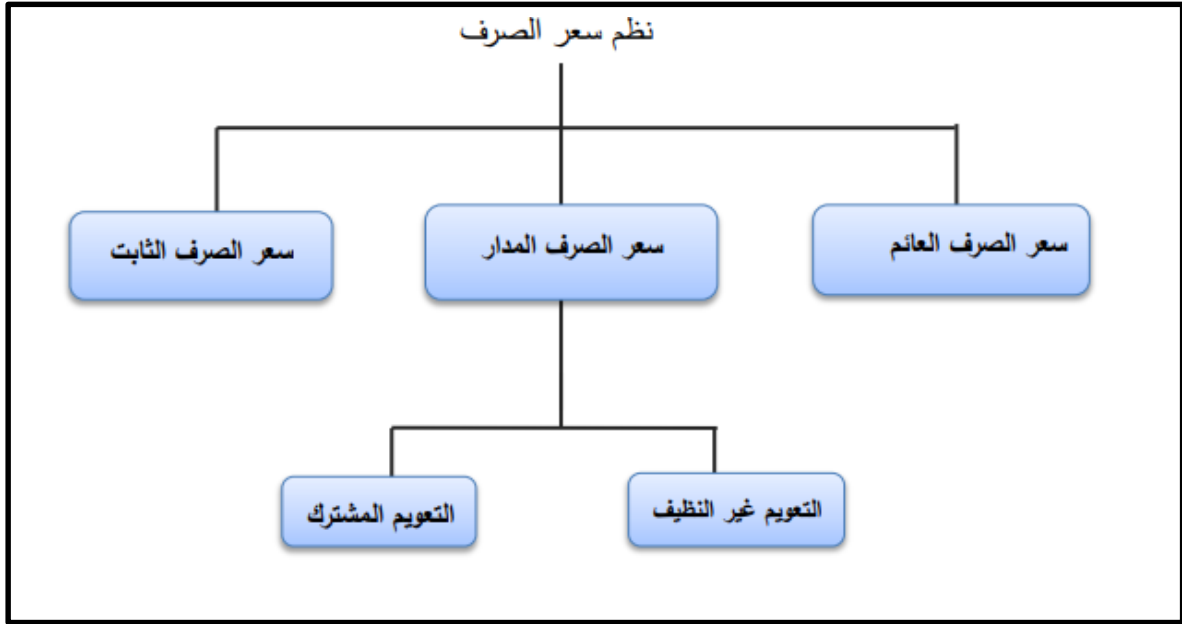
الصرف الاجنبي تقوم السلطات النقدية ببيع جزء من احتياطياتها الاجنبية لكي تشتري العملة لغرض تقليل ضغوطات الانخفاض في قيمة العملة ،اما في حالة ارتفاع قيمة العملة تقوم السلطات المختصة ببيع العملة المحلية وشراء العملة الاجنبية ،وخلال هذه الطريقة يتم التخفيف من شدة التغيرات التي يمكن ان يتعرض لها سعر الصرف ،حيث تكون درجة تدخل المصرف المركزي محدودة في معالجة سعر الصرف ،الا ان البنوك المركزية لا تمتلك الكميات الكافية من الاحتياط الاجنبي ،وينقسم سعر الصرف المدار على قسمين التعويم غير النظيف والتعويم المشترك ( 365 ، 2004 Joseph et al):

(أ) التعويم المشترك : اتبعت بعض البلدان الاوربية هذا النظام بعد انهيار نظام بريتون وودز عام 1971 ،وقامت البلدان بتشكيل اتفاقية تضمن التزام الدول المنظمة اليها لغرض تثبيت سعر الصرف فيما بينها ،حيث سمحت بتغيرات سعر الصرف بنسبة 2.25 اذ تحولت هذه النسبة لاحقا وانتقال العمل بنظام التعويم الحر ،وفي بادئ الامر كان التعويم المشترك نظير عملة الولايات المتحدة (بالدولار) ،اذ انتهى العمل في هذا النظام عام 1973 وتم تبديله عام 1979 وحل محله نظام النقد الاوروبي الذي كان له دور مهم في تنمية السوق الاوروبي .

(ب) التعويم غير النظيف :استخدم هذا المصطلح في بداية السبعينيات من القرن الماضي بعد الانتقال العام الى نظام اسعار الصرف الموحدة ،اذ ابلغت السلطات النقدية بترك سعر الصرف عائما مع امكانية التدخل احيانا بشكل منتظم لا دارة سعر الصرف في سوق الصرف الاجنبي لغرض تعزيز العملة المحلية ،وان الهدف الرئيس لنظام التعويم غير النظيف هو المحافظة على ثبات سعر الصرف بشكل مقبول من اجل استمرارية الثقة بالعملة وبالسياسة الاقتصادية التي تتبعها الحكومة (ماكدونال:2007،497).

وترى الباحثة أن أفضل أنواع أنظمة سعر الصرف للعراق هو نظام سعر الصرف المدار الخاضع لإشراف المصرف المركزي ، إذ انشأ المصرف المركزي نافذة بيع العملة التي بدأ العمل بها في 2003/10/4 والتي تعد من الوسائل غير المباشرة لسيطرة المصرف المركزي على سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الأخرى. الأمر الذي ساعد في اختفاء السوق السوداء (الموازية) وانخفاض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي من (2000) دينار لكل دولار الى (1117) دينار لكل دولار بنهاية عام 2008 أي بنسبة انخفاض 44% الأمر الذي عزز من قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار.

ويمكن توضيح انظمة سعر الصرف كما في الشكل رقم (3) ادناه.



الشكل (3) أنظمة سعر الصرف

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على الادبيات

**4- اهمية سعر الصرف The importance of the exchange rate**

يمكن توضيح اهمية سعر الصرف من خلال النقاط الآتية :

- أ- ان لاسعار الصرف دورا كبيرا ومهما في السياسة النقدية ،ويمكن استخدامها كمؤشر واداة لتخفيض معدل التضخم (بوخاري،2010:121).
- ب- بما ان اسعار الصرف تمثل التكاليف والاسعار سواء كانت داخلية ام خارجية اذ يمكن استخدامه كمؤشر على القدرة التنافسية للبلد (بوخاري : 2010 ، 121)
- ت- توجد علاقة قوية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات وسبب هذه العلاقة هو ان التبادل التجاري بين الدول يتطلب وجود سعر الصرف والذي بواسطة يتم تحويل العملة المحلية الى العملة الاجنبية (خلف :2004،57).
- ث- ان سعر الصرف يؤثر على الاسعار النسبية والاجنبية حيث يتم ويتحدد سعر الصرف عن طريق التفاعل بين اسعار السلع واسعار الصرف ،وان ارتفاع قيمة العملة المحلية تجعل اسعار السلع الاجنبية اقل تكلفة (Mishkin،1998:177).

**5- وظائف سعر الصرف Exchange Rate Functions**

يمكن توضيح وظائف سعر الصرف من خلال النقاط الآتية :

أ- الوظيفة القياسية: وتعني الموازنة ما بين اسعار السلع المحلية بأسعار السلع المشابهة لها في الدول الاخرى لغرض معرفة اسعار الصرف التبادلية وتستخدم الوظيفة القياسية كوسيط لاستبدال اسعار السلع المقدره بوحدات من عملة معينة الى اسعار معبر عنها بوحدات عملة اخرى (الحصري، 2010:89).

ب- الوظيفة التطويرية: نقصد بها تعزيز بعض القطاعات الاقتصادية للدولة من خلال اسعار صرف مناسبة عند الاستيراد والتصدير (ناصر، 2008:283)

ت- الوظيفة التوزيعية: في حالة انخفاض سعر عملة قيادية فإن الدولة الشريكة سوف تستفاد من تلك العملة اما عند ارتفاع سعر صرف العملة القيادية فتقوم الدولة الشريكة بدفع المزيد من هذه العملة ثمنا لاستيراداتها (العيساوي، 2012:273).

ث- يعد سعر الصرف من الادوات المهمة في حركة رأس المال قصير وطويل الاجل والاستيراد والتصدير بوصفه يعد مصدرا مهما لعرض وطلب العملات الاجنبية (DELbert, 1967:291).

**6- العوامل المؤثرة على سعر الصرف Factors affecting the exchange rate**

يتفاوت سعر الصرف من نقطة الى اخرى بسبب التغيرات في جانبي العرض والطلب التي جعلت سعر الصرف متقلب بين الصعود والهبوط بفعل عوامل عديدة اهمها :

أ- **عرض النقد**: يتم تحديد سعر اي عملة من خلال تفاعل عوامل العرض والطلب، اذا كانت الكمية المعروضة اكثر من الكمية المطلوبة يؤدي الى انخفاض قيمة العملة، ومن ثمّ تخسر الدولة ميزتها التنافسية بين الدول لذا قد يؤدي ذلك الى زيادة الاستيراد وانخفاض التصدير والانخفاض في طلب العملة المحلية ادى الى زيادة اسعار صرف العملات (ناصر، 2008:289).

ب- **ميزان المدفوعات**: يعتبر ميزان المدفوعات من ابرز العوامل الاقتصادية المؤثرة في اسعار الصرف من خلال تأثيره على اسعار الصادرات والواردات ، فاذا انخفضت قيمة العملة يعني ذلك عجز في ميزان المدفوعات وبعبكسه اذا كانت الدولة لديها فائض في ميزان المدفوعات ترتفع قيمة العملة ( A.pugel:2002,480 ) .

ت- **معدل التضخم**: يعرف التضخم بالارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار لذا يؤدي التضخم الى تخفيض القوة الشرائية للعملة اذ ينعكس ذلك على سعر صرف العملة امام العملات الاخرى ،"اذا كان الانخفاض في العملة يؤثر بطريقة تدفع الى زيادة الصادرات على الواردات " فيكون تأثير التضخم تبعاً للحالة الاقتصادية فاذا كان المنتج ادنى من الانتاج فتكون اثار التضخم مرتفعة ،وذلك نتيجة لارتفاع الطلب على السلع المحلية (Mayo,2001,263).

ث- **اختلاف اسعار الفائدة النسبية**: ان التغير في اسعار الفائدة بين البلدين من الممكن ان تسبب في تغير اسعار الصرف ،فرضاً اذا ارتفع معدل الفائدة الحقيقي في المملكة المتحدة ولكن بقي ثابت في الولايات المتحدة ،فسوف يؤدي ذلك الى اندفاع المواطنين الامريكيين الى الاستثمار المالي في المملكة المتحدة ،اذ ينبغي ان يعرضوا الدولار الامريكي في سوق الصرف الاجنبي من اجل الحصول على الباوند البريطاني ، ومن ثم سوف يزداد عرض الدولار الامريكي مؤدياً ذلك الى انخفاض قيمة الباوند الذي ازداد الطلب عليه ( Campbell, et al, 2005:383-384).

ج- **الناتج المحلي الاجمالي**: يظهر تأثير الناتج المحلي الاجمالي من خلال زيادة ،حيث ان زيادة الناتج تتمثل بزيادة انتاج السلع المحلية ،التي تؤدي الى تقليل استيراد البلد من هذه السلع وتصدير الفائض منها وبالإضافة الى ذلك ان زيادة في كمية انتاج السلع تؤدي الى انخفاض المستوى العام للأسعار ،حيث يساعد ذلك على زيادة قيمة العملة وتطوير القدرة التنافسية.

ح- **الاحداث والحروب**: تعد الاحداث السياسية والحروب الداخلية والخارجية من ابرز العوامل المؤثرة في سعر الصرف ، ففي اثناء مدة الحرب تحتاج الدولة الكثير من السلع والخدمات العسكرية ، فخلال هذه الظروف تسيطر الدولة على موارد الصرف الاجنبي اذ تقيد استعمالها لخدمة الحروب فقط ،وتؤثر الاحداث السياسية والحروب على اوضاع التجارة واقتصاد البلد بصورة عامة ،حيث تتأثر جميع القطاعات الاقتصادية اذ يؤدي ذلك الى فقدان الثقة في عملة البلد المعني .

خ- **العوامل غير الاقتصادية**: من اهم العوامل الفنية التي تؤثر على سعر العملة في سوق العملات الاجنبية :

1. **ظروف السوق**: تتسم اسعار الصرف بحساسية عالية اتجاه ظروف السوق ،سواء كانت الظروف تتعلق في السوق او بمتغيرات اخرى فالاشاعات والتقارير تؤثر بدرجة متباينة تتناسب بدرجة قوتها بطبيعة المجتمع .

2. **خبرة المتعاملين**: ان خبرة ومهارة المتعاملين في سوق العملات الاجنبية تؤدي دوراً مهماً في تحديد الاسعار ، وعلى ضوء دقة هذا الاتجاه يقومون باتخاذ القرار المناسب ، حيث تتأثر الاسعار بخبرات المتعاملين ومهاراتهم ،وتتأثر ايضا بحجم الالتزامات القائمة ،اذا كانت



الالتزامات قليلة لا يتطلب تغيير الاسعار ،اما اذا كانت الالتزامات كبيرة يتطلب تغيير الاسعار (شكري ومروان ، 2004 :219).

#### 7- سوق الصرف الاجنبي :

هو المكان الذي يتم فيه التعاملات الدولية، التي تسهل عملية التبادل (Fatrice,1996:7) وعرفه اخر " هو سوق الالكتروني لا تحويه بقعة جغرافية واحدة ،حيث تتم فيه عمليات تبادل العملات من قبل التجار من جميع دول العالم لتمويل المعاملات الدولية، ويتم فيه ايضا تعيين سعر الصرف العملات (Rag & Anderson, 2010:421). ويعد سوق الصرف الاجنبي سوق منافسة كاملة بوصفه اكثر الاسواق تواصلاً مع العالم الخارجي وذلك بفضل وسائل الاتصال العالية، وتستبعد كلفة نقل النقود كون عملية الارصدة النقدية بين البنوك وليست عملية نقل العملات (Mishkin,2012:424).

#### 8- المتعاملون في سوق الصرف الاجنبي

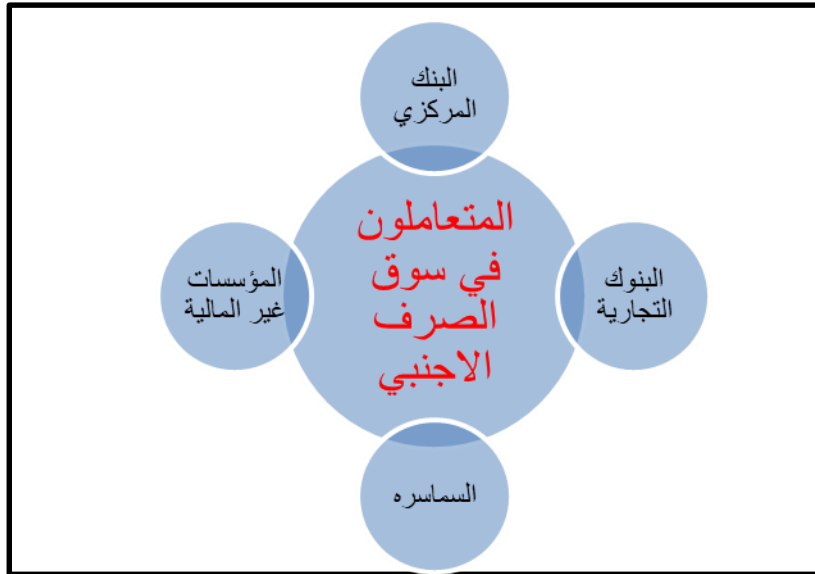
يدخل سوق الصرف الاجنبي جميع المتعاملين بصورة مباشر وغير مباشرة ومن بين اهم المتعاملين (Jean,1996:57):

أ- **المصرف المركزي**: يتدخل المصرف المركزي في عمليات السوق المفتوحة لشراء او بيع العملات الاجنبية ومن جهة ثانية، يقوم المصرف المركزي بتأدية اوامر الحكومة بوصفه بنك الدولة والمسؤول عن المعاملات الخارجية، لذا يكون هذا التدخل لغرض حماية سعر صرف العملة المحلية لكونه المسؤول عنها .

ب- **البنوك التجارية** : تعد البنوك التجارية من اهم المتعاملين في سوق الصرف الاجنبي ،حيث تقوم هذه البنوك وظيفتها في عمليات الصرف سواء لحساب زبائنها او لحسابها ،حيث تقوم باستعمال ودائعها لدى المؤسسات المالية الاجنبية ،التي تؤدي دور المراسلين .

ج- **المؤسسات غير المالية** :تشارك بعض مؤسسات الاعمال في سوق الصرف الاجنبي ،اذ يكون سبب انضمامها لسوق الصرف الاجنبي هو نشاط هذه المؤسسات سواء الاستثمارية ان التجارية وينبغي عليها الدخول الى سوق العملات كبائعة او مشتريه ،حيث تقوم بذلك اما مباشر عن طريق المؤسسات المالية ،او عن طريق البنوك التي تتعامل معها .

د- **السماسرة**: هم الاشخاص الذين تتعامل معهم البنوك ،سواء لتصريف الفائض ام لتلبية احتياجاتها من العملة الاجنبية . ويمكن توضيح المتعاملين في سوق الصرف الاجنبي من خلال الشكل (4) ادناه .



الشكل (4) المتعاملون في سوق الصرف الاجنبي

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على ادبيات الدراسات السابقة

## ثانيا : التضخم : Inflation :

### توطئة

يعد التضخم من اهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها كافة الدول المتقدمة ،حيث يؤدي ذلك الى تأثير كبير على كافة فئات المجتمع والقطاعات الاقتصادية وقد شهدت السنوات الماضية ارتفاعا كبيرا في معدلات التضخم حيث وصلت في بعض البلدان الى ضعفين واكثر ،لذا اثر ذلك سلبا على معدلات النمو الاقتصادي ،لذلك تحضا مسألة التضخم باهتمام كبير من قبل الاقتصاديين وايضا الافراد العاديين ،يعود ذلك لما يسببه التضخم من تكاليف اقتصادية كبيرة ،حيث زاد الاهتمام بظاهرة التضخم من قبل الباحثين الاقتصاديين وصناع القرار لذا يؤدي التضخم الى حدوث اختلال اقتصادي وفقدان التوازن الاقتصادي.

### 1- مفهوم التضخم

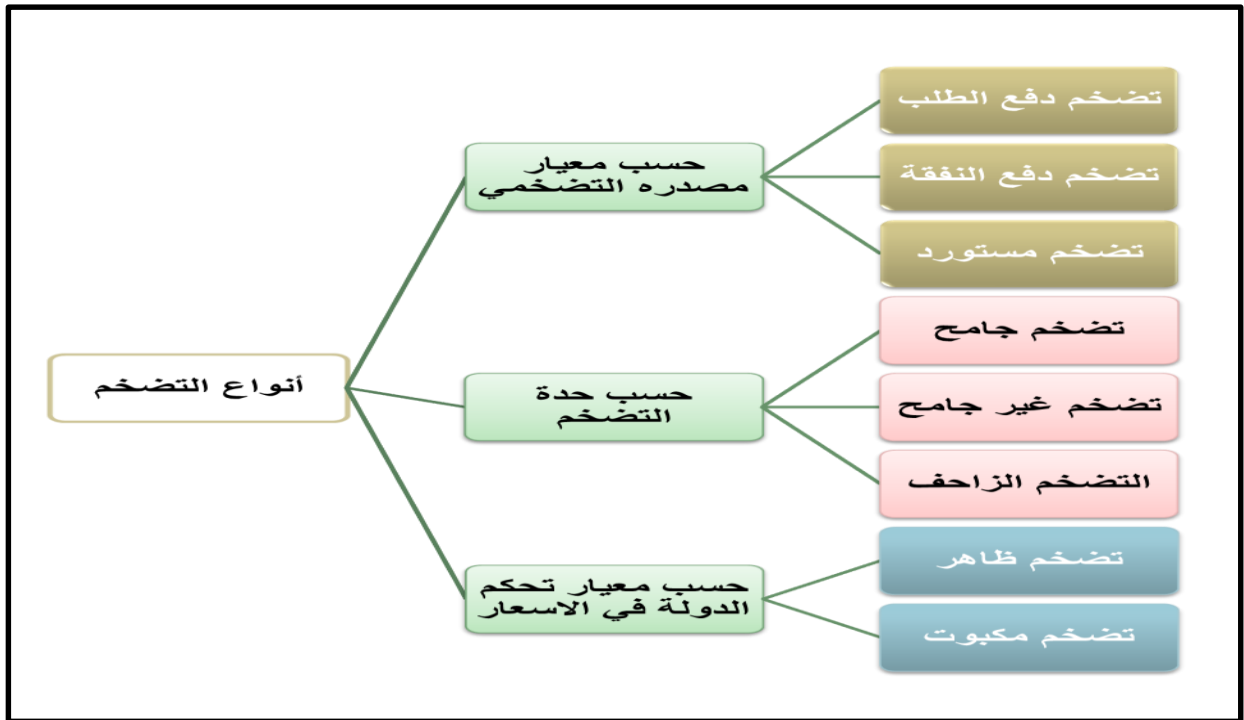
يعد التضخم ظاهرة اقتصادية مألوفة لدى الكثير من الافراد ، حيث يعد التضخم اكثر المصطلحات الاقتصادية الشائعة ،وبالرغم من تنوع استخدامه الا انه لا يوجد اتفاق بين المفكرين الاقتصاديين في تحديد مفهوم محدد يلقي قبولا عاما في الفقه الاقتصادي ،ويرجع ذلك الى انقسام الافكار والآراء حول تحديد مفهوم لهذا المصطلح لوصفه حالات عدة ( عبد الله ،2007: 3).

- ارتفاع المستوى العام للأسعار
- زيادة الدخل النقدي لدى الأفراد
- الإفراط في خلق الارصدة النقدية
- ارتفاع تكاليف الانتاج المستخدمة في العمليات الانتاجية .

ويعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار على مستوى الاقتصاد الكلي Baumol (&Blinder,2010:87). في حين عرفه ( Stanley , David ) انه الارتفاع الكبير والمستمر في المستوى العام للأسعار ويرافقه انخفاض في قيمة النقود الحقيقية ،ويصبح التضخم اكثر سرعه عندما يصاحبه زيادة في الاصدار النقدي والذي يتم تمويله بالقروض المحلية والاجنبية بدلا من الضرائب (David, Stanley , 1997:462). كما عرفه Ackley بانه الارتفاع المستمر والمحسوس في المستوى العام للأسعار(Ackley, 1961:422).

## 2- انواع التضخم

هنالك انواع عديدة للتضخم حسب معيار مصدره التضخمي وحدة التضخم ومعيار تحكم الدولة في الاسعار . ويبين الشكل رقم (5) انواع التضخم .



الشكل (5) انواع التضخم

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على ادبيات الدراسات السابقة

**أ- حسب معيار تدخل الدولة : يقسم التضخم إلى:**

(1) **التضخم الظاهر:** يظهر هذا النوع من التضخم عندما ترتفع الاسعار بصورة مستمرة استجابة لفائض الطلب الكلي دون تدخل من الدول ، حيث ترتفع فيه الاسعار بحرية لأجل تحقيق التعادل بين العرض والطلب ( رجب ، 2010 : 12).

(2) **التضخم المكبوت:** هو التضخم الذي تحدد الدولة سقفا معين للأسعار ، حيث تقوم السلطات باتخاذ الاجراءات التي تهدف الى وضع حدود قصوى للأسعار كسياسة الدعم الحكومي ، والتسعير الاجباري ، وفي النهاية لا بد ان تزداد الاسعار و تعجز القيود والاجراءات بمعالجة الزيادة في الطلب الكلي ،لذا حيث يؤثر هذا النوع من التضخم على القيمة الحقيقية للنقد وتظهر الوحدة النقدية بكمية اكبر من قيمتها الحقيقية ،ومن اجل معالجة هذه الحالة لا بد من زيادة الانتاج (عبد العال، 1990: 35) .

**ب- حسب معيار حدة التضخم : يقسم التضخم إلى:**

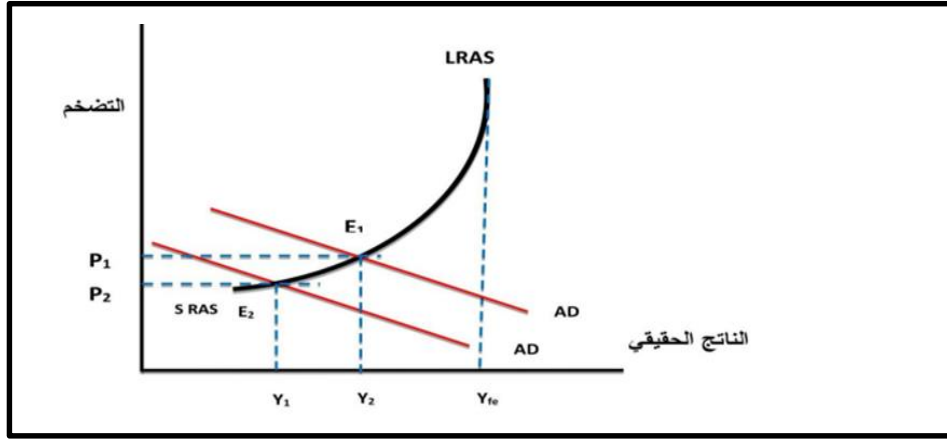
(1) **التضخم الزاحف:** يطلق عليه بالتضخم المعتدل ويتميز هذا التضخم بارتفاع بطئ ومتواصل في المستوى العام الاسعار ، وبمعدلات بسيطة وثابتة او مستقلة وبتراوح ما بين 1- 3% ولكن لا يتجاوز 10% سنويا ( الامين ، 1983: 196).

(2) **التضخم الجامح :** يعد من اخطر انواع التضخم تأثيرا على الاقتصاد القومي ، يحدث التضخم الجامح نتيجة الزيادة المفرطة في كمية النقود المتداولة مع انخفاض كبير في المعروض السلعي ، بسب الظروف غير الاعتيادية التي يمر بها الاقتصاد ،"ينتشر هذا النوع من التضخم في الدول ، التي تعاني عجز كبير في ميزان المدفوعات ، وانخفاض كبير في حجم الموارد الداخلية الامر الذي يؤدي الى زيادة الاصدار النقدي بهدف تمويل عجز "ويتصف التضخم الجامح بارتفاع كبير في معدلات الاسعار وفي النهاية يؤدي ذلك الى زيادة في الاسعار (طه ، 2021: 10).

(3) **التضخم غير الجامح :** يكون هذا النوع من التضخم اقل خطورة حيث ترتفع فيه الاسعار بمعدل اقل ويمكن علاجه من خلال السلطة النقدية المتمثلة بالمصرف المركزي ( عبد السلام ، 2019: 19) .

**ج- حسب معيار مصدره التضخمي : يقسم التضخم إلى:**

(1) **تضخم سحب الطلب** : ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع مستوى الطلب دون ان تصاحبه زيادة متماثلة في حجم الانتاج ،اذ يعجز القطاع الانتاجي من تلبية الزيادة الحاصلة في الطلب، فيختل التوازن ومن ثم سوف يؤدي ذلك الى ارتفاع المستوى العام الاسعار

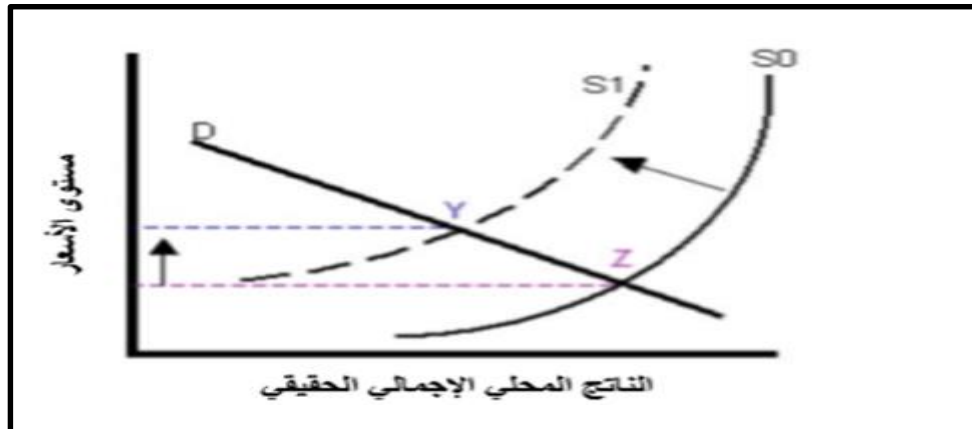


الشكل (6) تضخم سحب الطلب

Source: Dedu.V and Anderi.B,2009 Dumitrescu,"underling factors of persistent inflation in Romania ,Annales university series,Economicxa.11(1),p370.

يبين الشكل رقم (6) التضخم الناشئ عن عوامل سحب الطلب وانتقال منحنى الطلب من  $(AD1)$  الى  $(AD2)$  سوف يؤدي ذلك الى حدوث تضخم نتيجة الزيادة في مستوى الطلب التي لا يقابلها زيادة في مستوى العرض بسبب عدم القدرة على زيادة الانتاج في الامد القصير في ظل ثبات منحنى العرض ويؤدي ذلك الى انتقال نقطة التوازن الاقتصادي التي بموجبها يتم تحديد الاسعار من  $(E1)$  الى  $(E2)$  ومن ثم زيادة الاسعار وارتفاع معدل التضخم .

(2) **تضخم دفع النفقة** : ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة ارتفاع تكاليف الانتاج مثل (المواد الخام ،الاجور، الوقود او غيرها ) ، لذ يقوم منتجين برفع اسعار السلع والخدمات لتغطية الارتفاع في مدخلات الانتاج ، ويمكن توضيحه من خلال الشكل التالي



## الشكل (7) التضخم المدفوع بعوامل دفع النفقة

المصدر: رانيا الشيخ طه ، التضخم واسبابه واثاره وسبل معالجته ، صندوق النقد العربي 2021، ص 13.

يبين الشكل التضخم الناشئ من تكاليف الانتاج ، ان انتقال منحنى العرض من  $S_0$  الى  $S_1$  لذا سوف يؤدي ذلك الى ارتفاع السعر التوازني ، وبالتالي انتقال نقطة التوازن من  $(Z)$  الى  $(Y)$  اذ يعني ذلك ان مستوى اعلى من الاسعار ومعدل التضخم.

(3) **التضخم المستورد** : لا يحدث هذا النوع من التضخم داخل الدولة ، انما يتم ادخاله عن طريق استيراد السلع والخدمات من العالم الخارجي ، بغض النظر عن حجم العرض الكلي والطلب الكلي . ويعرف التضخم المستورد بانه : " هي تلك الظاهرة التي تؤدي الى ارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ، من جراء فائض الطلب الكلي او الارتفاع في التكاليف اللذين مصدرهما عوامل خارجية " (Mayerlen, et al,2008:261).

## 3- اسباب ظهور التضخم في الاقتصاد العراقي

(أ) اقتصاد العراقي اقتصاد ريعي : تحول الاقتصاد العراقي من اقتصاد انتاجي يعتمد على الزراعة والصناعة الى اقتصاد ريعي يعتمد ايرادات بيع النفط بنسبة 95% ، وخاصة بعد ما فشلت اغلب المشاريع الصناعية والانتاجية بسبب سوء الادارة التخطيط ، وعدم استحضار الافاق المستقبلية ، وتراجع الانتاج الزراعي المحلي ، لذا اعتمد الاقتصاد العراقي على استيراد المنتجات الزراعية "الحيوانية والنباتية" (حسن، 2008، 3).

(ب) انعدام النهج الاقتصادي : من المعروف ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد مختلط ، فلا هو بالاقتصاد الحر ، ولا هو اقتصاد موجه بشكل كامل ، اذ يعتمد على برامج وفرضيات شتى ، تحمل التناقض فيما بينها ، ولا يتصف الاقتصاد العراقي بميزة موحدة لهياكله والياته وخاصة بعد سنة 2003 ، كما ان عدم وضع خطط وبرامج اقتصادية واضحة ادى ذلك الى عدم اعمار البنية الانتاجية ومشاريع البنية الاساسية والخدمات العامة خاصة في مجال القطاع الكهربائي وقطاع صناعة النفط ( حسن، 2008، 7).

(ت) الانفاق الحربي والميزانيات التسليحية الضخمة : " ادى تزايد الانفاق الحربي ومواجهة حروب اقليمية ودولية خلال ما يقارب عقدين من الزمن الماضي الى تخصيص معظم ايرادات العراق النفطية لصالح التجهيزات العسكرية " ، وتخفيض مخصصات الاستثمار الى اقل مستوى ، حيث ادى ذلك الى ايقاف تمويل المشاريع الاقتصادية القائمة وضمور الاستثمار الخاص ، وهروب

رؤوس الاموال بحثا عن مشاريع اقتصادية امنة ، وكل هذا اسهم في تعطيل الانتاج الوطني (غزال ، 2008: 128).

ث) الفرص الاستثمارية الكثيرة : ادى الارتفاع في اسعار النفط الى ظهور فرص استثمارية كثيرة ، حيث اعلنت البلدان المنتجة للنفط عن مشاريع ضخمة، لذا ساعد ذلك تدفق الكثير من الشركات والمستثمرين الجانب ،حيث ادى ذلك زيادة الطلب على كل مختلف السلع والخدمات ،وبالأخص العقارات السكنية (العسومي ، 2008:15).

ج) الفساد المالي : انتشار الفساد المالي والاداري في مؤسسات ودوائر الدولة ، و اختلاس الملايين الدولارات في مشاريع وهمية من قبل القوى والشخصيات السياسية نتيجة سيطرتهم على موارد الدولة ، اضافة الى ذلك عدم توزيع الدخل بصورة عادلة بين افراد المجتمع ،رغم ان حصة الفرد الواحد حسب الاحصائيات الرسمية التي تصدرها الحكومة من المفترض يصل (2405) دولار للفرد الواحد ،حيث تبين من خلال الاحصائيات التي يصدرها صندوق النقد الدولي ان 22% من الشعب يعيش تحت خط الفقر (عبد الله، 2003:6).

#### 4- اثار التضخم

من المعلوم ان التضخم هو ظاهرة اقتصادية لها اثار سلبية ليس على القوى الشرائية والدخل انما على عمليات والاستثمار ولادخار والتنمية الاقتصادية ويمكن توضيح الاثار السلبية لظاهرة التضخم من خلال ما يأتي .

(1) اعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع : يتسبب التضخم بأحداث تفاوت في توزيع الدخل بحق اصحاب الثروات ، فخلال مدة التضخم يتضرر أصحاب الدخل الثابتة الموظفين والعمال نتيجة انخفاض القيمة الحقيقية لأجورهم ورواتبهم ،أما اصحاب الأعمال الحرة ورجال الأعمال فيزداد دخلهم خلال فترة التضخم (Rogers،2007:47).

(2) يؤثر التضخم تأثيرا سلبيا في العجز الذي يصيب الموازنة العامة ،لذا يجبر الدولة للجوء الى الديون الخارجية من اجل سد العجز الحاصل في الموازنة العامة .وهذا ما يحصل في العراق خلال السنوات الأخيرة (Darman,2009:13).

(3) أنتشار ظاهرة الرشوة والفساد المالي والاداري بجميع انواعه ، ولقد لجأ كثير من الناس الى طرق واساليب لغرض الحصول على الكسب غير المشروع من اجل المحافظة على ميزانيتهم لمواجهة تفاقم الاسعار.

4) التضخم والكفاءة الاقتصادية : يؤدي التضخم الى ضعف الكفاءة الاقتصادية لأنه يصرف مؤشرات السوق لسلعة معينة اذا كان التضخم منخفضا و اذا ارتفع سعر السوق لسلعة معينة فالبائع والمشتري يكون على علم بتفسير فعلي في شروط عرض وطلب تلك ويستطيعون الرد بشكل مناسب (سامو يلسون 2001:614).

5) أثر التضخم على وظائف النقود وتوازن السوق : يسبب التضخم في انخفاض القوة الشرائية للنقود ، ثم يؤدي الى اختلاف في الوظائف التي تقوم بها حيث يقوم الافراد بالتخلص من السيولة النقدية وتحويلها الى سلع وموجودات يمكن تزداد قيمتها بمرور الزمن الذي يضاعف من حدة الطلب (يونس ، 2001:35).

### ثالثا: الناتج المحلي الاجمالي

#### توطئة:

يعد الناتج المحلي الاجمالي من المؤشرات الاقتصادية المهمة المستخدمة في قياس الاداء الاقتصادي ويستخدم لمعرفة تطور الوضع الاقتصادي لأي دولة بين عام واخر، اذ يعكس الناتج المحلي الاجمالي الحالة الاقتصادية للدولة وزيادة الانتاج في أي دولة تدل على تحسن الوضع الاقتصادي للبلاد وقدرة اقتصاد هذا البلد على توفير فرص العمل، مما يؤدي ذلك الى زيادة دخل الافراد حيث ينعكس ذلك على زيادة مدخراتهم واستهلاكهم واستثمارهم ويؤدي ذلك الى زيادة الانتاج مرة اخرى .

#### 1- مفهوم الناتج المحلي الاجمالي

يعرف الناتج المحلي الاجمالي على " انه اجمالي القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل اقتصاد ما داخل مدة معينة " (William, Baumol, 2020:21). ويعرف ايضا بأنه مجموع القيمة المضافة في الاقتصاد خلال مدة معينة عادة ما تكون سنة "وتعرف القيمة المضافة على انها قيمة الانتاج مطروحا منه قيمة السلع الوسيطة المستخدمة في تصنيعه " Blanchard (2017:23). وعرفه الحسنوي " بأنه مجموع القيم المضافة الاجمالية المتحققة في القطاعات الاقتصادية داخل الحدود الجغرافية للبلاد بمساهمة عوامل الانتاج الوطنية " (الحسنوي ، 1989: 188). ويعد الناتج المحلي الاجمالي من اكثر المؤشرات الاقتصادية ، المعبرة عن النشاط الاقتصادي ، اذ يحتوي على مجمل القطاعات الاقتصادية ، حيث يبين القيمة الاجمالية الانتاج البلد خلال مدة زمنية معينة ، ويتضمن ايضا مشتريات البضائع والخدمات التي يتم انتاجها محليا من قبل الشركات والافراد والمؤسسات الحكومية (شيبان ، 2016: 29).

#### 2- أهمية دراسة الناتج المحلي الاجمالي



تحظى دراسة الناتج المحلي الاجمالي بأهمية كبيرة بالإضافة الى أنه من اهم المؤشرات الاقتصادية الدالة على تقدم وتطور الوضع الاقتصادي وعلى نجاح السياسة الاقتصادية التي يتبناها البلد . ويمكن تحديد اهمية الناتج المحلي الاجمالي بالنقاط التالية : (صخري، 1990: 28 )

(1) تقييم مستوى نجاح السياسة الاقتصادية للدولة : اذ تتمثل السياسة الاقتصادية بمجموعة من والقرارات الاجراءات التي تتخذها لتحقيق الرفاهية الاقتصادية، وحتى في حالة تعدد هذه الاجراءات الا انه في الاخير يجب معرفة مستوى نجاحها ، حيث يتطلب توفر مقياس مناسب لذلك من خلال الناتج القومي او الدخل القومي هما الكفيلان بمعرفة ذلك وتقوم الدولة بقياس الناتج القومي بعد اتخاذ سياساتها، اذ تقوم فيما بعد الدولة بدراسة المقارنة بين نتائج تلك المدتين لتعرف مستوى نجاح هذه السياسات واذا كان الفرق موجبا دل ذلك على مستوى نجاح هذه السياسات ويجب ان يكون هذا المقياس بالأسعار الثابتة حتى يكون اكثر دلالة .

(2) قياس مستوى الرفاهية للأفراد : عند تقدير العملية الاجتماعية والاقتصادية التي تجري في البلد خلال مدة معينة يؤخذ بعين الاهتمام الناتج المحلي الاجمالي والدخل، مع مرافقة بعض المؤشرات الاخرى مثل عدد السكان .

### 3- طرق قياس الناتج المحلي

تحظى عملية قياس الناتج المحلي الاجمالي بأهمية كبير من قبل جميع البلدان سواء المتقدمة ام النامية بوصفها احد المؤشرات الاقتصادية المهمة التي تمكن للدولة من رسم سياستها الاقتصادية نظراً لأهمية الناتج المحلي الاجمالي وتعدد طرق حسابه . هنالك ثلاثة طرق يمكن من خلالها حساب الناتج المحلي الاجمالي وهي طريقة الانتاج، طريقة الانفاق وطريقة الدخل .

(أ) **طريقة الانتاج** : عند قياس انتاج اقتصاد البلد نحتاج الى مزيج كبير من السلع والخدمات والغرض من هذا القياس هو اختصار اجمالي انتاج اقتصاد البلد بأكمله في رقم واحد ويطلق عليه الناتج المحلي الاجمالي GDP

Pf1 الانتاج النهائي رقم 1

Pf2 الانتاج النهائي رقم 2

وتسمى طريقة الانتاج بطريقة القيمة المضافة ويتم حساب الناتج المحلي الاجمالي على انه مجموعة القيمة المضافة من السلع والخدمات عبر جميع الوحدات الانتاجية في الاقتصاد ، ويتم اضافة قيم جميع السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد، ثم يتم طرح جميع السلع الوسيطة المستخدمة في عملية الانتاج لنحصل على اجمالي القيمة المضافة، واذا لم يتم طرح قيم السلع الوسيطة المستخدمة في الانتاج فتحسب اكثر من مرة ومن ثم .

Va1: القيمة المضافة للوحدة الانتاجية رقم 1

Va2: القيمة المضافة للوحدة الانتاجية رقم 2

$\sum V ai$ : مجموع القيمة المضافة لجميع الوحدات الانتاجية في الاقتصاد  
n.....+3+2+1 عدد الوحدات الانتاجية .

(ب) **طريقة الانفاق**: يتم احتساب الناتج المحلي الاجمالي لسنة محددة من جهة الانفاق، عن طريق جمع المصاريف اللازمة لشراء المنتج النهائي في تلك السنة وتقسيم طريقة الانفاق الى اربع فئات (نفقات الاستهلاك، الاستثمار، نفقات الصادرات والواردات). (RAGAN,2017: 469).

**الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق = الانفاق الاستهلاكي + التغير في المخزون + التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي + الصادرات السلعية والخدمية - الواردات السلعية والخدمية .**

ووفقا لهذه الطريقة يتم جمع كل دخول عناصر الانتاج حيث يتم حساب جميع مدفوعات عناصر الانتاج المختلفة، مع ابعاد كافة المدفوعات التحويلية لأنها، لم تولد من المشاركة في العملية الانتاجية وتعتمد هذه الطريقة على احصائيات وضرائب الدخل القومي لذلك تعد طريقة الانفاق من اسهل الطرق وانسبها في احتساب الناتج المحلي الاجمالي (الكواز، 1993:23).

(ث) **طريقة الدخل**: من خلال هذه الطريقة يتم جمع الدخول التي يتقاضاها الوكلاء الاقتصاديون المشاركون في عملية الانتاج، حيث يتضمن الدخل الارباح التي اكتسبتها الشركات، و مكافآت الموظفين" والرواتب والاجور" ودخل المالكين اصحاب الشركات العاملين لحسابهم الخاص، الفوائد الصافية، وارباح الشركات "وضرائب الاعمال غير المباشرة" (Willfamson, 2018:42).

- الاجور والرواتب: هي مدفوعات خدمات العمل، وتتضمن مكاسب العمل قبل الضرائب من الاجور، وضرائب الدخل المنقطعة، اشتراكات التأمين العمل .
- الفوائد: تتمثل الفوائد المكتسبة على الودائع المصرفية، والفوائد المكتسبة على القروض وايرادات الاستثمار الاخرى .
- ارباح الاعمال: يتم تسديد بعض الارباح لمالكي الشركات وتحتفظ الشركات بالباقي وتسمى الارباح المحتجرة، ويتم ادراج الارباح الموزعة والمحتجرة في حساب الناتج المحلي الاجمالي حيث تتضمن الارباح الاجمالية ارباح الشركات ودخل الشركات غير المسجلة، والايجارات المدفوعة على الاراضي والمباني. وتتضمن الارباح والفوائد =الدفع مقابل استخدام راس المال

–الفائدة لرأس المال المقترض وارباح راس المال الذي يساهم به ملاك الشركات ويمكن بيان الناتج المحلي الاجمالي من خلال المعادلة التالية :

$$GDP = Wa + Sa + Be + Bp + De$$

Wa: الأجر

Sa: الرواتب

Be: الفوائد

Bp: ارباح الاعمال

De: الاهتلاكات

#### 4- سبل تعزيز الناتج المحلي الاجمالي

من اهم السبل الاساسية التي تحفز الناتج المحلي الاجمالي ، هو تطبيق سياسة التنوع الاقتصادي وخصوصا في الدول الريعية التي يعتمد اقتصادها على سلعة واحدة حيث يتعرض اقتصادها الى اضطرابات هيكلية ، ويقصد بالتنوع " هي سياسة تهدف الى تنوع مصادر الدخل وتقليل المخاطر الاقتصادية وزيادة القيمة المضافة عن طريق تنوع جميع القطاعات الاقتصادية بدلا من الاعتماد على قطاع واحد ، وكذلك تنوع مصادر ايرادات الموازنة العامة ومصادر الناتج المحلي الإجمالي (Arabinstitute,2018:65). ولزيادة الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية يجب إنشاء مشاريع تنموية تهدف إلى زيادة الاستثمارات وخلق بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) والتوجه نحو الاستثمار في قطاع التصنيع (Kira, 2013:154). ويمكن تعزيز الناتج المحلي الاجمالي من خلال مساهمة القطاعات الاقتصادية اذا يساهم القطاع النفطي في العراق بشكل كبير في الناتج المحلي الاجمالي وان الارتفاع في اسعار النفط يؤدي الى زيادة الانتاج بسبب زيادة الطلب العالمي على النفط حيث ادى ذلك الى زيادة الايرادات العامة وساهم ذلك في تشغيل القطاعات الاخرى وادى ذلك الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي (الربيعي ،2006: 14). وان للقطاع الزراعي دور مهم في تعزيز الناتج المحلي الاجمالي اذا يعتبر من القطاعات المهمة لما يوفره من مواد اولية و سلع غذائية ضرورية لسدة حاجة المواطنين ولحاجة القطاعات الاخرى ونوفر فرص عمل كبيرة للعاطلين عن العمل وهو قطاع وهو قطاع متميز له دور كهم في تعزيز الناتج المحلي الاجمالي (عبد الهادي،2012: 11).

## المبحث الثالث : الاداء المالي

## اولاً: مفهوم الاداء Performance Concept

يُعرّف الأداء بصورة عامة بأنه انعكاس لقدرة وقابلية المنظمة على تحقيق اهدافها ". (Eccles ,1991;69). وعرفه (Wheelen , Hunger,2002;243) بأنه النتيجة النهائية لنشاط المنظمة. وعرفه ( Bromileg,1990;79) بأنه تجسيد لكيفية استخدام المنشأة لمواردها المالية والبشرية واستعمالها بطريقة تجعلها قادرة على تنفيذ اهدافها. وعرفه (Daft,2001:12) بأنه قدرة المنظمة على انجاز اهدافها باستعمال مواردها المتاحة بأسلوب كفوء وفعال. إذ تشير الكفاءة الى نسبة المدخلات المستهلكة الى المخرجات المستهلكة ، اذا كانت المدخلات اكثر من المخرجات تكون الكفاءة عالية ، وتشير الفعالية الى الاهداف المتحققة بغض النظر عن التكاليف المرتبطة بها (الملكاوي ،2008: 30).

## ثانياً: مفهوم الاداء المالي المصرفي:

## The Concept Of Banking Financial Performance

لا يوجد تعريف متفق عليه من قبل الباحثين لمفهوم الاداء المالي المصرفي ، فكل باحث ينظر لهذا المفهوم ومن وجهة نظر مختلفة ، وهناك العديد من التعاريف نذكر منها :

ت	الباحث	السنة	الصفحة	التعريف
1	Al-Hawary	2011	16	هو انعكاس لكيفية استخدام المصرف للموارد المتاحة بشكل يمكنه من تحقيق الأهداف.
2	Widagdo & Ika	2008	98	هو عبارة عن معيار يبين مدى نجاح المصرف في توظيف موجوداته بطرق مختلفة لتحقيق العوائد أو هو معيار يعتمد على مؤشرات عديدة كالسيولة والكفاءة والربحية لقياس الوضع المالي للمصرف.
3	Haaget al	2008	70	هو مقياس لكيفية أداء المصرف لعملياته.
4	Meyer	2003	22	هو الانجاز الذي يمكن ملاحظته بصورة مباشرة ومن ثمّ يمكن قياسه ومقارنته وتقييمه
5	Schermerhome, et al	2000	26	اجمالي النتائج المتحققة من الانشطة المصرفية المتمثلة بقدرة المصرف في الحصول على زبائن جدد والحفاظ على النتائج الجيدة
6	Miller & Doss	1996	14	عبارة عن مقياس يعبر عن أداء المصرف لأعماله باستخدام المؤشرات المالية كالربحية

### ثالثاً: أهمية الاداء المالي

#### The Importance of Financial Performance

يحتل الأداء المالي المصرفي مكانة مهمة في اغلب اقتصاديات العالم، إذ تعتمد عليه كثير من الدراسات والابحاث والعلوم الادارية والمالية والاقتصادية بسبب ندرة الموارد التي يعتمد عليها المصرف قياسا بحجم الاحتياطات المالية الكبيرة التي تتنافس عليها المصارف الاخرى ، ونستنتج من ذلك ان من الضروري تحقيق عوائد عالية واستمرارها في النمو والتقدم لتحقيق الاهداف المرجوة ويتحقق ذلك من خلال الاستخدام الامثل للموارد ، لذا فيعد الاداء المالي للمصارف احد العناصر الاساسية لهذه العملية (الزبيدي، 2011: 94). وبشكل عام تنبعث اهمية الاداء المالي بكونه يسعى الى تقويم الاداء من زوايا

عديدة ، بوسيلة تخدم المديرين لاكتشاف نقاط القوة والضعف قد اشار البعض الى اهمية الاداء المالي للمصرف تكمن في قدرة المستثمرين على مراقبة أنشطة المصرف ومعرفة طبيعتها ويساعد ايضا في مراقبة الظروف الاقتصادية المحيطة بها عن طريق اجراء عمليات التحليل والتفسير ومقارنة البيانات المالية (Dyer&singh,1998:663). ويعد الاداء المالي من المؤشرات المهمة لنجاح المصرف حيث تبرز اهمية الاداء المالي لكونه يعد الهدف الرئيس الذي يمكن من خلاله الوصول الى الاهداف ، وتظهر مكانة الاداء المالي من خلال احتياج المدراء الى قياس الاداء لإيضاح المركز المالي بمرور الوقت من اجل المساعدة للتنبؤ في المستقبل, (Bradfield, et al,2001:1). ويعبر عن الاداء المالي بمقاييس الاداء الذي يؤدي الى تحفيز المدراء من اجل تحقيق الاهداف (Neale, et al,2010:17)).

اضافة الى ما سبق يمكن تحديد اهمية الاداء المالي من خلال النقاط التالية :-

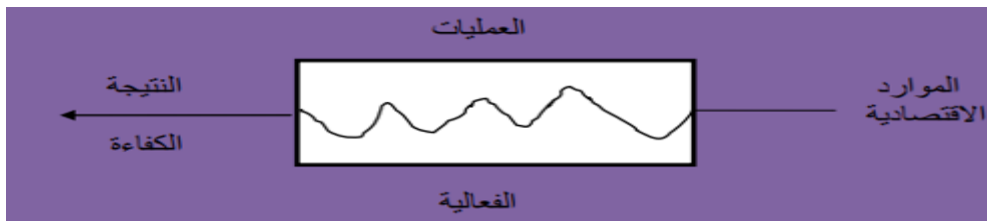
- (1) التعرف على مقدار ما تحقق من اهداف المصرف .
- (2) يساعد الاداء المالي في توفير معلومات لمختلف المستويات الادارية لغرض اتخاذ قرارات التخطيط والرقابة
- (3) التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف فروع المصرف .
- (4) اكتشاف الاخطاء والانحرافات والقيام باتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجتها .
- (5) المراجعة المستمرة للأداء تساعد في التعديلات بشكل مستمر .
- (6) القدر الكبير من الوصول الى موارد التمويل الخارجي ، الذي يحقق بدوره فرص استثمارية كبيرة.
- (7) قدرة التحكم بالأزمات المالية التي تصيب المصارف وتخفيف حدتها .
- (8) يساعد الأداء المالي في توجيه الادارة العليا بوضع المقاييس اللازمة لغرض تطوير رسالة عن طريق مراكز المسؤولية التي تحتاج الى المزيد من الاشراف والمراقبة .
- (9) يعد الأداء المالي مقياس يبين مدى نجاح المصرف من خلال السعي في مواصلة نشاطه لغرض انجاز اهدافه .



الشكل (8) اهمية الاداء المالي

المصدر : الطيب ، وجدي ، التخطيط باستخدام بطاقة الاداء المتوازن و اثره على تحقيق الميزة التنافسية في المصارف السودانية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، السودان ، 2016 ص 124.

ولقد اشار " (Renaud &Berland,2007:4) " اذ يتضمن الاداء المالي مجموعة من العناصر الرئيسية كما مبين في الشكل يلاحظ ان الاداء المالي يبين قدرة المصرف على تدبير الموارد بأدنى كلفة واستعمالها بصورة كفوءة للحصول على اعلى عائد ممكن من اجل تحقيق الارباح ورفع مستوى الانتاج "هما يمثلان الكفاءة وتظهر الفعالية عن طريق تحقيق الاهداف المتحققة " .



الشكل (9) العناصر الاساسية للأداء

Source :Renaud, Angéle & Berland, Nicolas (Mesure Performance Global Entreprise) Comptabilite Et Environnement, France , 2007:4 .

## رابعاً: العوامل المؤثرة على الاداء المالي

## Factors Affecting on Financial Performance

يتأثر الاداء المالي للمصارف بعوامل عديدة يمكن تقسيمها على قسمين : عوامل البيئة الداخلية وعوامل البيئة الخارجية:

## (أ) عوامل البيئة الداخلية internal environment factors

تشمل عوامل مختلفة موجودة ضمن البيئة الداخلية للمنظمة ، والتي يمكن أن تؤثر وتتأثر بخيارات وأنشطة وقرارات المنظمة، وهي :

1- **حجم المصرف Bank size** يقصد بحجم المصرف هو تقسيم المصارف على كبيرة ومتوسطة وصغيرة ، اذ توجد مقاييس عديدة لحجم المصرف ومنها اجمالي الموجودات واجمالي الودائع، واجمالي رأس المال المدفوع، واجمالي المبيعات او عدد فروع المصرف، ويعد الحجم احد العوامل التي تؤثر على الاداء المالي للمصارف ، حيث يكون تأثير اما ايجابي او سلبي اذ يمثل الحجم عائقا لأداء المصارف . ويصبح اداء المصرف اقل فعالية وادارة اكثر تعقيداً في حالة لم تتوفر الاحتياجات الاساسية للتوسع مثل الكوادر البشرية أما التأثير الايجابي فكلما ازداد حجم المصرف تزايد المطلون الماليون . ومن خلال الدراسات التي اجريت تبين ان العلاقة طردية ما بين حجم المصرف وادائه (الخطيب ،2010 :51). وعند القيام بأجراء مقارنة بين المصارف فيجب ان نختار المصارف المتساوية بالحجم والتي تقدم خدمات متشابهة، ولكي تكون مقارنة الاداء صحيحة فيجب المقارنة بين المصارف التي تعمل في نفس القطاع .ومن افضل طرق المقارنة هو اختيار المصارف المتقاربة بالحجم والتي تعمل في منطقة واحدة وتحت قوانين وانظمة متماثلة ( Rose & Hudgins, 2008:184).

2- **التكنولوجيا Technology** نتيجة التغيرات التكنولوجية التي حصلت خلال السنوات الماضية وبسبب زيادة حدة المنافسة وتنامي حجم الاسواق ، وتغير حجم المصرف ، ولعدم مقدرة الادوات القديمة في معالجة التحديات ، حيث اصبح من الصعب الحصول على المعلومات التاريخية بخصوص القضايا المتداخلة وكثرة المعلومات وغالبا ما تكون مبعثرة وغير مترابطة وعدم توفر طريقة متناسقة لتوحيد البيانات وتفسيرها حيث ادى ذلك الى زيادة عمليات مقابلة احتياجات العمل وهي عملية صعبة ومعقدة . "وكل ذلك كان له اثر كبير في كيفية انجاز اعمال المصرف في نشر ونقل المعلومات عبر التكنولوجيا الرقمية مثل الحاسبات والهواتف بوصفها ادوات اساسية في مساندة عمليات المصرف (Barnege,Herterlg,2006:34).



من خلال استعمال الاساليب والادوات التي قيمتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ادت الى زيادة اهمية استخدام المعلومات لغرض الحصول على الميزة التنافسية وتعزيز قدرة المصرف وتحسين كفاءته ويتم ذلك من خلال الربط الداخلي والخارجي عبر تدفق البيانات والمعلومات ويؤدي ذلك الى تحسين عمليات صنع القرار وتطوير الاداء المصرفي بصورة عامة (Popa , Cucui,2009:336).

والتكنولوجيا "هي مجموعة من الادوات المهمة التي تجعل المصرف اكثر كفاءة وتساعدته في تحديد الفرص والتحديات بشكل افضل " ومن الضرورة لأي مصرف ان يعرف كيفية استخدام الادوات التكنولوجية المتوفرة لديه وتعيين نوع التكنولوجيا التي تناسب طبيعة اعماله ، والمنسجمة مع اهدافه ، اذ تعد التكنولوجيا من ابرز التحديات التي يواجهها العمل المصرفي بصفة عامة (Almotair,2009:3).

**3- الكفاءة المالية financial efficiency** تعد الكفاءة احد المعايير المهمة والمتعمدة في تقسيم الاداء المالي للمصرف اذ تبين الكفاءة المالية العلاقة بين المدخلات والمخرجات ، وتؤدي الكفاءة دورا مهما في العديد من القرارات التي يمارسها المصرف وتعرف الكفاءة المالية هي الطريقة التي يمكن من خلالها قياس قدرة المصرف في استخدام موارده المالية لتوليد ايرادات اجمالية ، لذا فقد تعد الكفاءة المالية هي افضل الاجراءات المالية والادارية . (Dawson,2010;20).

**4- الهيكل التنظيمي Organizational Structure** يمثل الاطار الذي تتفاعل فيه ، كافة المتغيرات المتعلقة بالمصرف واعماله ، وفيه يتم تحديد المسؤوليات والصلاحيات واساليب تبادل الانشطة والمعلومات لذا يتمثل الهيكل التنظيمي للمصارف بالكثافة في الوظائف الادارية ويشمل التمايز الرأسي الذي يمثل عدد المستويات الادارية في المصرف ، والتمايز الافقي الذي يمثل عدد المهام التي نتجت عند تقدير العمل المصرفي ، ويؤثر الهيكل التنظيمي على اداء المصرف من خلال المساعدة في انجاز الخطط بنجاح ، من خلال تنظيم النشاطات والاعمال التي يجب القيام بها وبعدها يتم تحديد الموارد ، بالاضافة الى ذلك تسهيل تخصيص ادوار الافراد في المصرف والمساعدة في اتخاذ القرارات الكفوءة والفعالة .(الوادي، ونزال ، 2010 ، 157 ، (الشماع والحمود ، 2007 : 165 ).

**5- السيولة Liquidity** هي امكانية المصرف على مواجهة التزاماته بشكل فوري والسيولة تساعد المصرف في تجنب الخسائر وتحدث نتيجة اضطرار المصرف في تصفية بعض موجوداته الغير سائلة اذا تمثل السيولة الامان والحماية على مستوى المصرف مع الحفاظ على قدرة الجهاز المصرفي في تلبية متطلبات الامان (عبيد ، 2010 : 58).

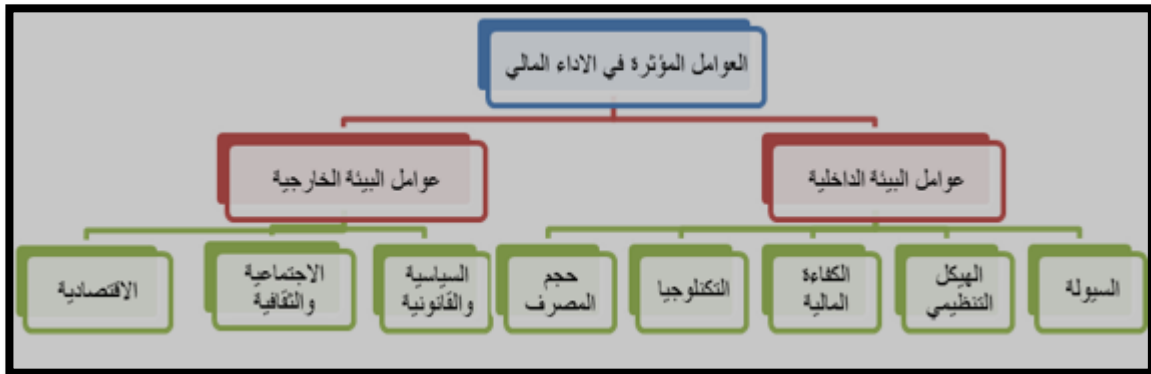
(ب) العوامل الخارجية External factors

تلعب العوامل البيئية الخارجية دورًا مهمًا من حيث التأثير المباشر وغير المباشر على تدفق إيرادات المنظمة وعملياتها التجارية. وتكون هذه العوامل خارج عن سيطرة المنظمة. لكن يتعقب المدراء التنفيذيون ومديرو الأعمال هذه العوامل ويقللون من تأثيرها ، والعوامل هي:

(Kotler, 2004: 66)

- 1- العوامل القانونية والسياسية : اي الظروف السياسية والقانونية للبلد ،الذي يقسم فيه المصرف القوانين المنظمة للعمل المصرفي .
- 2- العوامل الاقتصادية : تشمل طبيعة النظام الاقتصادي المتبع وانعكاساته على أنشطة المصرف وموارده المتاحة في البلد ، ويتضمن ايضا المناخ الاستثماري والفرص الاستثمارية المتوفرة .
- 3- العوامل النظامية الاجتماعية : اي العادات والتقاليد التي يؤمن بها افراد المجتمع ، ومستوى الوعي والثقافة التي تؤثر في قرارات المجتمع الخاصة بالتعامل مع طبيعة أنشطة المصرف والخدمات التي يقدمها .

ويمكن توضيح العوامل المؤثرة في الاداء المالي من خلال الشكل رقم (10).



الشكل (10) العوامل المؤثرة في الاداء المالي

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة

### خامساً: المخاطر التي يتعرض لها الاداء المصرفي

#### Risks to Financial Performance

تعد المصارف من اكثر المؤسسات المالية عرضة للمخاطر بسبب طبيعة نشاطها إذ أن (90%) من اموالها هي التزامات اتجاه الغير ، والمصادر الرئيسية التي تحتفظ بها هي ودائع العملاء، وهذه الودائع معرضة للسحب من قبل مودعيها (Mohammad, et al,2020:2). حيث يجب على ادارة المصرف تقدير

ودراسة هذه المخاطر ، حيث تضمن انجاز أنشطة المصرف ،ومن ضمن المخاطر التي يتعرض لها النظام المصرفي ( المحجوب ، 1999 :25):

### 1- التصنيف على اساس ارتباط الخطر بالمصرف

#### Classification on the Basis of the Risk Association with the Bank

(أ) **المخاطر النظامية: systemic risk**: هي المخاطر التي تؤثر في كافة القطاع المصرفي ، بسبب التغيرات التي تطرأ على البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،حيث يؤدي ذلك الى تذبذب العوائد المتوقعة للاستثمارات كافة ،ومن الصعب السيطرة والتحكم بالمخاطرة النظامية بالتنوع كونها تمس اقتصاد الدولة كافة (Meuleman & Vannet,2020:1).

(ب) **المخاطر غير النظامية unsystemic risk** : هي المخاطر الخاصة التي تخص مصرف معين دون غيره ، ويطلق عليها بالمخاطر المتبقية ،وتعد جزءا من المخاطرة الكلية ، التي تنفرد فيها ورقة مالية معينة ، وقد تنشأ هذه المخاطرة نتيجة ظروف خاصة في المصرف مثل ضعف الادارة وتنشأ أيضا بسبب ظهور المنافسين الجدد ويرافقه تغيير اذواق العملاء ، وتسبب هذه المخاطر تذبذبات العائد المصرفي ويمكن التنبؤ بالمخاطرة الخاصة لكل مصرف على حدة ، ومن الممكن تقليل المخاطر غير النظامية عن طريق التنوع ( Saghir&ch ،2020:88 ) وتكتب المعادلة كالآتي :

$$\text{المخاطر الكلية} = \text{المخاطر النظامية} + \text{المخاطر غير النظامية}$$

### 2- التصنيف على اساس مصدر الخطر : من خلال هذا المعيار يتم تصنيف المخاطر التي تتعرض لها

المصارف الى مخاطر مالية ومخاطر التشغيل .

(أ) **المخاطر المالية**: هي المخاطر التي ينحرف فيها العائد الفعلي عم العائد المتوقع ويعد مقياسا نسبيا لمدى تقلب العوائد المحتمل تحقيقها مستقبلا (Ali& Oudat، 2020:161). ولغرض الاحاطة بأهم المخاطر المالية التي تواجهها المصارف سيتم تناولها باختصار:

ب) **مخاطرة السيولة liquidity risk** تعرف بأنها عدم قدرة المصرف في توفير الاموال اللازمة عند الطلب عليها لتلبية الطلبات الائتمانية وطلبات سحب المودعين وتزايد مخاطر السيولة عندما لا يستطيع المصرف في الوفاء بالتزاماته المالية ، سواء كانت هذه الالتزامات مقابلة سحبيات على الودائع ، ام منح قروض جديدة وبالمقابل عدم امكانية الوصول الى مصادر نقدية جديدة للسيولة ومن الممكن ان يسبب ذلك الى عدم كفاية السيولة وغياب الملاءة المالية للمصرف وفقدان المصرف زبائنه وتحولهم الى المصارف الاخرى ، والحاق خسائر بالمالكين (الخالدي، 2008: 129).

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{النقد} + \text{الارصدة النقدية لدى المصارف}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

ج) **المخاطر الائتمانية** : تعرف بأنها مخاطر عدم سداد فوائد الاوراق المالية والقروض وفقدان جزء من اصل الدين والفوائد المستحقة سواء كانت بالنسبة للاستثمارات في الاوراق المالية او القروض طبقا للعقود والاتفاقات المبرمة ، وتكون العلاقة طردية بين المخاطر والعائد فكلما زادت مخاطر الائتمان زاد العائد ،ويمكن للمصرف تخفيض مخاطر الائتمان عن طريق الاحتفاظ بنسبة قليلة من القروض (حنفي، 2007:37).ومن اهم نسب قياس المخاطر الائتمانية هي Hempel & (simonson, 1999:67).

$$\text{اجمالي الائتمان النقدي الى اجمالي الموجودات} = \frac{\text{اجمالي الائتمان النقدي}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

وارتفاع هذا المؤشر يشير الى ارتفاع المخاطرة الائتمانية للمصرف ، لأنه يعكس زيادة الائتمان النقدي المتمثل بالتسهيلات المصرفية والقروض القصيرة الاجل ويجب على المصرف مواجهتها وخاصة في حالة عدم القيام بتسديدها من قبل المقترضين .

(ح) **مخاطر معدل الفائدة: Interest rate risk** وتعرف بأنها التذبذب الحاصل في عائد الورقة المالية نتيجة التغير الحاصل في مستوى العائد ( Jones، 1999:140 ). حيث تمثل هذه المخاطر تغيرا في عوائد الموجودات وان ارتفاع اسعار الفائدة من قبل المصرف على الاموال المدينة تؤدي الى انخفاض ارباحه، نتيجة ازدياد نفقات الفائدة التي يدفعها المصرف (Carcia, et ،2020:2) .al

$$\text{مخاطر معدل الفائدة} = \frac{\text{الموجودات الحساسة للتغير في سعر الفائدة}}{\text{المطلوبات الحساسة للتغير في سعر الفائدة}}$$

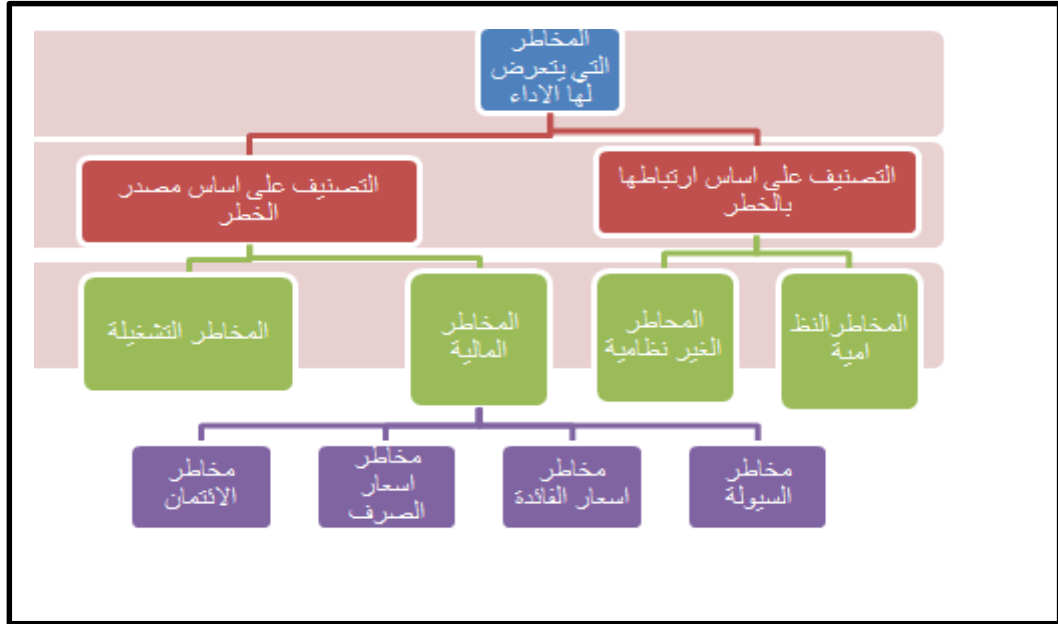
$$\text{مخاطر معدل الفائدة} = \frac{\text{الودائع غير المؤمنة}}{\text{الودائع الكلية}}$$

(خ) **مخاطر التشغيل Operational risks** تنشأ هذه المخاطر نتيجة اختلال في الانظمة الداخلية كالأنظمة المعلوماتية والنظام المحاسبي وتحدث هذه المخاطرة ايضا نتيجة عدم التزام الاشخاص العاملين في المصرف بالأدب والاخلاق المهنية فيقومون بإرتكاب الغش والتزوير (Mosis,2011:17).

(د) **مخاطر سعر الصرف Exchange rate risk** وتعرف بأنها الخسائر التي يتكبدها المصرف، نتيجة التغيرات العكسية التي تحصل في سعر الصرف ،لذا قد تحدث تباينات في ارباح المصرف ،نتيجة ربط موجودات ومطلوبات المصرف بعملة صعبة ومعروفة بتغير اسعارها ،فاذا احتفظ المصرف بموجودات عملة معينة بشكل يزيد عن مطلوباتها فيمكن ان يؤدي ذلك الى انخفاض سعر صرف العملة ،اما في حالة احتفاظ المصرف بموجودات عملة معينة اقل من مطلوباتها يمكن ان يؤدي ذلك الى ارتفاع سعر الصرف (Rose,Hudgins,2010:219). وتنشأ مخاطر اسعار الصرف ايضا نتيجة قيام المصرف بتحويل ارباحه المصرفية التي تم تحقيقها في عملياته المالية خارج البلد ،وتتعرض المصارف الى مخاطر سعر الصرف عند قيامها بتنظيم القروض بالعملات الاجنبية ويعود السبب الى احتمالية تغير القيمة المستقبلية لسعر صرف تلك العملات ، وتكون هذه

المخاطر اكثر تأثيرا في المصارف التي تمارس اعمالها على المستوى العالمي ،لكونها تواجه في نفس الوقت مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف (John,2016:4).

ويمكن توضيح المخاطر التي يتعرض لها الاداء المالي من خلال الشكل الاتي



الشكل (11) المخاطر التي يتعرض لها الاداء

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة

### سادساً: أهمية المؤشرات المالية importance of the financial indicators

تعد المؤشرات المالية من المرتكزات الاساسية التي تعتمد عليها عمليات تقييم الاداء المالي للمصرف واكثرها شيوعا بين المحللين الماليين وذلك بسبب سهولة استعمالها وامكانية الاعتماد عليها في عملية تقييم الاداء المالي للمصرف ، وقد تطرق العديد من الباحثين والكتاب الى مفهوم المؤشرات المالية . (Buigut et al ;2013;29) . ويمكن تعريف المؤشرات المالية هي مركز اهتمام المستثمرين الذين يرغبون باستثمار جزء من اموالهم عن طريق شراء اسهم المصرف ، وذلك بسبب امكانية هذه المؤشرات تشخيص قدرة المصرف في تحقيق العوائد المستقبلية ومدى ثبات واستمرارية تلك العوائد ومدى ارتباطها مع عوائد المصارف الاخرى (VanHorn ,2002 :349) . وعرفها اخر بأنها العلاقة التي يمكن تحديدها من خلال المعلومات المالية للمصرف وتستعمل لأغراض المقارنة (Roos,et al ;2006;57) . وعرفت أيضا بأنها علاقة تربط ما بين ارقام القوائم المالية للمصرف (Albrecht et al,2008:669) . وعرفت ايضا هي الاداة التي يمكن من خلالها تحديد نقاط القوة والضعف في اداة المصرف وتقديم المعلومات عن

المركز المالي ومدى كفاءة ( Noyer, Et Al ;2012 ) وهي العملية التي يمكن من خلالها معرفة قيمة اداء المصرف بعد مقارنتها مع مصارف اخرى عاملة في نفس الوقت . ( Broyle ,2003 : 17 ) .

ويمكن تلخيص اهمية المؤشرات المالية بما يلي ( keown, et al ,2011;86 ):

1. تحديد مدى قدرة المصرف في مواجهة التزاماته الجارية .
2. تقدير درجة نمو المصرف والكشف عن نقاط القوة والضعف
3. تقديم البيانات والمعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات اللازمة
4. قياس مستوى اداء المصرف وفعاليتة الكلية .
5. قياس الفعالية بإستخدام مختلف الموجودات التي يحصل عليها المصرف.

### سابعاً: اهداف مؤشرات الأداء المالي

لمؤشرات الاداء المالي اهداف عدة منها: ( الشريفات ، 2001 : 94 ) ؛ ( Maher, et al,2012:122 )

1. اكتشاف المركز الائتماني للمصرف ، لغرض بيان الرأي حول الوضع المالي الحالي والمستقبلي
2. تقدير كفاءة اداء المصرف من جانب السيولة والربحية ومدى تحقيق الاهداف الاستراتيجية لغرض تلبية حاجات وكفاءة سياسة توظيف الاموال.
3. بيان مدى نجاح المصرف في تحقيق اقصى الارباح واعلى قيمة سوقية.
4. تقييم مدى ملاءمة السياسة المالية التي يتبعها المصرف .
5. تقدير الوضع المالي للمصرف ، من مدة الى اخرى من اجل معرفة التنبؤ بالمستقبل والمقارنة مع المصارف الاخرى.
6. تشخيص النقاط الايجابية والسلبية للمصرف.
7. المساعدة في الرقابة المالية والاهداف التي تسعى اليها.

## ثامناً: أنواع مؤشرات الاداء المالي :

يمكن تقسيم مؤشرات الأداء المالي على اربع مجاميع رئيسة (محمد واخرون ، 2008 :54)

أ- مؤشرات الربحية .

ب- مؤشرات السيولة.

ت- مؤشرات ملاءة رأس المال.

ث- مؤشرات توظيف الاموال.

أ- **مؤشرات الربحية :- Profitability Indicators** وهي عبارة عن المؤشرات التي تقيس نتائج

اعمال المصرف وكفاءة القرارات الاستثمارية التي يتم اتخاذها من قبل الادارة العليا ومدى

امكانيتها على تحقيق الربح ،حيث يتم ذلك من خلال استخدام ايراداتها المتاحة لتوليد العوائد من

الاموال المستثمرة بطرق مختلفة ، "وتركز هذه المؤشرات على العلاقة بين نتائج المستقبل

ومواردها المتاحة " وان ارتفاع هذه المؤشرات يدل على فعالية المصرف في تحقيق الارباح ،

وتهتم الادارة العليا بهذه النسب من اجل معرفة مدى نسبة نجاحها في تنفيذ السياسات الربحية

المخطط لها وفعاليتها في استخدام مواردها المتاحة، ولا تقتصر اهمية هذه النسب على الادارة فقط

بل يهتم بها ايضا المستثمرين لمعرفة مستولى العائد المتحقق على اموالهم المستثمرة في المصرف

، وكذلك المودعون والمقترضون لكي يطمأنوا على امكانية المصرف في سداد التزامات فوائده

القروض في وقتها وتعد مؤشرات السيولة من اهم المؤشرات المالية التي تستخدم في تقييم الاداء

المالي للمصرف (Norton &Porter,2009;675). وتتضمن الربحية مؤشرات عدة :

- **معدل العائد على الموجودات** : تقيس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على استخدام موجوداته في

تحقيق الربح (Rosenban &pearl ,2013;58).وان ارتفاع هذه النسب يدل على كفاءة

المصرف في استعمال موجوداته بشكل صحيح ويمكن قياسه وفق الصيغة التالية ( penman ,

(2010;369).

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

- **معدل العائد على حق الملكية** : تقيس هذه النسبة العائد الذي يحصل عليه المالكين من استثمار

اموالهم بالمصرف ، ( Keown, et al ,2011;99). وان ارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة ادارة

المصرف ويمكن قياسها وفق الصيغة التالية ( Casu, et al ,2006:214 ) .



$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حق الملكية}} \times 100\%$$

- نسبة صافي هامش الفائدة : تقيس هذه النسبة العائد الصافي التي حققتها موجودات المصرف ، وان ارتفاع هذه النسب يدل على ان مستوى اداء المصرف جيد (Ross,Hudgins,2008;167).

$$\text{نسبة صافي هامش الفائدة} = \frac{\text{دخل الفائدة-نفقة الفائدة}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

- نسبة معدل العائد على الودائع : تقيس هذه النسبة مدى قدرة ادارة المصرف في توليد الارباح من تلك الودائع المتوفرة ويمكن قياسها وفق الصيغة الاتية (Norton&porter,2009:676).

$$\text{نسبة العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100\%$$

- نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات : تقيس هذه النسبة كفاءة ادارة الموجودات في تحقيق الإيرادات وان ارتفاع هذه النسبة تشير الى ان المصرف يحقق إيرادات كبيرة في ظل ما توفر لديه من موجودات ويمكن قياسها وفق الصيغة الاتية(Bodie el al,2007:436).

$$\text{نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{الإيرادات الإجمالية}}{\text{الموجودات الإجمالية}} \times 100\%$$

- نسبة ربحية السهم : تقيس هذه النسبة مقدار ربحية كل سهم من اسهم المالكين في المصرف ، اي حصة كل سهم من حساب الارباح المتحققة ، وان ارتفاع هذه النسبة تدل على زيادة ربحية كل سهم ويمكن قياسها وفقا للمعادلة التالية

$$\text{نسبة ربحية السهم} = \frac{\text{صافي الارباح بعد الضريبة}}{\text{عدد الاسهم}} \times 100\%$$

- ب- مؤشرات السيولة **liquidity indicators** : هي نسبة الموجودات المتداولة الى المطلوبات المتداولة ، ( Bhunia et al ,2011;270 ) وتعرف السيولة قدرة وقابلية المصرف على سداد التزاماته المستحقة في تاريخ الاستحقاق ، حيث لا يعرضه ذلك الى حالة العسر المالي عند السداد ( محمود وحسين ، 2012 : 46 ) . وتدرج سيولة الموجودات ضمن القوائم المالية بأسم الموجودات المتداولة الى رأس المال العامل لأنها تمثل الموارد المطلوبة لعمليات المصرف اليومية على المدى الطويل ، وان الاستثمار في رأس المال العامل هو استعمال الموجودات المتداولة لمواجهة الالتزامات القصيرة ( Drake ,2009;3 ) . وتتضمن السيولة النسب الآتية:
- **نسبة التداول** : تقيس هذه النسبة الى مدى امكانية المصرف في الوفاء بالتزاماته اتجاه مطلوباته المتداولة في الاجل القصير ، وان ارتفاع هذه النسبة تعني ان المصرف يتمتع بقدرة عالية على الوفاء بالتزاماته ( Doss et al ,2007;115 ) .

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} \times 100\%$$

- **نسبة السيولة السريعة** : تشير هذه النسبة الى قدرة المصرف على سداد التزاماته قصيرة الاجل من موجوداته سهلة التحويل الى النقدية وتشمل هذه الموجودات " النقدية ، الاوراق المالية والذمم المدينة " ويمكن قياسها وفق الصيغة الآتية (Lasher ,2008;4) .

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{النقدية+الاوراق المالية+الذمم المدينة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} \times 100\%$$

- **نسبة الاحتياطي القانوني** : عادة ما يحتفظ المصرف برصيد نقدي بدون فائدة لدى المصرف المركزي ويطلق عليه بالاحتياطي القانوني ويتكون هذا الرصيد بنسبة معينة من الودائع ، وغالبا ما يكون المصرف المركزي هو المحدد لهذه النسبة بما يتناسب مع السياسات العامة ( الموسوي ، 2013 : 113 ) .

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الارصدة لدى المصرف المركزي}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100\%$$

- **نسبة السيولة القانونية** : تقيس هذه النسبة امكانية وقدرة المصرف على مواجهة طلبات السحب من قبل المودعين في المصرف مما يتوفر لديه من ارصدة نقدية ، وان الارتفاع الحاصل في هذه النسبة تزيد من قابلية المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية (Bodie ,2007:440).

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الارصد النقدية} + \text{شبة النقدية}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100\%$$

- **نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات** : تقيس هذه النسبة الموجودات السائلة الى اجمال الموجودات ، وان زيادة هذه النسبة تعني وجود ارصدة نقدية غير عاملة مما يؤدي الى تقليل العائد النهائي للمصرف ، وان في حالة انخفاض هذا النسبة عن معدلاتها يعني ان المصرف قد يواجه مخاطر عديدة مثل خطر التمويل وخطر السحب ويمكن قياسها وفق الصيغة الاتية (الموسوي، 2011: 60).

$$\text{نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات} = \frac{\text{النقدية} + \text{المستحق للمصرف}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

- **نسبة التوظيف** : تقيس هذه النسبة مدى كفاءة المصرف في توظيف الاموال المتاحة والمتحصلة من الودائع لتلبية الطلبات الائتمانية ، وان ارتفاع هذه النسبة تعني امكانية المصرف تنفيذ القروض ، وفي نفس الوقت تدل على انخفاض كفاءة المصرف في مواجهة سحبيات المودعين ويمكن قياس هذه النسبة وفق الصيغة الاتية (عبد السادة واخرون ، 2008: 124) :

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{الودائع ومافي حكمها}} \times 100\%$$

#### د- مؤشرات كفاية رأس المال Capital Adequacy Indicators

يقصد بملاءة رأس المال مدى قدرة المصرف على سداد التزاماته الطويلة الاجل ، المتمثلة بحق المالكين والمودعين (الموسوي ، 2013: 114). حيث تعطي هذه المؤشرات نسب دقيقة عن الوضع المالي للمصرف وتبين هذه النسبة مقدار اسهام الديون الى رأس المال (الغزال ، 2015: 20). حيث يتم تقييم الاداء المالي عن طريق تحليل ملاءة رأس المال عبر الاعتماد مجموعة من النسبة ويمكن توضيح ابرز تلك النسب:

- **نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات** : تقيس هذه النسبة مدى اسهام (حق الملكية) في تغطية الموجودات ، حيث يسعى المصرف الاحتفاظ بهذه النسبة عند معدل ثابت ، وان في حالة ارتفاع هذه النسبة تعني ان الوضع المالي للمصرف بحالة جيدة ويمكن قياسها وفق الصيغة الاتية (حنفر والمطارنة ، 2009: 137).

$$\text{نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

- **نسبة حق الملكية الى اجمالي الودائع** : تقيس هذه النسبة مدى اعتماد المصرف على حق الملكية ، بوصفها مصدر من مصادر التمويل ، وتبين هذه النسبة امكانية المصرف في سداد الودائع من الاموال المملوكة له وان ارتفاع هذه النسبة (الزبيدي ، 2011 : 73).

$$\text{نسبة حق الملكية الى اجمالي الودائع} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100\%$$

- **نسبة حق الملكية الى اجمالي القروض** : تقيس هذه النسبة مدى قابلية المصرف على مواجهة مخاطر عدم استرجاع جزء ، من الاموال التي تم استثمارها ، حيث تبين هذه النسبة درجة الخطر المتوقع في محفظة القروض (ابو احمد ، 2005 : 153).

$$\text{نسبة راس المال الممتلك الى مجموع القروض} = \frac{\text{راس المال الممتلك}}{\text{اجمالي القروض}} \times 100\%$$

- **نسبة حق الملكية الى الاستثمارات المالية** : تقيس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية ، لمكونات محفظة القروض المالية (الجليحاي ، 2010 : 105).

$$\text{نسبة حق الملكية الى الاستثمارات المالية} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{اجمالي الاستثمارات المالية}} \times 100\%$$

### ر- مؤشرات توظيف الاموال Indications for adding money

تشير هذه النسبة مدى كفاءة المصرف في توظيف الاموال المتاحة ، والعائد الذي حققه المصرف حصيلة استثماره في شتى المجالات الاستثمار ، ومن اهم النسب التي تقيس كفاءة المصرف في توظيف الاموال:

- **نسبة توظيف الموارد** : تبين هذه النسب علاقة الاستثمار بموارد التمويل ، وما يوظفه المصرف من اموال في نشاطه المالي ( Ross et al ,2006:61 ).

$$\text{معدل توظيف الموارد} = \frac{\text{اجمالي الاستثمارات}}{\text{اجمالي الودائع} + \text{حق الملكية}} \times 100\%$$

- **نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع** : تبين هذه النسبة مدى امكانية المصرف على توظيف الودائع في القروض، وتحدد هذه النسبة حجم الاموال التي يستخدمها المصرف من الودائع ، وفي حالة ارتفاع هذه تدل على قدرة المصرف على توظيف امواله بشكل صحيح ويمكن قياسها وفق الصيغة الاتية (wild,2007:32).

$$\text{نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع} = \frac{\text{اجمالي القروض}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100\%$$

- **معدل استثمار الودائع** : تقيس هذه النسبة كفاءة المصرف على توظيف الودائع في الاوراق المالية وكما يوضح طبيعة سياسة عمل المصرف سواء كانت انكماشية او توسعية ويمكن قياسها وفق الصيغة الاتية (Gitman,2009:64).

$$\text{معدل استثمار الودائع} = \frac{\text{اجمالي الاستثمارات}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100\%$$

- **نسبة اجمالي الايرادات الى اجمالي الاستثمارات** : تقيس هذه النسبة مدى قدرة المصرف في الاستثمار ،وان ارتفاع هذه النسبة تعني زيادة الايرادات التي يحصل عليها المصرف من الاستثمارات المختلفة (Gibson,2009:302).

$$\text{نسبة اجمالي الايرادات الى اجمالي الاستثمارات} = \frac{\text{اجمالي الايرادات}}{\text{اجمالي الاستثمارات}} \times 100\%$$

- معدل العائد على اجمالي محفظة القروض : يبين هذا المعدل نسبة الفوائد التي يحصل عليها المصرف في نشاطه بمجال القروض، الى اجمالي القروض التي يقدمها ،حيث يدل هذا المعدل ان المصرف يحقق عوائد كبيرة ويمكن قياسها وفق الصيغة الاتية (Albrecht,et al,2008:672).

$$\text{معدل العائد الى اجمالي محفظة القروض} = \frac{\text{الفوائد المتحصلة من القروض}}{\text{اجمالي القروض}} \times 100\%$$

# الفصل الثالث

## الجانب التطبيقي للدراسة

- المبحث الأول : التحليل المالي
- المبحث الثاني : اختبار فرضيات الدراسة

## المبحث الأول : التحليل المالي

## توطئة:

في هذه الدراسة تم اختيار 10 مصارف تجارية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية حيث تم اجراء التحليل المالي استنادا لبيانات المتغيرات (اسعار النفط، التضخم، سعر الصرف، والنتائج المحلي الاجمالي ) للمتغير المستقل والمتغير التابع الأداء المالي تم تمثيله بمؤشرات الربحية ROA و ROE ومؤشر السيولة حيث تم الاعتماد على بيانات المالية للمصارف عينة الدراسة من (2005-2020).

اولاً: مؤشرات الاداء المالي1- متغير العائد على الموجودات ROA

يتم الاستفادة من هذا المؤشر في قياس مدى استعمال المصرف لموجوداته. اذ يدل ارتفاع هذه النسبة على كفاءة ادارة المصرف في استحصال الارباح من خلال استثمارها كمية معينة الموجودات، ويستخرج باعتماد المعادلة الاتية:

$$\text{معدل العائد على الموجودات ROA} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100\%$$



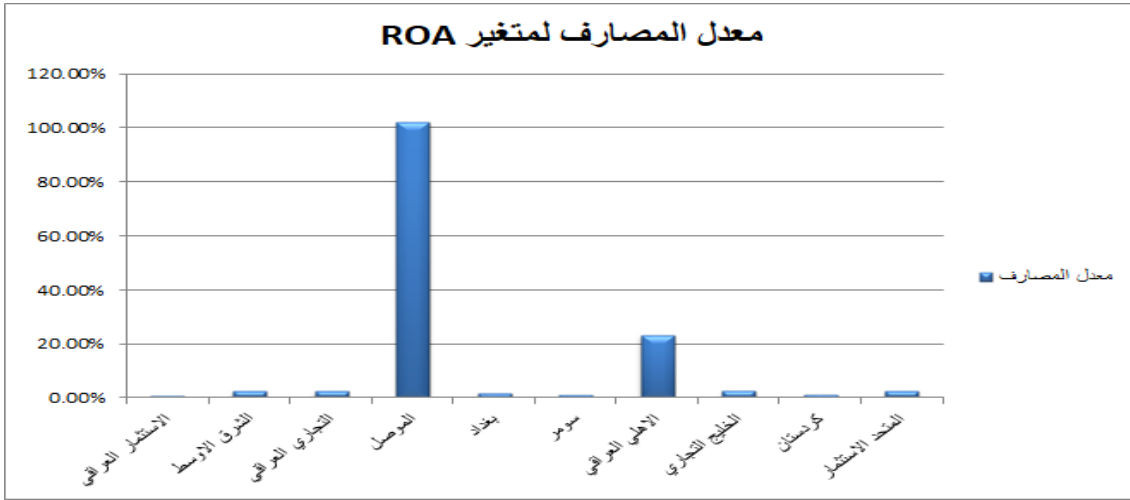
جدول (1): معدل العائد على الموجودات للمصارف عينة الدراسة

المعدل السنوي	المتحد للإستثمار	كردستان	الخليج التجاري	الاهلي العراقي	سومر	بغداد	الموصل	التجاري العراقي	الشرق الاوسط	الاستثمار العراقي	السنوات
1.18%	3.43%	0.21%	2.84%	0.28%	0.25%	0%	0.04%	0.90%	3.43%	0.35%	2005
8.58%	4.60%	0.39%	2.98%	-16.91%	2.73%	3%	84.18%	0.65%	4.60%	0.00%	2006
29.45%	0.31%	4.03%	3.36%	164.38%	3.19%	5%	108.14%	0.71%	0.31%	4.67%	2007
18.56%	-0.92%	4.48%	6.30%	44.34%	1.12%	4%	122.42%	0.85%	-0.92%	4.03%	2008
20.20%	3.19%	0.37%	3.08%	62.31%	4.63%	2%	119.57%	1.84%	3.19%	1.85%	2009
13.34%	6.42%	1.85%	2.56%	10.16%	0.40%	2%	94.81%	6.50%	6.42%	2.80%	2010
11.58%	6.63%	4.00%	3.29%	13.51%	0.14%	2%	74.00%	2.90%	6.63%	2.34%	2011
11.92%	7.48%	0.34%	7.26%	45.71%	0.43%	2%	62.07%	4.50%	7.48%	-18.00%	2012
11.92%	3.98%	0.35%	6.07%	25.58%	0.55%	2%	70.25%	2.65%	3.98%	3.98%	2013
16.33%	3.98%	0.46%	4.43%	11.82%	0.55%	2%	129.30%	2.05%	3.98%	5.17%	2014
15.43%	3.41%	0.47%	1.16%	4.28%	0.99%	0%	135.30%	1.75%	3.41%	3.17%	2015
16.48%	0.02%	0.34%	0.70%	4.07%	1.07%	2%	153.39%	1.76%	0.02%	1.76%	2016
14.48%	-0.60%	0.39%	0.70%	0.49%	0.10%	1%	140.93%	2.15%	-0.60%	0.70%	2017
10.66%	-3.26%	0.56%	0.10%	-1.50%	0.22%	0%	110.88%	2.44%	-3.26%	0.06%	2018
11.69%	-0.34%	0.16%	-0.72%	1.45%	0.29%	1%	114.31%	1.45%	-0.34%	0.00%	2019
12.80%	0.06%	0.76%	-0.29%	2.22%	0.32%	1%	116.90%	5.75%	0.06%	0.82%	2020
14.04%	2.40%	1.20%	2.74%	23.26%	1.06%	1.76%	102.28%	2.43%	2.40%	0.86%	معدل المصارف

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المستخرجة من التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة

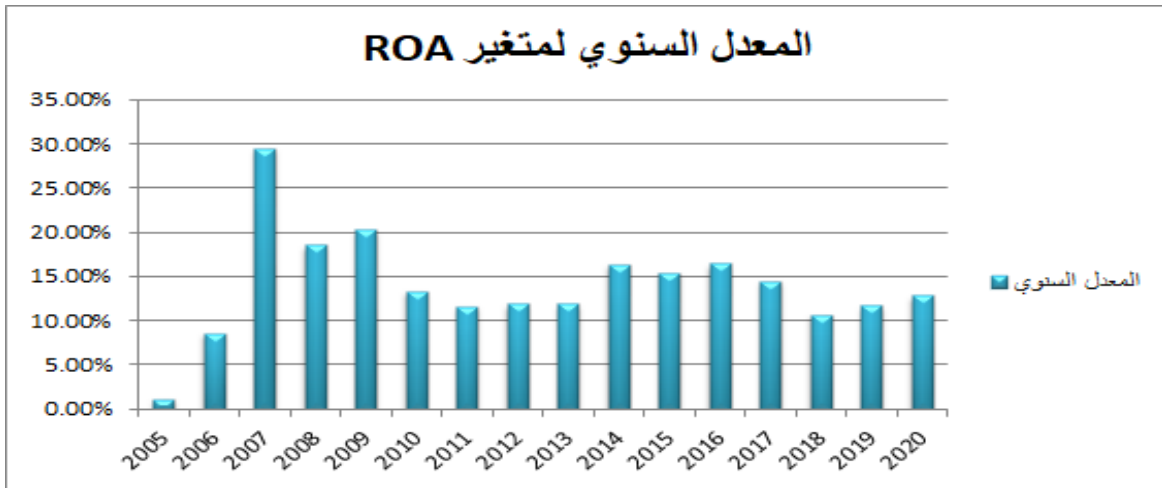
اذ تفصح نتائج الجدول (1) ادناه عن معدلات العائد على الموجودات ROA للمصارف عينة الدراسة ولل سنوات (2005-2020). اذ من خلالها يمكن تحديد نسبة ROA لكل مصرف لكل سنة من سنوات الدراسة، فضلاً عن معدلات ROA لكل مصرف و المعدل السنوي لـ ROA لكل سنة من سنوات الدراسة. كما يبين المعدل العام لـ ROA والذي سيعتمد كمعدل يتم على اساسه المفاضلة بين المصارف. ومن خلال مقارنة معدلات المصارف و المعدلات السنوية مع المعدل العام والذي بلغت قيمته (14.04%)، يتضح الاتي:

- تجاوز مصرفين المعدل العام وهي (الموصل ، الاهلي العراقي) اذ بلغت نسبة ROA لهما (102.28% , 23.26%) على التوالي.
- بينما انخفضت ثمانية مصارف معدلاتها عن المعدل العام وهي (الاستثمار العراقي، الشرق الاوسط، التجاري العراقي، بغداد، سومر، الخليج التجاري، كردستان، المتحد للإستثمار)، اذ بلغت معدلاتها (0.80% , 2.40% , 2.43% , 1.76% , 1.06% , 2.74% , 1.20% , 2.40%) على التوالي.
- حقق مصرف ( الموصل ) اعلى معدل ROA من بين جميع المصارف وبفارق كبير جداً مقارنة بالمعدل العام. ويمكن تعليل ذلك ان المصرف استطاع من حيازة معدلات ROA عالية تجاوزت 60% في معظم سنوات الدراسة ما عدا سنة 2005 فقد بلغ معدل ROA له (0.04%) ونسبة منخفضة جداً وبالإمكان عدّها حالة شاذة. ثم تلاه مصرف الاهلي العراقي بالمرتبة الثانية. وبهذا بالإمكان الاستدلال بان مصرف الموصل كان الاوفر حظاً في تحقيق اكثر الارباح و الاقدر في استغلال وادارة موارده المالية المتاحة من بين جميع مصارف عينة الدراسة.
- في حين حظي مصرف الاستثمار العراقي بأدنى معدل لـ ROA من بين جميع مصارف عينة الدراسة، اذ بلغ (0.86%). ويمكن تفسير من خلال ملاحظة معدل ROA للمصرف خلال سنوات الدراسة اذ نلاحظ ان المصرف طيلة سنوات الدراسة حقق اعلى ROA له 5.17% في سنة 2014 و تحمل اكبر خسارة له بلغت (-18%) في سنة 2012 ، كما امتازت ست سنوات (2020, 2005, 2006, 2017, 2018, 2019) بان ROA لها لم يتجاوز 0.82% ، وهذا كله كان كفيلاً بتدني ارباح مصرف الاستثمار العراقي الى ادنى مستوياته.
- كما نلاحظ عند مقارنة المعدل السنوي للمصارف مع المعدل العام هناك سبع سنوات تجاوزت المعدل العام تمثلت بـ (2007, 2008, 2009, 2014, 2015, 2016, 2017)، واحتلت سنة (2007) المرتبة الاولى من بين تلك السنوات ثم تلتها سنة في المرتبة الثانية. بينما السنوات التي انخفضت معدلاتها هي (2005, 2004, 2010, 2011, 2012, 2013, 2018, 2019, 2020) وجاءت سنة (2005) بادنى معدل من بين جميع السنوات. والاشكال (12)، (13) تبين ذلك.



شكل(12): معدلات المصارف لمتغير ROA

المصدر: اعداد الباحثة



شكل(13): المعدل السنوي لمعدلات ROA للسنوات 2005-2020

المصدر: اعداد الباحثة

**2- متغير العائد على حقوق الملكية ROE**

تمثل هذه النسبة قدرة المصرف على توظيف موارد الداخلية وان ارتفاع هذه النسبة دلالة على كفاءة ادارة المصرف ويمكن استخراج هذه النسبة من خلال المعادلة الاتية :

$$\text{نسبة العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حق الملكية}} \times 100\%$$

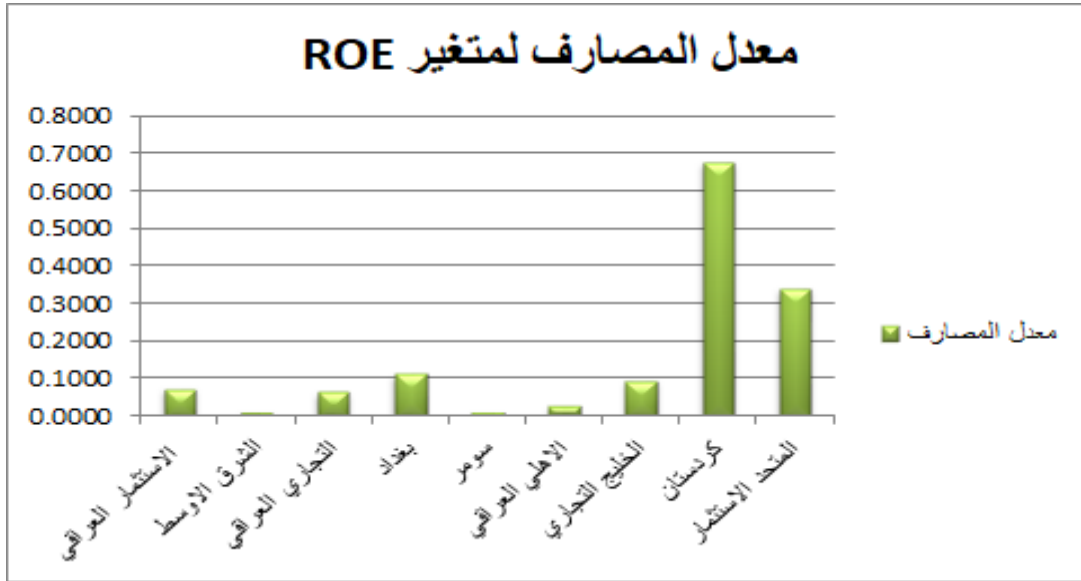
جدول(2):معدل العائد على حق الملكية للمصارف عينة الدراسة للفترة (2005-2020)

المعدل السنوي	المتحد للإستثمار	كردستان	الخليج التجاري	الاهلي العراقي	سومر	بغداد	التجاري العراقي	الشرق الاوسط	الاستثمار العراقي	السنوات
-0.1716	1.1319E-07	- 2.5206077	0.10754656	6.58809E-11	0.0528387	0.0328767	0.23896192	0.38144629	0.162292058	2005
1.1165	-2.9584E-07	9.7802123	0.10105256	- 0.028181464	4.754E-11	0.0309052	0.01682318	0.14698424	0.000798117	2006
0.1772	0.29559404	0.0932354	0.15744395	5.66931E-08	3.979E-11	0.1104846	0.02328807	0.7067025	0.208185455	2007
0.1459	0.14724081	0.1698554	0.36810832	1.0087E-07	1.74E-08	0.2113252	0.02609918	0.21890772	0.171802557	2008
0.0853	0.1777426	0.1697924	0.13475051	0.011319407	7.414E-11	1.447E-07	0.04553236	0.15496387	0.073498823	2009
0.0773	0.12716667	0.0688569	0.09696188	0.002157303	0.0342435	0.11508	0.14032065	0.01026943	0.10063861	2010
0.0823	0.15971449	0.1166526	0.09533722	0.023670161	2.376E-06	0.1501085	0.05311854	0.1338168	0.008469513	2011
0.0852	0.15324763	0.0872863	0.0728229	0.099032705	7.519E-09	0.1210086	0.09229485	0.1293357	0.011665386	2012
0.1761	0.06408057	0.8527909	0.15654532	0.082320036	0.0073676	0.1100959	0.05024439	0.11774219	0.143822396	2013
0.1429	0.06827124	0.8128577	0.10603856	0.033993485	0.007564	0.1096608	0.03240461	0.01366184	0.101834565	2014
0.1449	0.06164157	0.9842213	0.03065647	0.008814876	0.0061145	0.1034706	0.02648734	0.01957093	0.063274177	2015
0.3440	2.7726568	0.0848778	0.01847697	0.08177259	0.0140766	0.0228005	0.02551808	0.04089067	0.035187687	2016
-0.2306	- 0.01434068	0.0695256	0.01318253	0.010378843	0.0014977	0.0229934	0.03447043	-2.2268917	0.014115723	2017
0.0002	- 0.05527807	0.0115451	0.01881846	-0.03069827	0.0034012	0.0229528	0.03826008	-0.0085814	0.001197325	2018
0.1012	- 0.00678061	0.0033332	-0.0128179	0.035708195	0.0037441	0.5688899	0.02407624	0.29435038	6.60574E-05	2019
0.1919	1.47526178	0.0179182	-0.0048087	0.064743465	0.0038373	0.0262129	0.13385327	-0.0078233	0.017617919	2020
0.1543	0.3391	0.6751	0.0913	0.0247	0.0084	0.1099	0.0626	0.0078	0.0697	معدل المصارف

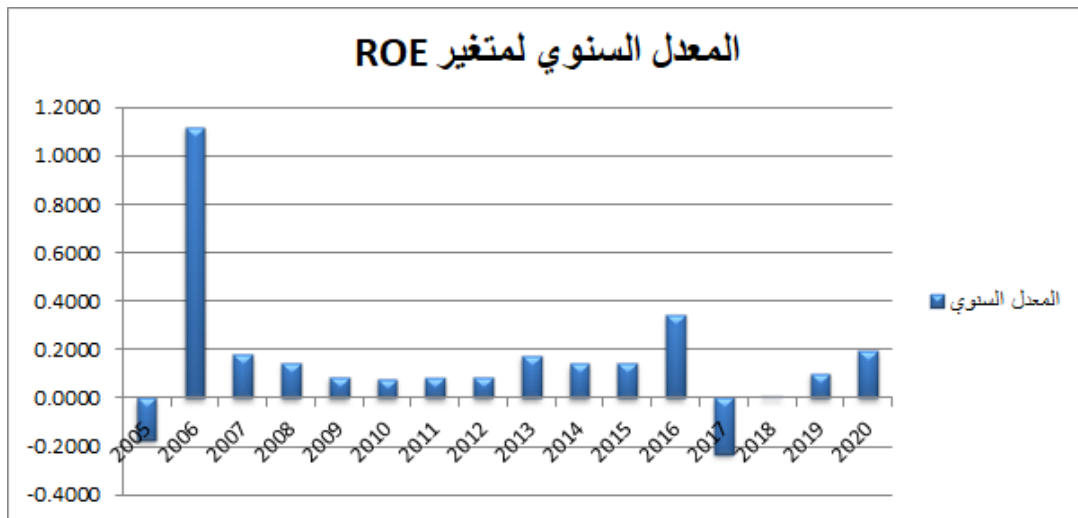
المصدر: اعداد الباحثة

اذ تبين نتائج الجدول (2) ان معدلات العائد على حقوق الملكية ROE للمصارف عينة الدراسة ولل سنوات (2005-2020). اذ من خلالها يمكن تحديد معدل ROE لكل مصرف لكل سنة من سنوات الدراسة، فضلاً عن معدلات ROE لكل مصرف و المعدل السنوي لـ ROE لكل سنة من سنوات الدراسة. كما يبين المعدل العام لـ ROE والذي سيعتمد كمعدل يتم على اساسه المفاضلة بين المصارف. ومن خلال مقارنة معدلات المصارف و المعدلات السنوية مع المعدل العام والذي بلغت قيمته (0.1543)، يتضح الاتي:

- تجاوز مصرفان المعدل العام وهي ( كردستان، المتحد للإستثمار) اذ بلغت قيمة ROE لهما (0.3392, 0.6751) على التوالي.
- بينما انخفضت ثمانية مصارف معدلاتها عن المعدل العام وهي (الاستثمار العراقي، الشرق الاوسط، التجاري العراقي، بغداد، سومر، الاهلي العراقي، الخليج التجاري)، اذ بلغت معدلاتها (0.0697, 0.0078, 0.0626, 0.1099, 0.0084, 0.0247, 0.0913) على التوالي.
- حقق مصرف ( كردستان ) اعلى معدل ROE من بين جميع المصارف وبفارق كبير جداً مقارنة بالمعدل العام. ويمكن تعليل ذلك ان المصرف استطاع تحقيق معدلات ROE عالية تجاوزت 0.60 في معظم سنوات الدراسة ما عدا السنوات ( 2012, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2005, 2007, 2010) فقد انخفض فيها معدل ROE دون (0.10). ثم تلاه مصرف المتحد للإستثمار بالمرتبة الثانية.
- في حين حظي مصرف الشرق الاوسط بأدنى معدل لـ ROE من بين جميع مصارف عينة الدراسة، اذ بلغ (0.0078). ويمكن تفسير من خلال ملاحظة معدل ROE للمصرف خلال سنوات الدراسة اذ نلاحظ ان المصرف تحمل خسارة في السنوات (2017, 2018, 2020) بلغت (-) (-2.2268917, -0.0085814, -0.0078233) ، كما لم يتجاوز معدل ROE القيمة (0.10) للسنوات المتبقية، وهذا بدوره اعطى نتائج سلبية على معدل ROE لمصرف الشرق الاوسط.
- و عند مقارنة المعدل السنوي للمصارف مع المعدل العام هناك خمس سنوات تجاوزت المعدل العام تمثلت بـ (2006, 2007, 2013, 2016, 2020)، واحتلت سنة (2006) المرتبة الاولى من بين تلك السنوات ثم تلتها سنة في المرتبة الثانية. بينما السنوات التي انخفضت معدلاتها هي (2005, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2014, 2015, 2017, 2018, 2019) وجاءت سنة (2018) بادنى معدل من بين جميع السنوات. والاشكال (14)، (15) تبين ذلك.



شكل(14): معدلات المصارف لمتغير ROE  
المصدر: اعداد الباحثة



شكل(15): المعدل السنوي لمعدلات ROE للسنوات 2005-2020  
المصدر: اعداد الباحثة

### 3- متغير السيولة LIQUIDITY

تتمثل هذه النسبة بقدرة المصرف على سداد التزاماته المستحقة عند تاريخ الاستحقاق، وان ارتفاع هذه النسبة تدل قدرة المصرف في سداد التزاماته بالموعد المحدد ويمكن احتسابها من خلال المعادلة الاتية

$$\text{السيولة} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد لدى المصرف المركزي} + \text{الارصد النقدية السائلة}}{\text{الودائع ومافي حكمها}}$$

جدول(3):سيولة المصارف عينة الدراسة للمدة (2005-2020)

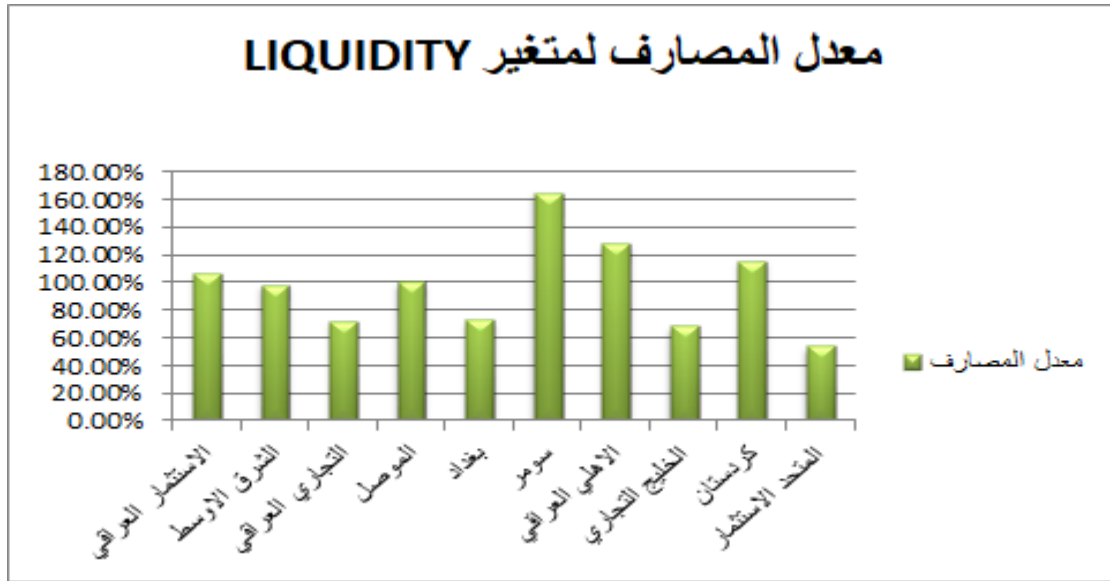
السنوات	الاستثمار العراقي	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	الموصل	بغداد	سومر	الاهلي العراقي	الخليج التجاري	كردستان	المتحد للإستثمار	المعدل السنوي
2005	55.21%	5.08%	12.87%	77.54%	66.30%	71.29%	149.97%	104.43%	61.77%	126%	73.05%
2006	84.18%	52.58%	31.60%	73.00%	69.01%	43.69%	161.61%	54.20%	21.33%	113%	70.42%
2007	108.14%	48.93%	26.56%	98.00%	55.96%	87.45%	169.38%	44.46%	18.76%	110%	76.76%
2008	122.42%	42.99%	35.44%	84.00%	45.53%	166.73%	107.13%	34.86%	13.86%	117%	77.00%
2009	119.57%	73.81%	18.66%	86.40%	68.93%	61.69%	124.12%	29.24%	95.98%	90%	76.83%
2010	94.81%	69.33%	39.03%	65.30%	67.89%	125.38%	92.76%	36.62%	109.47%	63%	76.34%
2011	74.00%	69.74%	97.03%	70.60%	62.17%	102.32%	138.79%	41.20%	114.67%	34%	80.40%
2012	62.07%	73.49%	91.46%	82.00%	74.30%	133.18%	141.11%	58.31%	171.20%	55%	94.16%
2013	70.25%	73.86%	138.72%	106.00%	68.86%	162.38%	102.46%	77.45%	150.90%	27%	97.82%
2014	129.30%	93.02%	81.63%	108.00%	64.65%	154.41%	116.18%	77.83%	164.42%	15%	100.44%
2015	135.30%	81.91%	103.33%	130.00%	67.98%	194.32%	113.11%	50.16%	198.06%	45%	111.95%
2016	153.39%	93.25%	83.22%	108.00%	89.80%	253.43%	126.02%	66.15%	242.16%	26%	124.14%
2017	140.93%	86.52%	27.25%	122.00%	92.70%	213.90%	126.33%	86.18%	137.75%	28%	106.16%
2018	110.88%	539.66%	97.46%	132.00%	93.69%	212.45%	142.23%	100.23%	105.50%	5%	153.91%
2019	114.31%	84.46%	134.32%	119.00%	80.86%	294.18%	142.20%	112.76%	116.89%	3%	120.20%
2020	116.90%	84.17%	130.16%	140.00%	91.01%	356.51%	87.47%	122.82%	122.65%	7%	125.87%
معدل المصارف	105.73%	98.30%	71.80%	100.12%	72.48%	164.58%	127.55%	68.56%	115.34%	53.96%	97.84%

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المستخرجة من التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة

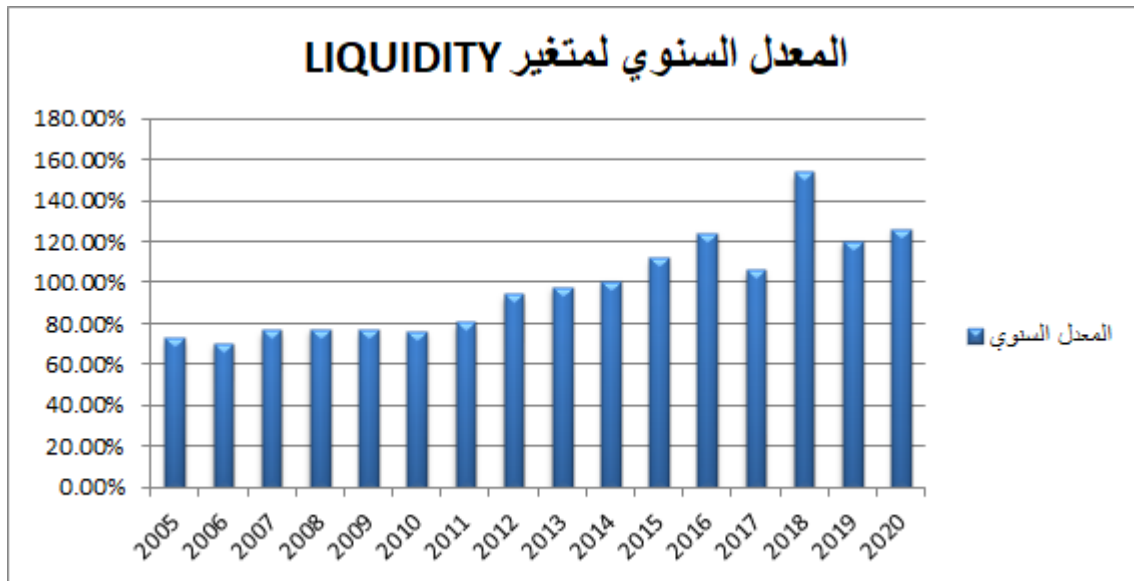
اذ تبين نتائج الجدول (3) ان معدلات السيولة للمصارف عينة الدراسة ولل سنوات (2005-2020). اذ من خلالها يمكن تحديد معدل السيولة لكل مصرف لكل سنة من سنوات الدراسة، فضلاً عن معدلات السيولة لكل مصرف و المعدل السنوي لكل سنة من سنوات الدراسة. كما يبين المعدل العام للسيولة والذي سيعتمد كمعدل يتم على اساسه المفاضلة بين المصارف. ومن خلال مقارنة معدلات المصارف و المعدلات السنوية مع المعدل العام والذي بلغت قيمته (97.84%)، يتضح الاتي:

- تجاوز ستة مصارف المعدل العام وهي (الاستثمار العراقي، الشرق الاوسط، الموصل، سومر، الاهلي العراقي، كردستان) اذ بلغت نسبة السيولة لهم (115.34%, 127.55%, 164.58%, 100.48%, 98.30%, 105.73%) على التوالي.
- بينما انخفضت اربعة مصارف معدلاتها عن المعدل العام وهي (التجاري العراقي، بغداد، الخليج التجاري، المتحد للاستثمار)، اذ بلغت معدلاتها (53.96%, 68.56%, 72.48%, 71.80%) على التوالي.
- حقق مصرف ( سومر ) اكبر معدل LIQUIDITY من بين جميع المصارف وبفارق كبير جداً مقارنة بالمعدل العام. ويمكن تحليل ذلك ان المصرف استطاع تحقيق معدلات LIQUIDITY عالية تجاوزت المعدل العام بكثير في معظم سنوات الدراسة. ثم تلاه مصرف الاهلي العراقي بالمرتبة الثانية.
- في حين حظي مصرف المتحد للاستثمار بأدنى معدل لـ LIQUIDITY من بين جميع مصارف عينة الدراسة، اذ بلغ (53.96%). ويمكن تفسير من خلال ملاحظة معدل LIQUIDITY للمصرف خلال سنوات الدراسة اذ نلاحظ ان المصرف حقق نسبة سيولة متدنية جداً في السنوات (2018, 2019, 2020)، و بوجه عام نجد ان معدل LIQUIDITY اخذ بالتنازل منذ سنة 2005 الى 2020، وهذا بدوره اعطى نتائج متدنية على نسبة السيولة المتحد للاستثمار.
- كما نلاحظ عند مقارنة المعدل السنوي للمصارف مع المعدل العام هناك سبعة سنوات تجاوزت المعدل العام تمثلت بـ (2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020)، واحتلت سنة (2018) المرتبة الاولى من بين تلك السنوات ثم تلتها سنة في المرتبة الثانية. بينما السنوات التي انخفضت معدلاتها هي (2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013) وجاءت سنة (2006) بادنى معدل من بين جميع السنوات. والاشكال (16)، (17) تبين ذلك.





شكل(16): معدلات المصارف لمتغير السيولة  
المصدر: اعداد الباحثة



شكل(17): المعدل السنوي لمعدلات السيولة للسنوات 2005-2020  
المصدر: اعداد الباحثة

ثانياً: متغيرات الاقتصاد الكلي

1- اسعار النفط واسعار الصرف

يلخص الجدول (4) بيانات اسعار النفط واسعار الصرف.

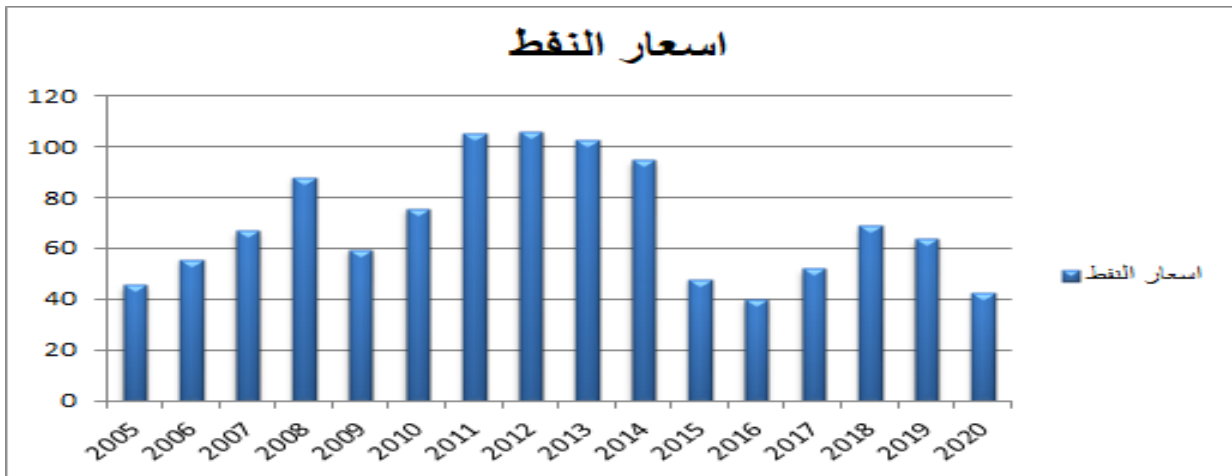
جدول(4): بيانات اسعار النفط واسعار الصرف

اسعار الصرف	اسعار النفط	السنة
1469	45.6	2005
1467	55.6	2006
1255	66.7	2007
1193	87.9	2008
1170	59.4	2009
1170	75.6	2010
1170	105	2011
1160	106	2012
1166	102.3	2013
1188	94.45	2014
1190	47.85	2015
1182	39.96	2016
1184	51.87	2017
1190	68.62	2018
1190	63.64	2019
1450	42.2	2020

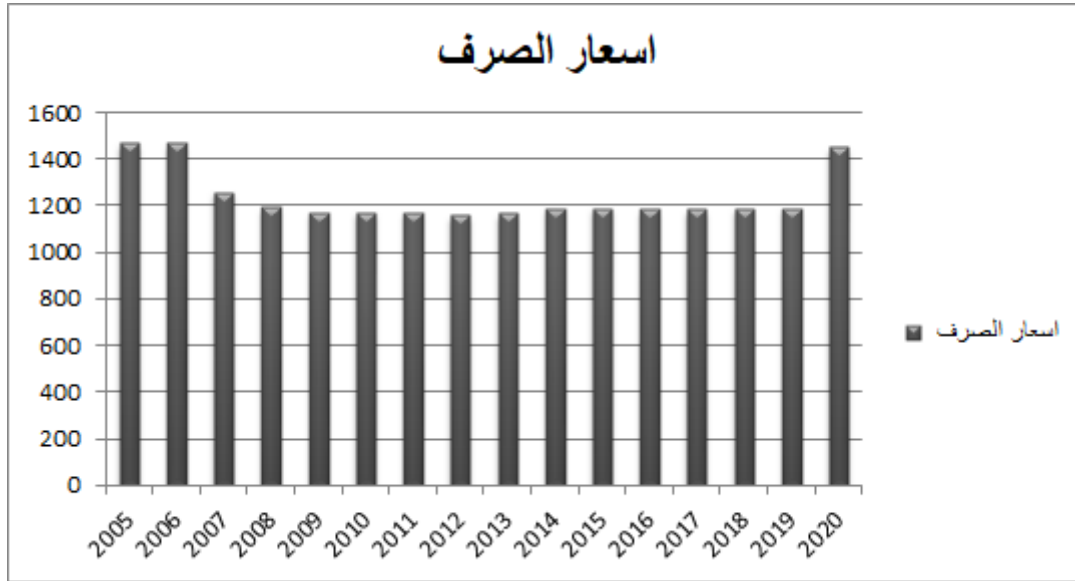
المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على منظمة OPEC

اذ نلاحظ من خلاله الاتي:

- تزايد اسعار النفط في السنوات (2005-2008) ثم انخفضت في سنة 2009، ثم عادت لترتفع في السنوات (2010-2012)، بعدها عاودت بالانخفاض للسنوات(2013-2016)، ثم ارتفعت في السنوات (2017-2019)، واخيراً انخفضت في سنة 2020 مسجلة 42.2 .



شكل(18): اسعار النفط للفترة (2020-2005)



شكل (19): اسعار الصرف للمدة (2020-2005)

## 2- معدل التضخم

لاستخراج معدل التضخم يتم الاستعانة برقم القياسي لأسعار المستهلك لذا يعتمد ذلك على التغير الذي يحصل في تكلفة الحصول على السلع والخدمات المتمثلة باستهلاك الفرد مثل الغذاء والخدمات الطبية وغيرها ويتم احتساب معدل التضخم حسب المعادلة الآتية :

$$\text{معدل نمو التضخم} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك العام الحالي} - \text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك العام السابق}}{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك الحالي}}$$

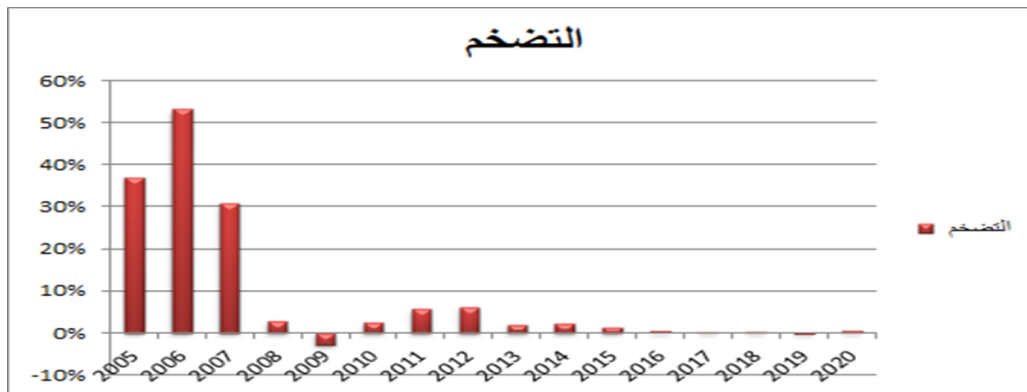
### الجدول رقم (5) المعدل السنوي لنمو التضخم من (2020-2005)

السنة	معدل التضخم
2005	37%
2006	53.20%
2007	30.80%
2008	2.70%
2009	-2.80%
2010	2.46%
2011	5.60%
2012	6.10%
2013	1.90%
2014	2.20%
2015	1.40%
2016	0.50%
2017	0.20%

0.40%	2018
-0.20%	2019
0.60%	2020

المصدر: المصرف المركزي العراقي، المديرية العامة للأبحاث، مجاميع احصائية لسنوات عدة

يبين الجدول اعلاه ان الاقتصاد العراقي تعرض الى تغيرات في معدل التضخم، امتازت بالتقلبات مرة وعدم الاستقرار مرة اخرى خلال مدة الدراسة من ( 2005- 2020)، في عام 2005 بدأ بالتزايد بمعدل 37%. اما في عام 2006 بلغ معدل التضخم اعلى مستوياته بمعدل 53.20% نتيجة ازمة الوقود التي حصلت في عام 2006 وازضافة الى تردي الوضع الامني حيث ادى ذلك الى ارتفاع الاسعار في السوق وايضا ارتفاع اسعار النقل والمواصلات. اما في عام 2007 انخفض معدل التضخم الى 30.80% ويعود ذلك التي تبعتها المصرف المركزي "التي تجلت خلال حركة السوق النقدية وانعكست عبر ارتفاع سعر الصرف الدينار العراقي " لمتثلة بسعر صرف العملة المحلية وسعر الفائدة. وفي عام 2008-2009 بلغ معدل التضخم 2.70% و-2.80% بسبب الازمة المالية التي حصلت في الاقتصاد العالمي التي سببت في انخفاض السلع المستوردة وادى ذلك الى تراجع معدل التضخم. وفي عام 2012 بلغ معدل التضخم ذروته 6.10% وذلك نتيجة ارتفاع الرقم القياسي الاسعار المستهلك وذلك بسبب انخفاض السلع المنتجة ولاعتماد على السلع المستوردة، لغرض سداد العجز وخاصة اذا كان البلد المصدر يتعرض الى التضخم مرتفع. اما في عام 2013 انخفض معدل التضخم بسبب الانكماش في معدل نمو الاسعار وبلغ 1.90% وبعد عام 2013 حصل استقرار نسبي في معدل التضخم اما في عام 2019 بلغ معدل التضخم -0.20% متأثرا بجائحة كورونا وانخفاض اسعار الطاقة.



الشكل (20) معدل التضخم (2006-2020)

**3- الناتج المحلي الاجمالي**

يبين الناتج المحلي الاجمالي مدى تطور مستوى الاقتصاد القومي ويعد من المؤشرات الواضحة المعبر عن حجم النشاط الاقتصادي. وكلما ارتفع معدل الناتج المحلي الاجمالي دل على تطور الدخل القومي، ويؤدي ذلك الى تعزيز مستوى الرفاهية لدى الفرد ويشمل GDP كمية السلع والخدمات التي تنتج داخل البلد، حيث تم الحصول على GDP من التقارير السنوية الصادر من المصرف المركزي للمدة (2005-2020).

$$\text{معدل نمو GDP} = \frac{\text{GDP بالاسعار الثابتة العام الحالي} - \text{GDP بالاسعار الثابتة العام السابق}}{\text{GDP بالاسعار الثابتة للعام السابق}} \times 100\%$$

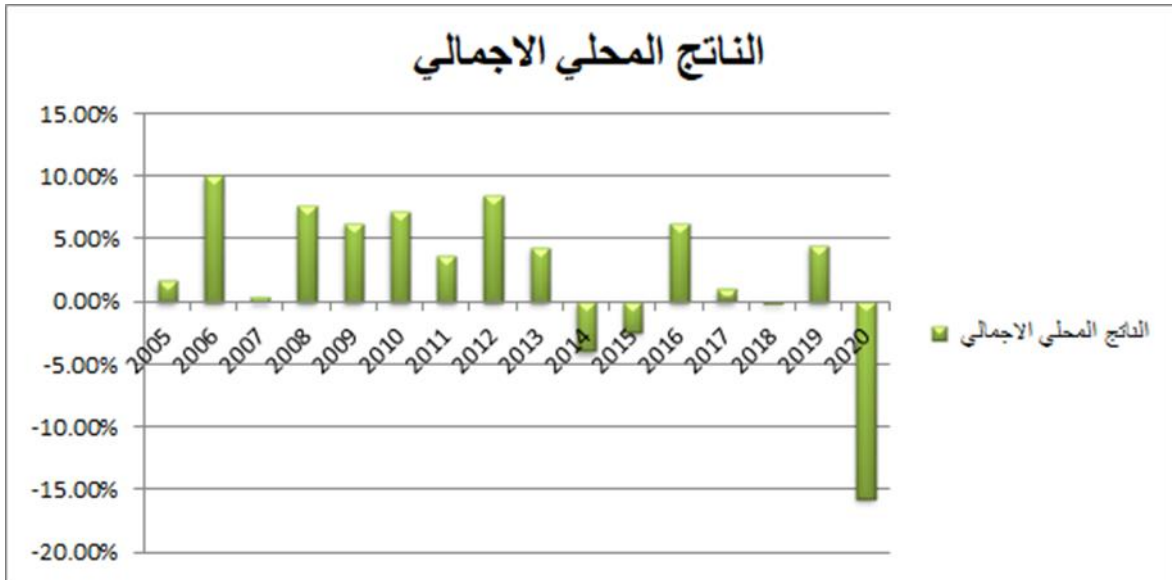
**الجدول رقم (6) نمو الناتج المحلي الاجمالي العراقي للمدة (2005-2020)**

السنة	الناتج المحلي GDP
2005	1.67%
2006	10.10%
2007	0.40%
2008	7.60%
2009	6.20%
2010	7.20%
2011	3.70%
2012	8.50%
2013	4.30%
2014	-3.90%
2015	-2.40%
2016	6.25%
2017	1.00%
2018	-0.10%
2019	4.50%
2020	-15.70%

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء

يبين الجدول اعلاه الناتج المحلي الجمالي في العراق خلال مدة الدراسة (2005-2020) وتميزت ما بين التقلب مرة والثبات النسبي مرة اخرى وكانت النسبة في عام 2005 1.67% اما في عام 2006 كان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي اعلى مستوياته 10.10%. اما في عام 2007 انخفض معدل الناتج المحلي الاجمالي ليصل 0.40% نتيجة تدهور الوضع الامني وادى ذلك الى انخفاض انتاجية العمل ومعدل

النمو الاقتصادي . وازضافة الى ذلك الانهيار الذي حصل في منظومة الطاقة الكهربائية ودى ذلك الى تراجع العديد من الأنشطة . وفي عام 2008 ارتفع معدل الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ 7.60% نتيجة الارتفاع في اسعار النفط لكون ان الاقتصاد العراقي يعتمد على النفط بشكل اساسي . اما في عام (2009-2013) تميزت معدلات الناتج المحلي الاجمالي ما بين الارتفاع والانخفاض نتيجة التقلبات الحاصلة في اسعار النفط . وفي عام (2014-2015) مر العراق بتحديات ومخاطر عديدة واثرت ذلك سلباً على الناتج المحلي الاجمالي (-3.90% -2.40%). اما في 2016 بلغ معدل الناتج المحلي الاجمالي 6.25% وفي 2017-2018 انخفض معدل الناتج المحلي الاجمالي 1.00% -0.10%. وتعافى الناتج المحلي الاجمالي في عام 2019 بسبب الزيادة في انتاج النفط وتعايش القطاعات غير النفطية وبلغ معدل النمو 4.50% وشهد عام 2020 انخفاض ملحوظ في مستوى الاقتصاد العراقي بسبب جائحة كورونا ومقررات OPEC وانخفاض اسعار النفط اثرت سلباً على الناتج المحلي الاجمالي .



شكل (21) الناتج المحلي الاجمالي العراقي (2005-2020)

تستدل الباحثة ان الناتج المحلي الاجمالي تميز ما بين الارتفاع والانخفاض لكون ان الاقتصاد العراقي يعتمد بدرجة اساسية على النفط والناتج المحلي الاجمالي يتأثر بالتقلبات التي تحصل في اسعار النفط .

## المبحث الثاني : اختبار فرضيات الدراسة

تم تخصيص هذا المبحث لاختبارات فرضيات الدراسة لكل مصرف من مصارف عينة الدراسة والتي تنقسم على قسمين هما:

أولاً: اختبار علاقات الارتباط

تم استعمال مصفوفة معاملات الارتباطات الجزئية ( Partial Correlation Coefficients ) لغرض اختبار فرضيات التحقق من قوة واتجاه علاقة الارتباط بين المتغيرات وابعادها في الفرضيات الرئيسية والفرعية لكون ان دراستنا تضم اكثر من متغيرين ويراد قياس العلاقات فيما بينهم، ويشير (Sig.) في الجدول الى القيمة الاحتمالية التي تختبر معنوية معامل الارتباط الجزئي . ويتم الحكم على مقدار قوة العلاقة ونوعها من خلال قيمة معامل الارتباط .

ثانياً: اختبار فرضيات التأثير

أعتمدت الباحثة على تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد الموصف بالمتغيرات التابعة المتمثلة بـ (متغيرات الاداء المالي) والمتغيرات المستقلة المتمثلة بـ (متغيرات الاقتصاد الكلي) ، من اجل بيان مدى قبول او رفض الفرضيات الرئيسية والفرعية التي حددت في المنهجية العلمية للدراسة ولكل مصرف من عينة الدراسة. وكالاتي:-

$$\hat{y} = \hat{B}_0 + \hat{B}_1x_1 + \hat{B}_2x_2 + \hat{B}_3 x_3 + \hat{B}_4 x_4$$

المتغيرات التابعة

المتغيرات المستقلة

ROA : y<sub>1</sub>x<sub>1</sub> تمثل المتغير المستقل (اسعار النفط)ROE : y<sub>2</sub>x<sub>2</sub> تمثل المتغير المستقل (الناتج المحلي الاجمالي).LIQUIDITY : y<sub>3</sub>x<sub>3</sub> تمثل المتغير المستقل (التضخم) .x<sub>4</sub> تمثل المتغير المستقل (اسعار الصرف) .

وأدناه سيتم التطرق لمناقشة نتائج اختبار العلاقات والتأثيرات لمتغيرات كل مصرف من مصارف عينة الدراسة وكالاتي:

## 1- مصرف الاستثمار العراقي

## أولاً: اختبار فرضيات الارتباط

• الفرضية الرئيسية الأولى ( $H_{01}$ ) ( لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات مؤشرات الاداء المالي و متغيرات الاقتصاد الكلي بمستوى معنوية 5%) وتتفرع هذه الفرضية الى ثلاث فرضيات فرعية هي:

• الفرضية الفرعية الاولى ( لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير ROA)

تم تلخيص معاملات الارتباط بين متغيرات الاقتصادية (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير ROA لمصرف (الاستثمار العراقي) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (7) ادناه.

جدول(7): مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير ROA و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف الاستثمار العراقي

المتغير	متغير ROA	Sig	الدالة
اسعار النفط ( $x_1$ )	0.104	0.734	غير معنوي
الناتج المحلي الاجمالي ( $x_2$ )	-0.218	0.474	غير معنوي
التضخم ( $x_3$ )	0.33	0.27	غير معنوي
اسعار الصرف ( $x_4$ )	-0.228	0.454	غير معنوي

المصدر : إعداد الباحثة وفقاً لنتائج الحاسوب باستعمال برنامج SPSS v. 22

يتبين من جدول (7) أن هنالك علاقة ارتباط طردية بين المتغيرات (اسعار النفط، التضخم) و متغير ROA، لكنها ظهرت غير معنوية عند مستوى معنوية 0.05 لكون قيمة Sig لها والبالغة (0.27,0.734) على التوالي وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05، بينما ظهرت علاقة ارتباط عكسية بين المتغيرين (الناتج المحلي الاجمالي، اسعار الصرف) و متغير ROA، لكنها ظهرت غير معنوية



(Significant) عند مستوى معنوية 0.05 لكون قيمة Sig. لها والبالغة (0.454,0.474) على التوالي وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05، وتدل هذه النتيجة على قبول فرضية الفرعية الاولى بمعنى ( لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير ROA).

• الفرضية الفرعية الثانية) لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير ROE

تم تلخيص معاملات الارتباط بين متغيرات الاقتصاد الاقتصادية (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير ROE لمصرف (الاستثمار العراقي) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (8) ادناه.

جدول (8): مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير ROE و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف الاستثمار العراقي

المتغير	ROE	Sig	الدالة
اسعار النفط (X <sub>1</sub> )	0.229	0.451	غير معنوي
الناتج المحلي الاجمالي (X <sub>2</sub> )	-0.5	0.082	غير معنوي
التضخم (X <sub>3</sub> )	0.429	0.143	غير معنوي
اسعار الصرف (X <sub>4</sub> )	-0.497	0.084	غير معنوي

المصدر : إعداد الباحثة وفقاً لنتائج الحاسوب باستعمال برنامج SPSS v. 22 يتبين من جدول (8) أن هنالك علاقة ارتباط طردية بين المتغيرات (اسعار النفط، التضخم) و متغير ROE، لكنها ظهرت غير معنوية (Significant) عند مستوى معنوية 0.05 لكون قيمة Sig. لها والبالغة (0.143,0.451) على التوالي وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05، بينما ظهرت علاقة ارتباط عكسية بين المتغيرين (الناتج المحلي الاجمالي، اسعار الصرف) و متغير ROE، لكنها ظهرت غير معنوية عند مستوى معنوية 0.05 لكون قيمة Sig. لها والبالغة (0.084,0.082) على التوالي وهي اكبر من

مستوى المعنوية 0.05، وتدلل هذه النتيجة على قبول فرضية الفرعية الاولى بمعنى ( لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير ROE).

• الفرضية الفرعية الثالثة ( لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير LIQUIDITY)

تم تلخيص معاملات الارتباط بين متغيرات الاقتصاد الكلي (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير LIQUIDITY لمصرف (الاستثمار العراقي) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (9) ادناه.

جدول (9): مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير LIQUIDITY و متغيرات الاقتصاد الكلي

المتغير	متغير LIQUIDITY	Sig	الدالة
اسعار النفط ( $x_1$ )	-0.746	0.003	معنوي
الناتج المحلي الاجمالي ( $x_2$ )	-0.340	0.256	غير معنوي
التضخم ( $x_3$ )	0.032	0.918	غير معنوي
اسعار الصرف ( $x_4$ )	-0.528	0.064	غير معنوي

المصدر : إعداد الباحث وفقاً لنتائج الحاسوب باستعمال برنامج SPSS v. 22

يتبين من جدول (9) أن هنالك علاقة ارتباط عكسية بين المتغير (اسعار النفط) و متغير LIQUIDITY بلغ معامل الارتباط الجزئي لها (-0.746)، اذ ظهر معنوي عند مستوى معنوية 0.05 لكون قيمة Sig لها والبالغة (0.003) اقل من مستوى المعنوية 0.05، بينما ظهرت علاقة ارتباط عكسية بين المتغيرين ( الناتج المحلي الاجمالي، اسعار الصرف) و متغير LIQUIDITY، لكنها ظهرت غير معنوية عند مستوى معنوية 0.05 لكون قيمة Sig لها والبالغة (0.064, 0.256) على التوالي وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05، اما المتغير (التضخم) فقد ظهرت له علاقة ارتباط طردية مع متغير LIQUIDITY لكنها غير معنوية، اذ كانت قيمة Sig لها والبالغة (0.918) اكبر من مستوى المعنوية 0.05، وتدلل هذه النتيجة على رفض الفرضية الفرعية الثالثة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على (توجد

علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغير واحد او اكثر من متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير (LIQUIDITY).

### ثانياً: اختبار فرضيات التأثير

- الفرضية الرئيسية الاولى  $H_{01A}$  (لا يوجد علاقة تأثير دالة احصائياً لمتغيرات الاقتصاد الكلي في مؤشرات الاداء المالي لمصرف الاستثمار العراقي ) والتي تنفرع الى الفرضيات الاتية:
  - الفرضية الفرعية الاولى  $H_{01A}$  (لا يوجد تأثير معنوي لمتغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي في متغير (ROA
- تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير ROA لمصرف (الاستثمار العراقي) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (10) ادناه.

جدول(10):نتائج تقدير انموذج الانحدار الخطي المدمج لمتغير ROA لمصرف الاستثمار العراقي

التقدير	sig	R <sup>2</sup>	Adjusted R <sup>2</sup>	F	Sig	
$\widehat{\beta}_0$	0.408	0.444	0.14	-0.18	0.442	0.776
$\widehat{\beta}_1$	0.000	0.734				
$\widehat{\beta}_2$	-0.003	0.474				
$\widehat{\beta}_3$	0.003	0.27				
$\widehat{\beta}_4$	0.000	0.454				

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.22

اذ نلاحظ من الجدول(10) ان مقدار معامل التحديد للانموذج بلغ ( $R^2=0.14$ )، وهذا يشير الى ان الانموذج تمكن من تفسير ما مقداره 14% من التغيرات في المتغير المعتمد و المتبقي من التغيرات 86% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي . فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج غير معنوياً إذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ( $Sig=0.776$ ) التابعة لاختبار  $F$  وقيمتها اكبر من مستوى المعنوية المحدد للاختبار  $\alpha = 0.05$  ، وعليه نقبل الفرضية الفرعية العدمية الاولى  $H_{01A}$  والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة لا يوجد لها تأثير في المتغير المعتمد.

- الفرضية الفرعية الثانية  $H_{01B}$  (لا يوجد تأثير معنوي لمتغيرات الاقتصاد الكلي في متغير (ROE

تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير ROE لمصرف (الاستثمار العراقي) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (11) ادناه.

جدول (11): نتائج تقديرا نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي و ROE لمصرف الاستثمار العراقي

التقدير	sig	R <sup>2</sup>	Adjusted R <sup>2</sup>	F	Sig	
$\widehat{\beta}_0$	20.575	0.09	0.39	0.17	1.789	0.201
$\widehat{\beta}_1$	0.017	0.451				
$\widehat{\beta}_2$	-0.191	0.082				
$\widehat{\beta}_3$	0.085	0.143				
$\widehat{\beta}_4$	-0.016	0.084				

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Sps v.22

اذ نلاحظ من الجدول (11) ان مقدار معامل التحديد الانموذج بلغت ( $R^2=0.39$ )، وهذا يشير الى ان الانموذج تمكن من تفسير ما مقداره 39% من التغيرات في المتغير المعتمد و المتبقي من التغيرات 61% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي . فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج غير معنويًا اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ( $Sig=0.201$ ) التابعة لاختبار  $F$  قيمتها اكبر من مستوى المعنوية المحدد للاختبار  $\alpha = 0.05$  ، و عليه نقبل الفرضية الفرعية العدمية الثانية  $H_{01B}$  والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة لا يوجد لها تأثير في المتغير المعتمد.

- الفرضية الفرعية الثالثة  $H_{01c}$  (لا يوجد تأثير معنوي لمتغير اسعار النفط و متغيرات الاقتصاد الكلي في متغير LIQUIDITY)

تم تلخيص نتائج تقدير انموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير LIQUIDITY لمصرف (الاستثمار العراقي) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (12) ادناه.

جدول(12):نتائج تقدير انموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي و *LIQUIDITY* لمصرف الاستثمار العراقي

التقدير	sig	R <sup>2</sup>	Adjusted R <sup>2</sup>	F	Sig	
$\widehat{\beta}_0$	438.48	0.007	0.67	0.55	5.615	0.01
$\widehat{\beta}_1$	-0.991	0.003				
$\widehat{\beta}_2$	-1.428	0.256				
$\widehat{\beta}_3$	0.068	0.918				
$\widehat{\beta}_4$	-0.211	0.064				

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.22

اذ نلاحظ من الجدول(12) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ( $R^2=0.67$ )، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 67% من التغيرات في المتغير المعتمد و المتبقي من التغيرات 33% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي . فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ( $Sig=0.01$ ) التابعة لاختبار  $F$  قيمتها اقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار  $\alpha = 0.05$  ، وعليه نرفض الفرضية الفرعية العدمية الثالثة  $H_{01C}$  ونقبل الفرضية البديلة لها والتي تنص على (وجود متغير واحد او اكثر من المتغيرات المستقلة لها تأثير معنوي في المتغير المعتمد).

إذ يتضح ان متغير اسعار النفط له تأثيراً عكسياً معنوي في متغير *LIQUIDITY* بلغ (-0.991) بمستوى معنوية ( $Sig=0.003$ ) اقل من مستوى معنوية 0.05. اما بقية المتغيرات ( الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) فقد ظهرها تأثيرها ليس معنوياً في المتغير *LIQUIDITY* لكون مستوى المعنوية لها  $Sig$  اكبر من مستوى المعنوية 0.05.

## 2- مصرف الشرق الاوسط

### اولاً: اختبار فرضيات الارتباط

- الفرضية الرئيسية الأولى ( $H_{01}$ ) ( لا توجد علاقة ارتباط داله احصائياً بين متغيرات مؤشرات الاداء المالي و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف الشرق الاوسط بمستوى معنوية 5%)  
وتتفرع هذه الفرضية الى ثلاث فرضيات فرعية هي:
- الفرضية الفرعية الاولى ( لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير (ROA)

تم تلخيص معاملات الارتباط بين متغيرات الاقتصاد الكلي (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير ROA لمصرف (الشرق الاوسط) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (13) ادناه.

جدول (13): مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير ROA و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف (الشرق الاوسط)

المتغير	متغير ROA	Sig	الدالة
اسعار النفط ( $x_1$ )	0.47	0.106	غير معنوي
الناتج المحلي الاجمالي ( $x_2$ )	0.29	0.338	غير معنوي
التضخم ( $x_3$ )	0.13	0.681	غير معنوي
اسعار الصرف ( $x_4$ )	0.09	0.771	غير معنوي

المصدر : إعداد الباحثة وفقاً لنتائج الحاسوب باستعمال برنامج SPSS v. 22

يتبين من جدول (13) أن هنالك علاقة ارتباط طردية بين المتغيرات (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير ROA، لكنها ظهرت غير معنوية (Significant) عند مستوى معنوية 0.05 لكون قيمة Sig لها وبالبالغة (0.563, 0.681, 0.338, 0.106) على التوالي وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05، وتدل هذه النتيجة على قبول فرضية الفرعية الاولى بمعنى ( لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير ROA).

• الفرضية الفرعية الثانية) لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير ROE

تم تلخيص معاملات الارتباط بين متغيرات الاقتصاد الكلي (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير ROE لمصرف (الشرق الاوسط) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (14) ادناه.

جدول (14): مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير ROE و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف (الشرق الاوسط)

المتغير	ROE	Sig	الدلالة
اسعار النفط ( $x_1$ )	0.013	0.965	غير معنوي
الناتج المحلي الاجمالي ( $x_2$ )	-0.299	0.321	غير معنوي
التضخم ( $x_3$ )	0.62	0.025	معنوي
اسعار الصرف ( $x_4$ )	-0.34	0.256	غير معنوي

المصدر : إعداد الباحثة وفقاً لنتائج الحاسوب باستعمال برنامج SPSS v. 22  
يتبين من جدول (14) أن هنالك علاقة ارتباط طردية بين المتغيرات (اسعار النفط، التضخم) و متغير ROE، لكنها ظهرت غير معنوية (Significant) بالنسبة لمتغير اسعار النفط عند مستوى معنوية 0.05 لكون قيمة Sig له والبالغة (0.965) وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05، في حين ظهرت علاقة ارتباط معنوية بالنسبة لمتغير التضخم لكون قيمة Sig لها (0.025) وهي اقل من 0.05 ، بينما ظهرت العلاقة عكسية بين المتغيرين (الناتج المحلي الاجمالي، اسعار الصرف) ومتغير ROE، لكنها ظهرت غير معنوية (Significant) عند مستوى معنوية 0.05 لكون قيمة Sig لها والبالغة (0.256,0.321) على التوالي وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05، وتدل هذه النتيجة على رفض الفرضية الفرعية الثانية بمعنى (توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغير واحد او اكثر من متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير ROE).

• الفرضية الفرعية الثالثة (لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير

#### (LIQUIDITY)

تم تلخيص معاملات الارتباط بين متغيرات الاقتصاد الكلي (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير LIQUIDITY لمصرف (الشرق الاوسط) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (15) ادناه.

جدول (15): مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير LIQUIDITY و متغيرات الاقتصاد الكلي

المتغير	متغير LIQUIDITY	Sig	الدلالة
اسعار النفط ( $x_1$ )	-0.04	0.904	غير معنوي
الناتج المحلي الاجمالي ( $x_2$ )	-0.281	0.352	غير معنوي
التضخم ( $x_3$ )	-0.06	0.858	غير معنوي
اسعار الصرف ( $x_4$ )	-0.12	0.704	غير معنوي

المصدر : إعداد الباحثة وفقاً لنتائج الحاسوب باستعمال برنامج SPSS v. 22  
يتبين من جدول (15) أن هنالك علاقة ارتباط عكسية بين المتغيرات (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير LIQUIDITY بلغ معامل الارتباط الجزئي ، اذ ظهرت جميعها غير معنوية عند مستوى معنوية 0.05 لكون قيمة Sig. لها وبالغلة (0.704,0.858,0.352,0.904) اكبر من مستوى المعنوية 0.05، وتدل هذه النتيجة على قبول الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على (لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير LIQUIDITY).

## 2- اختبار فرضيات التأثير

- الفرضية الرئيسية الاولى  $H_{01A}$  (لا يوجد علاقة تأثير داله احصائياً لمتغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي في متغيرات مؤشرات الاداء المالي لمصرف الشرق الاوسط) والتي تنفرع الى الفرضيات الاتية:
- الفرضية الفرعية الاولى  $H_{01A}$  (لا يوجد تأثير معنوي لمتغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي في متغير (ROA



تم تلخيص نتائج تقدير انحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير ROA لمصرف (الشرق الاوسط) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (16) ادناه.

جدول (16): نتائج تقدير انحدار الخطي المدمج لمصرف الشرق الاوسط

التقدير	Sig	R <sup>2</sup>	Adjusted R <sup>2</sup>	F	Sig	
$\widehat{\beta}_0$	-5.688	0.66	0.44	0.23	2.137	0.144
$\widehat{\beta}_1$	0.068	0.058				
$\widehat{\beta}_2$	0.178	0.372				
$\widehat{\beta}_3$	0.028	0.644				
$\widehat{\beta}_4$	0.002	0.82				

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Sps v.22

اذ نلاحظ من الجدول (16) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ( $R^2=0.44$ )، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 44% من التغيرات في المتغير المعتمد و المتبقي من التغيرات 56% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في الانموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي . فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج غير معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ( $Sig=0.044$ ) التابعة لاختبار  $F$  قيمتها اكبر من مستوى المعنوية المحدد للاختبار  $\alpha = 0.05$  ، وعليه نقبل الفرضية الفرعية العدمية الاولى  $H_{0IA}$  والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة لا يوجد لها تأثير في المتغير المعتمد.

- الفرضية الفرعية الثانية  $H_{0IB}$  (لا يوجد تأثير معنوي لمتغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي في متغير (ROE

تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير ROE لمصرف (الشرق الاوسط) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (17) ادناه.

جدول (17): نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي و ROE

التقدير	Sig	R <sup>2</sup>	Adjusted R <sup>2</sup>	F	Sig
---------	-----	----------------	-------------------------	---	-----

$\widehat{\beta}_0$	1.072	0.251	0.42	0.209	1.998	0.047
$\widehat{\beta}_1$	0.000	0.965				
$\widehat{\beta}_2$	-0.014	0.321				
$\widehat{\beta}_3$	0.011	0.025				
$\widehat{\beta}_4$	-0.001	0.256				

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.22

إذ نلاحظ من الجدول (17) ان مقدار معامل التحديد للانموذج بلغت ( $R^2=0.42$ )، وهذا يشير الى ان الانموذج تمكن من تفسير ما مقداره 42% من التغيرات في المتغير المعتمد و المتبقي من التغيرات 58% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي . فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ( $Sig=0.025$ ) التابعة لاختبار  $F$  قيمتها اقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار  $\alpha = 0.05$  ، وعليه نرفض الفرضية الفرعية العدمية الثانية  $H_{0IB}$  ونقبل الفرضية البديلة لها والتي تنص على (وجود متغير واحد او اكثر من المتغيرات المستقلة لها تأثير معنوي في المتغير المعتمد).

إذ يتضح ان متغير التضخم له تأثير طردي معنوي في متغير  $ROE$  بلغ ( $0.011$ ) بمستوى معنوية ( $Sig=0.025$ ) اقل من مستوى معنوية  $0.05$ . اما بقية المتغيرات ( اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، اسعار الصرف) فقد ظهر تأثيرها غير معنوياً في المتغير  $ROE$  لكون مستوى المعنوية لها  $Sig$  اكبر من مستوى المعنوية  $0.05$ .

- الفرضية الفرعية الثالثة  $H_{01c}$  (لا يوجد تأثير معنوي لمتغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي في متغير LIQUIDITY)

تم تلخيص نتائج تقدير انموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير LIQUIDITY لمصرف (الشرق الاوسط) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها  $Sig$  في الجدول (18) ادناه.

الجدول (18): نتائج تقدير انموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي و

#### LIQUIDITY

التقدير	sig	$R^2$	Adjusted $R^2$	F	Sig
$\widehat{\beta}_0$	403.404	0.568		0.495	0.74
$\widehat{\beta}_1$	-0.218	0.904			

$\widehat{\beta}_2$	-10.13	0.352	0.15	-0.156		
$\widehat{\beta}_3$	-0.598	0.858				
$\widehat{\beta}_4$	-0.199	0.74				

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.22

إذ نلاحظ من الجدول (18) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ( $R^2=0.15$ )، وهذا يشير الى ان للنموذج تمكن من تفسير ما مقداره 15% من التغيرات في المتغير المعتمد و المتبقي من التغيرات 85% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في الانموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي . فضلا عن ذلك فقد ظهر الانموذج غير معنوياً إذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ( $Sig=0.74$ ) التابعة لاختبار  $F$  قيمتها اكبر من مستوى المعنوية المحدد للاختبار  $\alpha = 0.05$  ، وعليه نقبل الفرضية الفرعية العدمية الثالثة  $H_{01c}$  والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة لا يوجد لها تأثير في المتغير المعتمد.

### 3- مصرف بغداد

#### أولاً: اختبار فرضيات الارتباط

• الفرضية الرئيسية الأولى ( $H_{01}$ ) ( لا توجد علاقة ارتباط داله احصائياً بين متغيرات مؤشرات الاداء المالي و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف بغداد بمستوى معنوية 5%)  
وتتفرع هذه الفرضية الى ثلاث فرضيات فرعية هي:

• الفرضية الفرعية الاولى ( لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير

(ROA

تم تلخيص معاملات الارتباط بين متغيرات الاقتصاد الكلي(اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير ROA لمصرف (بغداد) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (19) ادناه.

الجدول(19):مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير ROA و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف بغداد

المتغير	متغير ROA	Sig	الدلالة
اسعار النفط( $x_1$ )	0.14	0.645	غير معنوي

غير معنوي	0.667	0.13	الناتج المحلي الاجمالي (X <sub>2</sub> )
غير معنوي	0.708	-0.115	التضخم (X <sub>3</sub> )
غير معنوي	0.957	0.017	اسعار الصرف (X <sub>4</sub> )

المصدر : إعداد الباحث وفقاً لنتائج الحاسوب باستعمال برنامج SPSS v. 22

يتبين من جدول (19) أن هنالك علاقة ارتباط طردية بين المتغيرات (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، اسعار الصرف) و متغير ROA، لكنها ظهرت غير معنوية عند مستوى معنوية 0.05 لكون قيمة Sig. لها وبالغلة (0.957,0.667,0.645) على التوالي وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05، في حين ظهرت علاقة المتغير (التضخم) مع متغير ROA عكسية وغير معنوية بمستوى عند مستوى معنوية 0.05، وتدل هذه النتيجة على قبول فرضية الفرعية الاولى بمعنى ( لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير ROA).

• الفرضية الفرعية الثانية ( لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير ROE)

تم تلخيص معاملات الارتباط بين متغيرات الاقتصاد الكلي (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير ROE لمصرف ( بغداد ) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (20) ادناه.

الجدول (20): مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير ROE و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف بغداد

المتغير	ROE	Sig	الدالة
اسعار النفط (X <sub>1</sub> )	0.24	0.423	غير معنوي
الناتج المحلي الاجمالي (X <sub>2</sub> )	-0.16	0.593	غير معنوي

غير معنوي	0.164	0.41	التضخم (X <sub>3</sub> )
غير معنوي	0.362	-0.28	اسعار الصرف (X <sub>4</sub> )

المصدر : إعداد الباحثة وفقاً لنتائج الحاسوب باستعمال برنامج SPSS v. 22

يتبين من جدول (20) أن هنالك علاقة ارتباط طردية بين المتغيرات (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم) و متغير ROA، لكنها ظهرت غير معنوية عند مستوى معنوية 0.05 لكون قيمة Sig. لها وبالباغة (0.164,0.593,0.423) على التوالي وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05، في حين ظهرت علاقة المتغير ( اسعار الصرف) مع متغير ROA عكسية وغير معنوية بمستوى عند مستوى معنوية 0.05، وتدل هذه النتيجة على قبول فرضية الفرعية الاولى بمعنى ( لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير ROE).

• الفرضية الفرعية الثالثة ( لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و

متغير LIQUIDITY)

تم تلخيص معاملات الارتباط بين متغيرات الاقتصاد الكلي (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير LIQUIDITY لمصرف (بغداد) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (21) ادناه.

الجدول (21): مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير LIQUIDITY و متغيرات الاقتصاد الكلي

لمصرف بغداد

الدالة	Sig	متغير LIQUIDITY	المتغير
غير معنوي	0.130	-0.44	اسعار النفط (X <sub>1</sub> )
غير معنوي	0.969	0.01	الناتج المحلي الاجمالي (X <sub>2</sub> )
غير معنوي	0.259	-0.34	التضخم (X <sub>3</sub> )

اسعار الصرف( $X_4$ )	0.13	0.666	غير معنوي
----------------------	------	-------	-----------

المصدر : إعداد الباحثة وفقاً لنتائج الحاسوب باستعمال برنامج SPSS v. 22 يتبين من جدول (21) أن هنالك علاقة ارتباط طردية بين المتغيرات (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، اسعار الصرف) و متغير LIQUIDITY، لكنها ظهرت غير معنوية (Significant) عند مستوى معنوية 0.05 لكون قيمة Sig. لها والبالغة (0.666,0.969,0.130) على التوالي وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05، في حين ظهرت علاقة المتغير ( التضخم) مع متغير LIQUIDITY عكسية وغير معنوية بمستوى عند مستوى معنوية 0.05، وتدلل هذه النتيجة على قبول فرضية الفرعية الثالثة بمعنى ( لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير LIQUIDITY).

## 2- اختبار فرضيات التأثير

- الفرضية الرئيسية الاولى  $H_{01A}$  (لا يوجد علاقة تأثير داله احصائياً لمتغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي في متغيرات مؤشرات الاداء المالي لمصرف بغداد ) والتي تنفرع الى الفرضيات الاتية:
  - الفرضية الفرعية الاولى  $H_{01A}$  (لا يوجد تأثير معنوي لمتغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي في متغير (ROA
- تم تلخيص نتائج تقدير انموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي(اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير ROA لمصرف (بغداد) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول(22) ادناه.

الجدول(22):نتائج تقدير انموذج الانحدار الخطي المدمج لمتغير ROA لمصرف بغداد

التقدير	Sig	R <sup>2</sup>	Adjusted R <sup>2</sup>	F	Sig	
$\widehat{\beta}_0$	-0.004	0.997	0.11	-0.218	0.329	0.853
$\widehat{\beta}_1$	0.001	0.645				
$\widehat{\beta}_2$	0.004	0.667				
$\widehat{\beta}_3$	-0.002	0.708				
$\widehat{\beta}_4$	0.000	0.957				

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.22

نلاحظ من الجدول(22) ان مقدار معامل التحديد للانموذج بلغت ( $R^2=0.11$ )، وهذا يشير الى ان الانموذج تمكن من تفسير ما مقداره 11% من التغيرات في المتغير المعتمد و المتبقي من التغيرات 89% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي . فضلا عن ذلك فقد

ظهر النموذج غير معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ( $Sig=0.853$ ) التابعة لاختبار  $F$  قيمتها اكبر من مستوى المعنوية المحدد للاختبار  $\alpha = 0.05$  ، وعليه نقبل الفرضية الفرعية العدمية الاولى  $H_{01A}$  والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة لا يوجد لها تأثير في المتغير المعتمد  $ROA$ .

- الفرضية الفرعية الثانية  $H_{01B}$  (لا يوجد تأثير معنوي لمتغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي في متغير (ROE

تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير ROE لمصرف (بغداد) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (23) ادناه.

الجدول(23):نتائج تقدير انموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي و  $ROE$  لمصرف بغداد

التقدير	Sig	R <sup>2</sup>	Adjusted R <sup>2</sup>	F	Sig	
$\widehat{\beta}_0$	8.595	0.372	0.29	0.03	1.104	0.402
$\widehat{\beta}_1$	0.015	0.423				
$\widehat{\beta}_2$	-0.046	0.593				
$\widehat{\beta}_3$	0.067	0.164				
$\widehat{\beta}_4$	-0.007	0.362				

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.22

اذ نلاحظ من الجدول(23) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ( $R^2=0.29$ )، وهذا يشير الى ان الانموذج تمكن من تفسير ما مقداره 29% من التغيرات في المتغير المعتمد و المتبقي من التغيرات 71% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي . فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج غير معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ( $Sig=0.402$ ) التابعة لاختبار  $F$  قيمتها اكبر من مستوى المعنوية المحدد للاختبار  $\alpha = 0.05$  ، وعليه نقبل الفرضية الفرعية العدمية الثانية  $H_{01B}$  والتي تنص على (لا يوجد تأثيراً لجميع المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد  $ROE$ ).

- الفرضية الفرعية الثالثة  $H_{01C}$  (لا يوجد تأثير معنوي لمتغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي في متغير (LIQUIDITY

تم تلخيص نتائج تقدير انموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير LIQUIDITY لمصرف (بغداد) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (24) ادناه.

الجدول (24): نتائج تقدير انموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي و LIQUIDITY لمصرف بغداد

التقدير	Sig	R <sup>2</sup>	Adjusted R <sup>2</sup>	F	Sig
$\widehat{\beta}_0$	60.340	0.489	0.40	1.826	0.194
$\widehat{\beta}_1$	-0.277	0.130			
$\widehat{\beta}_2$	0.031	0.969			
$\widehat{\beta}_3$	-0.490	0.259			
$\widehat{\beta}_4$	0.029	0.666			

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.22

إذ نلاحظ من الجدول (24) ان مقدار معامل التحديد للانموذج بلغت ( $R^2=0.40$ )، وهذا يشير الى ان الانموذج تمكن من تفسير ما مقداره 40% من التغيرات في المتغير المعتمد و المتبقي من التغيرات 60% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي . فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج غير معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ( $Sig=0.194$ ) التابعة لاختبار  $F$  قيمتها اكبر من مستوى المعنوية المحدد للاختبار  $\alpha = 0.05$  ، وعليه نقبل الفرضية الفرعية العدمية الثالثة  $H_{01C}$  والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة لا يوجد لها تأثير في المتغير المعتمد LIQUIDITY .

#### 4- مصرف كردستان

##### أولاً: اختبار فرضيات الارتباط

• الفرضية الرئيسية الأولى ( $H_{01}$ ) ( لا توجد علاقة ارتباط داله احصائياً بين متغيرات مؤشرات الاداء المالي ومؤشرات الاقتصاد لمصرف كردستان بمستوى معنوية 5%)

وتتفرع هذه الفرضية الى ثلاث فرضيات فرعية هي:

• الفرضية الفرعية الاولى ( لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير (ROA



تم تلخيص معاملات الارتباط بين متغيرات الاقتصاد الكلي (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير ROA لمصرف (كردستان) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (25) ادناه.

الجدول (25): مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير ROA و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف كردستان

المتغير	متغير ROA	Sig	الدلالة
اسعار النفط ( $x_1$ )	0.29	0.339	غير معنوي
الناتج المحلي الاجمالي ( $x_2$ )	-0.18	0.551	غير معنوي
التضخم ( $x_3$ )	0.27	0.382	غير معنوي
اسعار الصرف ( $x_4$ )	-0.21	0.491	غير معنوي

المصدر : إعداد الباحثة وفقاً لنتائج الحاسوب باستعمال برنامج SPSS v. 22 يتبين من جدول (25) أن هنالك علاقة ارتباط عكسية بين المتغيرات (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، اسعار الصرف) و متغير ROA، اذ ظهرت غير معنوية (Significant) للمتغيرات عند مستوى معنوية 0.05 لكون قيمة Sig لها والبالغة (0.491,0.551,0.339) على التوالي وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05، في حين ظهرت العلاقة لمتغير (التضخم) غير معنوية لكون قيمة Sig له (0.382) اكبر من مستوى المعنوية 0.05، وتدل هذه النتيجة على قبول الفرضية الفرعية الاولى بمعنى (لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير ROA).

• الفرضية الفرعية الثانية) لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير (ROE)

تم تلخيص معاملات الارتباط بين متغيرات الاقتصاد الكلي (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير ROE لمصرف ( كردستان) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (26) ادناه.

الجدول(26):مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير ROE و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف كردستان

المتغير	ROE	Sig	الدلالة
اسعار النفط( $x_1$ )	0.03	0.932	غير معنوي
الناتج المحلي الاجمالي ( $x_2$ )	0.29	0.339	غير معنوي
التضخم ( $x_3$ )	0.27	0.365	غير معنوي
اسعار الصرف( $x_4$ )	0.20	0.521	غير معنوي

المصدر : إعداد الباحثة وفقاً لنتائج الحاسوب باستعمال برنامج SPSS v. 22

يتبين من جدول (26) أن هنالك علاقة ارتباط طردية بين المتغيرات (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير ROE، لكنها ظهرت غير معنوية (Significant) عند مستوى معنوية 0.05 لكون قيمة Sig. لها وبالغة (0.932,0.339,0.365,0.521) على التوالي وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05، وتدلل هذه النتيجة على قبول فرضية الفرعية الثانية بمعنى ( لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير ROE).

• الفرضية الفرعية الثالثة ( لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و

متغير LIQUIDITY)

تم تلخيص معاملات الارتباط بين متغيرات الاقتصاد الكلي(اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير LIQUIDITY لمصرف (كردستان) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول(27) ادناه.

الجدول(27):مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير LIQUIDITY و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف كردستان

المتغير	متغير LIQUIDITY	Sig	الدلالة
---------	-----------------	-----	---------

غير معنوي	0.435	-0.24	اسعار النفط ( $x_1$ )
غير معنوي	0.755	-0.10	الناتج المحلي الاجمالي ( $x_2$ )
غير معنوي	0.419	-0.25	التضخم ( $x_3$ )
غير معنوي	0.583	-0.17	اسعار الصرف ( $x_4$ )

المصدر : إعداد الباحثة وفقاً لنتائج الحاسوب باستعمال برنامج SPSS v. 22

يتبين من جدول (27) أن هنالك علاقة ارتباط عكسية بين المتغيرات (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي ، التضخم، اسعار الصرف) و متغير LIQUIDITY ، اذ ظهرت غير معنوية (Significant) عند مستوى معنوية 0.05 لكون قيمة Sig. لها والبالغة (0.583,0.419,0.755,0.435) على التوالي وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05، وتدل هذه النتيجة على قبول الفرضية الفرعية الثالثة بمعنى (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير LIQUIDITY).

## 2- اختبار فرضيات التأثير

- الفرضية الرئيسية الاولى  $H_{01A}$  (لا يوجد علاقة تأثير داله احصائياً لمتغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي في ومؤشرات الاداء المالي لمصرف كردستان ) والتي تنفرع الى الفرضيات الاتية:
  - الفرضية الفرعية الاولى  $H_{01A}$  (لا يوجد تأثير معنوي لمتغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي في متغير ROA)
- تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي(اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير ROA لمصرف (كردستان) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول(28) ادناه.

الجدول(28):نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المدمج للمتغير ROA لمصرف كردستان

التقدير	Sig	R <sup>2</sup>	Adjusted R <sup>2</sup>	F	Sig	
$\widehat{\beta}_0$	6.741	0.544	0.20	-0.09	0.682	0.619
$\widehat{\beta}_1$	0.022	0.339				
$\widehat{\beta}_2$	-0.06	0.551				
$\widehat{\beta}_3$	0.048	0.382				
$\widehat{\beta}_4$	-0.006	0.491				

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.22.

إذ نلاحظ من الجدول (28) ان مقدار معامل التحديد للانموذج بلغت ( $R^2=0.20$ )، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 20% من التغيرات في المتغير المعتمد و المتبقي من التغيرات 80% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي . فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج غير معنويًا اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ( $Sig=0.619$ ) التابعة لاختبار  $F$  قيمتها اكبر من مستوى المعنوية المحدد للاختبار  $\alpha = 0.05$  ، وعليه نقبل الفرضية الفرعية العدمية الاولى  $H_{01A}$  والتي تنص على عدم وجود تأثير للمتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد  $ROA$ .

- الفرضية الفرعية الثانية  $H_{01B}$  (لا يوجد تأثير معنوي لمتغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي في متغير  $ROE$ )  
تم تلخيص نتائج تقدير انموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير  $ROE$  لمصرف كردستان) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها  $Sig$  في الجدول (29) ادناه.  
الجدول (29): نتائج تقدير انموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي و  $ROE$  لمصرف كردستان

التقدير	Sig	R <sup>2</sup>	Adjusted R <sup>2</sup>	F	Sig	
$\widehat{\beta}_0$	-8.377	0.532	0.53	0.36	3.101	0.062
$\widehat{\beta}_1$	0.002	0.932				
$\widehat{\beta}_2$	0.117	0.339				
$\widehat{\beta}_3$	0.06	0.365				
$\widehat{\beta}_4$	0.007	0.521				

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.22.

إذ نلاحظ من الجدول (29) ان مقدار معامل التحديد للانموذج بلغت ( $R^2=0.53$ )، وهذا يشير الى ان الانموذج تمكن من تفسير ما مقداره 53% من التغيرات في المتغير المعتمد و المتبقي من التغيرات 47% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي . فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج غير معنوياً إذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ( $Sig=0.062$ ) التابعة لاختبار  $F$  قيمتها اكبر من مستوى المعنوية المحدد للاختبار  $\alpha = 0.05$  ، وعليه نقبل الفرضية الفرعية العدمية الثانية  $H_{0IB}$  التي تنص على (لا يوجد تأثيراً لجميع المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد  $ROE$ ).

- الفرضية الفرعية الثالثة  $H_{01c}$  (لا يوجد تأثير معنوي لمتغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي في متغير LIQUIDITY)

تم تلخيص نتائج تقدير انموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير LIQUIDITY لمصرف (كرديستان) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها  $Sig$  في الجدول (30) ادناه.

الجدول (30): نتائج تقدير انموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي و LIQUIDITY لمصرف كردستان

التقدير	Sig	R2	Adjusted R2	F	Sig
$\widehat{\beta}_0$	387.887	0.342	0.41	1.87	0.186
$\widehat{\beta}_1$	-0.636	0.435			
$\widehat{\beta}_2$	-1.122	0.755			
$\widehat{\beta}_3$	-1.603	0.419			
$\widehat{\beta}_4$	-0.171	0.583			

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.22

إذ نلاحظ من الجدول (30) ان مقدار معامل التحديد للانموذج بلغت ( $R^2=0.41$ )، وهذا يشير الى ان الانموذج تمكن من تفسير ما مقداره 41% من التغيرات في المتغير المعتمد و المتبقي من التغيرات 59% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي . فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج غير معنوياً إذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ( $Sig=0.186$ ) التابعة لاختبار  $F$  قيمتها اكبر من مستوى المعنوية المحدد للاختبار  $\alpha = 0.05$  ، وعليه نقبل الفرضية الفرعية العدمية الثالثة  $H_{01c}$  و التي تنص على عدم وجود تأثيراً للمتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد LIQUIDITY .

## 5- مصرف سومر

## أولاً: اختبار فرضيات الارتباط

• الفرضية الرئيسية الأولى ( $H_{01}$ ) ( لا توجد علاقة ارتباط داله احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات الاداء المالي لمصرف سومر بمستوى معنوية 5%) وتتفرع هذه الفرضية الى ثلاث فرضيات فرعية هي:

• الفرضية الفرعية الاولى ( لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير (ROA

تم تلخيص معاملات الارتباط بين متغيرات الاقتصاد الكلي(اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير ROA لمصرف (سومر) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول(31) ادناه.

جدول(31): مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير ROA و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف سومر

المتغير	متغير ROA	Sig	الدالة
اسعار النفط( $x_1$ )	-0.325	0.278	غير معنوي
الناتج المحلي الاجمالي( $x_2$ )	0.07	0.821	غير معنوي
التضخم ( $x_3$ )	0.31	0.308	غير معنوي
اسعار الصرف( $x_4$ )	-0.24	0.428	غير معنوي

المصدر : إعداد الباحثة وفقاً لنتائج الحاسوب باستعمال برنامج SPSS v. 22

يتبين من جدول (31) أن هنالك علاقة ارتباط عكسية بين المتغيرات (اسعار النفط، اسعار الصرف) و متغير ROA، لكنها ظهرت غير معنوية عند مستوى معنوية 0.05 لكون قيمة Sig لها والبالغة (, 0.428, 0.278) على التوالي وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05، في حين ظهرت علاقة المتغيرين ( الناتج المحلي الاجمالي ، التضخم) مع متغير ROA طردية وغير معنوية بمستوى عند مستوى معنوية 0.05، وتدل هذه النتيجة على قبول فرضية الفرعية الاولى بمعنى ( لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير ROA).

- الفرضية الفرعية الثانية) لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير (ROE

تم تلخيص معاملات الارتباط بين متغيرات الاقتصاد الكلي(اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير ROE لمصرف ( سومر) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول(32) ادناه.

جدول(32):مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير ROE و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف

سومر

المتغير	ROE	Sig	الدلالة
اسعار النفط( $x_1$ )	-0.12	0.696	غير معنوي
الناتج المحلي الاجمالي( $x_2$ )	0.20	0.513	غير معنوي
التضخم ( $x_3$ )	-0.11	0.726	غير معنوي
اسعار الصرف( $x_4$ )	0.23	0.442	غير معنوي

المصدر : إعداد الباحثة وفقاً لنتائج الحاسوب باستعمال برنامج SPSS v. 22 يتبين من جدول (32) أن هنالك علاقة ارتباط عكسية بين المتغيرات (اسعار النفط، التضخم) و متغير ROE، لكنها ظهرت غير معنوية عند مستوى معنوية 0.05 لكون قيمة Sig لها والبالغة (0.726,0.696) على التوالي وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05، في حين ظهرت علاقة المتغيرين ( الناتج المحلي الاجمالي، التضخم) مع متغير ROE طردية وغير معنوية بمستوى عند مستوى معنوية 0.05، وتدل هذه النتيجة على قبول فرضية الفرعية الثانية بمعنى ( لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير ROE).

- الفرضية الفرعية الثالثة) لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير (LIQUIDITY

تم تلخيص معاملات الارتباط بين متغيرات الاقتصاد الكلي (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير LIQUIDITY لمصرف (سومر) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (33) ادناه.

الجدول (33): مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير LIQUIDITY و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف سومر

المتغير	متغير LIQUIDITY	Sig	الدلالة
اسعار النفط ( $x_1$ )	-0.29	0.341	غير معنوي
الناتج المحلي الاجمالي ( $x_2$ )	-0.21	0.50	غير معنوي
التضخم ( $x_3$ )	-0.58	0.037	معنوي
اسعار الصرف ( $x_4$ )	0.28	0.349	غير معنوي

المصدر : إعداد الباحثة وفقاً لنتائج الحاسوب باستعمال برنامج SPSS v. 22

يتبين من جدول (33) أن هنالك علاقة ارتباط عكسية بين المتغيرات (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي ، التضخم) و متغير LIQUIDITY ، اذ ظهرت للمتغيرين (اسعار النفط ، الناتج المحلي الاجمالي) غير معنوية (Significant) عند مستوى معنوية 0.05 لكون قيمة Sig لها والبالغة (0.50,0.341) على التوالي وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05، في حين ظهرت للمتغير (التضخم) معنوية لكون قيمة Sig له اقل من 0.05، اما علاقة المتغير ( اسعار الصرف) مع متغير ROA فقد ظهرت طردية وغير معنوية بمستوى عند مستوى معنوية 0.05، وتدل هذه النتيجة على رفض الفرضية الفرعية الثالثة وقبول الفرض البديل لها بمعنى (يوجد لمتغير واحد او اكثر من متغيرات الاقتصاد الكلي علاقة ارتباط دالة احصائياً مع متغير LIQUIDITY).

## 2- اختبار فرضيات التأثير

- الفرضية الرئيسية الاولى  $H_{01A}$  (لا يوجد علاقة تأثير داله احصائياً لمتغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي في مؤشرات الاداء المالي الكلي لمصرف سومر ) والتي تنفرع الى الفرضيات الاتية:



- الفرضية الفرعية الاولى  $H_{01A}$  (لا يوجد تأثير معنوي لمتغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي في متغير ROA) تم تلخيص نتائج تقدير انموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير ROA لمصرف (سومر) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (34) ادناه.

الجدول (34): نتائج تقدير انموذج الانحدار الخطي المدمج لمتغير ROA لمصرف سومر

التقدير	Sig	R <sup>2</sup>	Adjusted R <sup>2</sup>	F	Sig	
$\widehat{\beta}_0$	9.164	0.329	0.24	-0.04	0.868	0.513
$\widehat{\beta}_1$	-0.021	0.278				
$\widehat{\beta}_2$	0.019	0.821				
$\widehat{\beta}_3$	0.047	0.308				
$\widehat{\beta}_4$	-0.006	0.423				

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.22

اذ نلاحظ من الجدول (34) ان مقدار معامل التحديد للانموذج بلغت ( $R^2=0.24$ )، وهذا يشير الى ان الانموذج تمكن من تفسير ما مقداره 24% من التغيرات في المتغير المعتمد و المتبقي من التغيرات 76% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي . فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج غير معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ( $Sig=0.513$ ) التابعة لاختبار  $F$  قيمتها اكبر من مستوى المعنوية المحدد للاختبار  $\alpha = 0.05$  ، وعليه نقبل الفرضية الفرعية العدمية الاولى  $H_{01A}$  والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة لا يوجد لها تأثير في المتغير المعتمد ROA.

- الفرضية الفرعية الثانية  $H_{01B}$  (لا يوجد تأثير معنوي لمتغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي في متغير ROE) تم تلخيص نتائج تقدير انموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير ROE لمصرف (سومر) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (35) ادناه.

الجدول (35): نتائج تقدير انموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي و ROE لمصرف سومر

التقدير	Sig	R <sup>2</sup>	Adjusted R <sup>2</sup>	F	Sig	
$\widehat{\beta}_0$	-0.066	0.544	0.16	-0.14	0.527	0.718
$\widehat{\beta}_1$	0.000	0.696				
$\widehat{\beta}_2$	0.001	0.513				
$\widehat{\beta}_3$	0.000	0.726				
$\widehat{\beta}_4$	6.150E-5	0.442				

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.22

اذ نلاحظ من الجدول (35) ان مقدار معامل التحديد للانموذج بلغت ( $R^2=0.16$ )، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 16% من التغيرات في المتغير المعتمد و المتبقي من التغيرات 84% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي . فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج غير معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ( $Sig=0.718$ ) التابعة لاختبار  $F$  قيمتها اقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار  $\alpha = 0.05$  ، وعليه نقبل الفرضية الفرعية العدمية الثانية  $H_{01B}$  ونقبل الفرضية البديلة لها والتي تنص على (لا يوجد تأثيراً لجميع المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد (ROE).

- الفرضية الفرعية الثالثة  $H_{01C}$  (لا يوجد تأثير معنوي لمتغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي في متغير (LIQUIDITY

تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير LIQUIDITY لمصرف (سومر) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (36) ادناه.

الجدول (36): نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي و LIQUIDITY لمصرف سومر

التقدير	Sig	R <sup>2</sup>	Adjusted R <sup>2</sup>	F	Sig	
$\widehat{\beta}_0$	-109.453	0.791	0.65	0.53	5.138	0.014
$\widehat{\beta}_1$	-0.809	0.341				
$\widehat{\beta}_2$	-2.533	0.5				
$\widehat{\beta}_3$	-4.676	0.037				
$\widehat{\beta}_4$	0.306	0.349				

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.22

اذ نلاحظ من الجدول (36) ان مقدار معامل التحديد للانموذج بلغت ( $R^2=0.65$ )، وهذا يشير الى ان الانموذج تمكن من تفسير ما مقداره 65% من التغيرات في المتغير المعتمد و المتبقي من التغيرات 35% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي . فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ( $Sig=0.014$ ) التابعة لاختبار  $F$  قيمتها اقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار  $\alpha = 0.05$  ، وعليه نرفض الفرضية الفرعية العدمية الثالثة  $H_{01c}$  و نقبل الفرض البديل لها و الذي ينص على وجود متغير واحد او اكثر من المتغيرات المستقلة له تأثير معنوياً في المتغير المعتمد  $LIQUIDITY$  .

اذ ظهر المتغير ( التضخم) له تأثير عكسي معنوي في المتغير  $LIQUIDITY$  لكون قيمة  $Sig$  له ( $0.037$ ) اقل من مستوى المعنوية  $0.05$ ، كما بلغ معامل الميل له ( $-4.676$ ) والذي يدل على ان زيادة وحدة واحدة في متغير التضخم سينخفض متغير  $LIQUIDITY$  بمقدار معلمة الميل.

#### 6- مصرف الموصل

##### اولاً: اختبار فرضيات الارتباط

• الفرضية الرئيسية الأولى ( $H_{01}$ ) ( لا توجد علاقة ارتباط داله احصائياً بين متغيرات و متغيرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات الاداء المالي لمصرف الموصل بمستوى معنوية 5%)  
وتتفرع هذه الفرضية الى ثلاث فرضيات فرعية هي:

• الفرضية الفرعية الاولى ( لا توجد علاقة ارتباط داله احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير (ROA

تم تلخيص معاملات الارتباط بين متغيرات الاقتصاد الكلي (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير ROA لمصرف (الموصل) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (37) ادناه.

الجدول (37): مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير ROA و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف الموصل

المتغير	متغير ROA	Sig	الدلالة
اسعار النفط ( $x_1$ )	-0.60	0.032	معنوي
الناتج المحلي الاجمالي ( $x_2$ )	-0.29	0.333	غير معنوي

التضخم (X <sub>3</sub> )	0.02	0.938	غير معنوي
اسعار الصرف (X <sub>4</sub> )	-0.49	0.089	غير معنوي

المصدر : إعداد الباحثة وفقاً لنتائج الحاسوب باستعمال برنامج SPSS v. 22

يتبين من جدول (37) أن هنالك علاقة ارتباط عكسية بين المتغيرات (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي ، اسعار الصرف) و متغير ROA، لكنها ظهرت غير معنوية بالنسبة للمتغيرات (الناتج المحلي الاجمالي ، اسعار الصرف) عند مستوى معنوية 0.05 لكون قيمة Sig. لها والبالغة (0.089,0.333) على التوالي وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05، في حين كانت علاقة متغير اسعار النفط معنوية عند مستوى معنوية 0.05 لكون قيمة Sig لها بلغت (0.032) وهي اقل من مستوى معنوية 0.05. اما بالنسبة لمتغير التضخم فقد كانت علاقته طردية غير معنوية لكون قيمة Sig له بلغت (0.983) وهي اكبر من مستوى معنوية 0.05، وتدل هذه النتيجة على رفض الفرضية الفرعية الثانية بمعنى (توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغير واحد او اكثر من متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير ROA).

• الفرضية الفرعية الثانية (لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير ROE)

تم تلخيص معاملات الارتباط بين متغيرات الاقتصاد الكلي (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير ROE لمصرف (الموصل) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (38) ادناه.

الجدول (38): مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير ROE و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف

الموصل

المتغير	ROE	Sig	الدالة
اسعار النفط (X <sub>1</sub> )	0.15	0.619	غير معنوي
الناتج المحلي الاجمالي (X <sub>2</sub> )	0.23	0.428	غير معنوي
التضخم (X <sub>3</sub> )	0.29	0.335	غير معنوي

اسعار الصرف (X <sub>4</sub> )	-0.13	0.679	غير معنوي
-------------------------------	-------	-------	-----------

المصدر : إعداد الباحثة وفقاً لنتائج الحاسوب باستعمال برنامج SPSS v. 22 يتبين من جدول (38) أن هنالك علاقة ارتباط طردية بين المتغيرات (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم) و متغير ROE، اذ ظهرت جميعها غير معنوية عند مستوى معنوية 0.05 لكون قيمة Sig. لها وباللغة (0.619,0.428,0.335,0.679) اكبر من مستوى المعنوية 0.05، اما العلاقة للمتغير ( اسعار الصرف ) مع المتغير ROE فكانت طردية الا انها غير معنوية ايضاً، وتدل هذه النتيجة على قبول الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على (لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير ROE).

• الفرضية الفرعية الثالثة (لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير

#### (LIQUIDITY)

تم تلخيص معاملات الارتباط بين متغيرات الاقتصاد الكلي (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير LIQUIDITY لمصرف (الموصل) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (39) ادناه.

الجدول (39): مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير LIQUIDITY و متغيرات الاقتصاد الكلي

#### لمصرف الموصل

المتغير	متغير LIQUIDITY	Sig	الدلالة
اسعار النفط (X <sub>1</sub> )	-0.52	0.066	غير معنوي
الناتج المحلي الاجمالي (X <sub>2</sub> )	-0.66	0.014	معنوي
التضخم (X <sub>3</sub> )	-0.04	0.899	غير معنوي
اسعار الصرف (X <sub>4</sub> )	-0.33	0.266	غير معنوي

المصدر : إعداد الباحثة وفقاً لنتائج الحاسوب باستعمال برنامج SPSS v. 22

يتبين من جدول (39) أن هنالك علاقة ارتباط عكسية بين المتغيرات (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير LIQUIDITY ، اذ ظهرت علاقة المتغيرات ( اسعار النفط، التضخم، اسعار الصرف) غير معنوية عند مستوى معنوية 0.05 لكون قيمة Sig. لها وبالغة (0.266,0.899,0.066) اكبر من مستوى المعنوية 0.05، بينما ظهرت علاقة المتغير ( الناتج المحلي الاجمالي ) معنوية لكون قيمة Sig. لها بلغت (0.014) وهي اقل من مستوى معنوية 0.05، وتدل هذه النتيجة على رفض الفرضية الفرعية الثانية بمعنى (توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغير واحد او اكثر من متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير LIQUIDITY).

## 2- اختبار فرضيات التأثير

- الفرضية الرئيسية الاولى  $H_{01A}$  (لا يوجد علاقة تأثير داله احصائياً لمتغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات الاداء المالي لمصرف الموصل ) والتي تنفرع الى الفرضيات الاتية:
  - الفرضية الفرعية الاولى  $H_{01A}$  (لا يوجد تأثير معنوي لمتغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي في متغير ROA)
- تم تلخيص نتائج تقدير انموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي(اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير ROA لمصرف (الموصل) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول(40) ادناه.

الجدول(40):نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المدمج لمتغير ROA لمصرف الموصل

التقدير	Sig	R <sup>2</sup>	Adjusted R <sup>2</sup>	F	Sig
$\widehat{\beta}_0$	522.762	0.022	0.41	3.549	0.043
$\widehat{\beta}_1$	-0.972	0.032			
$\widehat{\beta}_2$	-1.789	0.333			
$\widehat{\beta}_3$	0.076	0.959			
$\widehat{\beta}_4$	-0.282	0.089			

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.22

اذ نلاحظ من الجدول(40) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ( $R^2=0.56$ )، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 56% من التغيرات في المتغير المعتمد و المتبقي من التغيرات 44% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي . فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج

معنوياً إذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ( $Sig=0.043$ ) التابعة لاختبار  $F$  قيمتها اكبر من مستوى المعنوية المحدد للاختبار  $\alpha = 0.05$  ، وعليه نرفض الفرضية الفرعية العدمية الاولى ونقبل البديل لها والذي ينص على ( وجود متغير مستقل واحد او اكثر له تأثير معنوي في المتغير المعتمد  $ROA$ ).

اذ نجد ان متغير اسعار النفط بلغت قيمة  $Sig$  له  $0.032$  وهي اقل من مستوى معنوية  $0.05$ ، وهذا يشير الى وجود تأثير معنوياً لمتغير اسعار النفط في المتغير المعتمد  $ROA$  بمقدار  $(-0.972)$ .

- الفرضية الفرعية الثانية  $H_{01B}$  (لا يوجد تأثير معنوي لمتغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي في متغير  $ROE$ )

تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير  $ROE$  لمصرف (الموصل) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها  $Sig$  في الجدول (41) ادناه.

الجدول (41): نتائج تقدير انموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي و  $ROE$  لمصرف الموصل

التقدير	Sig	R <sup>2</sup>	Adjusted R <sup>2</sup>	F	Sig	
$\hat{\beta}_0$	0.227	0.675	0.25	-0.03	0.89	0.501
$\hat{\beta}_1$	0.000	0.791				
$\hat{\beta}_2$	0.001	0.757				
$\hat{\beta}_3$	0.003	0.335				
$\hat{\beta}_4$	0.000	0.679				

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.22

اذ نلاحظ من الجدول (41) ان مقدار معامل التحديد للانموذج بلغت ( $R^2=0.25$ )، وهذا يشير الى ان الانموذج تمكن من تفسير ما مقداره 25% من التغيرات في المتغير المعتمد و المتبقي من التغيرات 75% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي . فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج غير معنوي اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ( $Sig=0.501$ ) التابعة لاختبار  $F$  قيمتها اكبر من مستوى المعنوية المحدد للاختبار  $\alpha = 0.05$  ، وعليه نقبل الفرضية الفرعية العدمية الثانية  $H_{01B}$  والتي تنص على (لا يوجد تأثير معنوي لجميع المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد  $ROE$ ).

- الفرضية الفرعية الثالثة  $H_{01C}$  (لا يوجد تأثير معنوي لمتغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي في متغير  $LIQUIDITY$ )

تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير LIQUIDITY لمصرف (الموصل) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (42) ادناه.

الجدول (42): نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي و LIQUIDITY لمصرف الموصل

التقدير	Sig	R <sup>2</sup>	Adjusted R <sup>2</sup>	F	Sig
$\widehat{\beta}_0$	252.776	0.033	0.70	6.376	0.007
$\widehat{\beta}_1$	-0.424	0.066			
$\widehat{\beta}_2$	-2.703	0.014			
$\widehat{\beta}_3$	-0.066	0.899			
$\widehat{\beta}_4$	-0.094	0.266			

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.22

اذ نلاحظ من الجدول (42) ان مقدار معامل التحديد للانموذج بلغت ( $R^2=0.70$ )، وهذا يشير الى ان الانموذج تمكن من تفسير ما مقداره 70% من التغيرات في المتغير المعتمد و المتبقي من التغيرات 30% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي . فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ( $Sig=0.007$ ) التابعة لاختبار  $F$  قيمتها اقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار  $\alpha = 0.05$  ، وعليه نرفض الفرضية الفرعية العدمية الثالثة  $H_{01C}$  و نقبل الفرض البديل لها والذي ينص على (يوجد تأثيراً معنوياً لواحد او اكثر من المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد LIQUIDITY).

اذ نلاحظ ان متغير التضخم بلغت قيمة  $Sig$  له 0.14 وهي اقل من مستوى معنوية 0.05، وهذا يشير الى وجود تأثير معنوياً لمتغير اسعار النفط في المتغير المعتمد LIQUIDITY بمقدار (-2.703).

#### 7- مصرف الاهلي العراقي

#### أولاً: اختبار فرضيات الارتباط

- الفرضية الرئيسية الأولى ( $H_{01}$ ) ( لا توجد علاقة ارتباط داله احصائياً بين متغيرات مؤشرات الاداء المالي و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف الاهلي العراقي بمستوى معنوية 5%) وتتفرع هذه الفرضية الى ثلاث فرضيات فرعية هي:



- الفرضية الفرعية الاولى ( لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير (ROA

تم تلخيص معاملات الارتباط بين متغيرات الاقتصاد الكلي (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير ROA للمصرف (الاهلي العراقي) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (43) ادناه.

الجدول (43): مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير ROA و متغيرات الاقتصاد الكلي للمصرف الاهلي العراقي

المتغير	متغير ROA	Sig	الدالة
اسعار النفط ( $x_1$ )	0.003	0.992	غير معنوي
الناتج المحلي الاجمالي ( $x_2$ )	-0.40	0.176	غير معنوي
التضخم ( $x_3$ )	0.56	0.046	معنوي
اسعار الصرف ( $x_4$ )	-0.52	0.066	غير معنوي

المصدر : إعداد الباحثة وفقاً لنتائج الحاسوب باستعمال برنامج SPSS v. 22 يتبين من جدول (43) أن هنالك علاقة ارتباط طردية بين المتغيرات (اسعار النفط، التضخم) و متغير ROA، اذ ظهرت غير معنوية للمتغير (اسعار النفط) عند مستوى معنوية 0.05 لكون قيمة Sig لها والبالغة (0.992) وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05، في حين ظهرت العلاقة لمتغير (التضخم) معنوية لكون قيمة Sig له (0.046) اقل من مستوى المعنوية 0.05، ونلاحظ (الناتج المحلي الاجمالي، سعر الصرف) فقد ظهرت علاقتهما مع المتغير ROA عكسية وغير معنوية لكون قيمة Sig لهما (0.066, 0.176) على التوالي اكبر من مستوى معنوية 0.05، وتدل هذه النتيجة على رفض الفرضية الفرعية الاولى وقبول الفرضية البديلة لها **بمعنى** (توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغير واحد او اكثر من متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير (ROA).

- الفرضية الفرعية الثانية ( لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير (ROE

تم تلخيص معاملات الارتباط بين متغيرات الاقتصاد الكلي (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير ROE لمصرف ( الاهلي العراقي) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (44) ادناه.

الجدول (44): مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير ROE و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف الاهلي العراقي

المتغير	ROE	Sig	الدلالة
اسعار النفط ( $x_1$ )	0.32	0.286	غير معنوي
الناتج المحلي الاجمالي ( $x_2$ )	0.14	0.653	غير معنوي
التضخم ( $x_3$ )	-0.39	0.191	غير معنوي
اسعار الصرف ( $x_4$ )	0.29	0.338	غير معنوي

المصدر : إعداد الباحثة وفقاً لنتائج الحاسوب باستعمال برنامج SPSS v. 22 يتبين من جدول (44) أن هنالك علاقة ارتباط طردية بين المتغيرات (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، اسعار الصرف) و متغير ROE، لكنها ظهرت غير معنوية عند مستوى معنوية 0.05 لكون قيمة Sig لها وبالغة (0.286, 0.653, 0.338) على التوالي وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05، في حين ظهرت علاقة المتغير ( التضخم) مع متغير ROE عكسية وغير معنوية بمستوى معنوية 0.05، وتدل هذه النتيجة على قبول فرضية الفرعية الثانية بمعنى ( لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير ROE).

• الفرضية الفرعية الثالثة ( لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير

#### (LIQUIDITY)

تم تلخيص معاملات الارتباط بين متغيرات الاقتصاد الكلي (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير LIQUIDITY لمصرف ( الاهلي العراقي) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (45) ادناه.

الجدول (45): مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير LIQUIDITY و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف الاهلي العراقي

المتغير	متغير LIQUIDITY	Sig	الدلالة
اسعار النفط ( $x_1$ )	-0.25	0.405	غير معنوي
الناتج المحلي الاجمالي ( $x_2$ )	-0.16	0.60	غير معنوي
التضخم ( $x_3$ )	0.71	0.007	معنوي
اسعار الصرف ( $x_4$ )	-0.52	0.067	غير معنوي

المصدر : إعداد الباحثة وفقاً لنتائج الحاسوب باستخدام برنامج SPSS v. 22 يتبين من جدول (45) أن هنالك علاقة ارتباط عكسية بين المتغيرات (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي ، اسعار الصرف) و متغير LIQUIDITY ، اذ ظهرت غير معنوية (Significant) عند مستوى معنوية 0.05 لكون قيمة Sig لها وبالغة (0.067,0.60,0.405) على التوالي وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05، في حين ظهرت علاقة المتغير (التضخم) مع متغير LIQUIDITY طردية معنوية لكون قيمة Sig له (0.007) اقل من 0.05، وتدلل هذه النتيجة على رفض الفرضية الفرعية الثالثة وقبول الفرض البديل لها بمعنى (يوجد لمتغير واحد او اكثر من متغيرات الاقتصاد الكلي علاقة ارتباط دالة احصائياً مع متغير LIQUIDITY).

### ثانياً- اختبار فرضيات التأثير

- الفرضية الرئيسية الاولى  $H_{01A}$  (لا يوجد علاقة تأثير داله احصائياً لمتغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي في ومؤشرات الاداء المالي للمصرف الاهلي العراقي ) والتي تنقرع الى الفرضيات الاتية:
  - الفرضية الفرعية الاولى  $H_{01A}$  (لا يوجد تأثير معنوي لمتغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي في متغير (ROA
- تم تلخيص نتائج تقدير النموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير ROA لمصرف (الاهلي العراقي) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (46) ادناه.

الجدول(46):نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المدمج لمتغير ROA للمصرف الاهلي العراقي

التقدير	Sig	R <sup>2</sup>	Adjusted R <sup>2</sup>	F	Sig	
$\widehat{\beta}_0$	529.544	0.074	0.34	0.10	1.437	0.047
$\widehat{\beta}_1$	0.006	0.992				
$\widehat{\beta}_2$	-3.49	0.176				
$\widehat{\beta}_3$	2.949	0.046				
$\widehat{\beta}_4$	-0.423	0.066				

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.22

اذ نلاحظ من الجدول(46) ان مقدار معامل التحديد للانموذج بلغت ( $R^2=0.34$ )، وهذا يشير الى ان الانموذج تمكن من تفسير ما مقداره 34% من التغيرات في المتغير المعتمد و المتبقي من التغيرات 66% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي . فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ( $Sig=0.047$ ) التابعة لاختبار  $F$  قيمتها اكبر من مستوى المعنوية المحدد للاختبار  $\alpha = 0.05$  ، وعليه نرفض الفرضية الفرعية العدمية الاولى  $H_{01A}$  ونقبل الفرضية البديلة لها والتي تنص على وجود متغير واحد او اكثر من المتغيرات المستقلة له تأثير معنوي في المتغير المعتمد ROA.

اذ يتضح من الجدول(46) للمتغير ( التضخم) علاقة تأثير طردية معنوية في المتغير ROA عند مستوى معنوية 0.05 لكون قيمة Sig له (0.046) اقل من 0.05 ، كما ظهرت معلمة الميل له بلغت (2.949) والتي تنص على ان زيادة وحدة واحدة من متغير التضخم تؤدي الى زيادة متغير ROA بمقدار معلمة الميل.

- الفرضية الفرعية الثانية  $H_{01B}$  (لا يوجد تأثير معنوي لمتغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي في متغير ROE)

تم تلخيص نتائج تقدير انموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي(اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير ROE لمصرف (الاهلي العراقي) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول(47) ادناه.

الجدول(47):نتائج تقدير انموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي و

ROE للمصرف الاهلي العراقي

التقدير	Sig	R <sup>2</sup>	Adjusted R <sup>2</sup>	F	Sig
---------	-----	----------------	-------------------------	---	-----

$\widehat{\beta}_0$	-0.224	0.356	0.24	-0.04	0.858	0.518
$\widehat{\beta}_1$	0.001	0.286				
$\widehat{\beta}_2$	0.001	0.653				
$\widehat{\beta}_3$	-0.002	0.191				
$\widehat{\beta}_4$	0.000	0.338				

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Sps v.22

اذ نلاحظ من الجدول (47) ان مقدار معامل التحديد للانموذج بلغت ( $R^2=0.24$ )، وهذا يشير الى ان الانموذج تمكن من تفسير ما مقداره 24% من التغيرات في المتغير المعتمد و المتبقي من التغيرات 76% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي . فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج غير معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ( $Sig=0.518$ ) التابعة لاختبار  $F$  قيمتها اقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار  $\alpha = 0.05$  ، وعليه نقبل الفرضية الفرعية العدمية الثانية  $H_{0IB}$  ونقبل الفرضية البديلة لها والتي تنص على (لا يوجد تأثيراً لجميع المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد  $ROE$ ).

- الفرضية الفرعية الثالثة  $H_{0IC}$  (لا يوجد تأثير معنوي لمتغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي في متغير

#### (LIQUIDITY

تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير LIQUIDITY لمصرف (الاهلي العراقي) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (48) ادناه.

الجدول (48): نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي و

#### LIQUIDITY للمصرف الاهلي العراقي

التقدير	Sig	$R^2$	Adjusted $R^2$	F	Sig	
$\widehat{\beta}_0$	347.214	0.011	0.62	0.49	4.555	0.021
$\widehat{\beta}_1$	-0.199	0.405				
$\widehat{\beta}_2$	-0.554	0.60				
$\widehat{\beta}_3$	1.855	0.007				
$\widehat{\beta}_4$	-0.179	0.067				

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Sps v.22

اذ نلاحظ من الجدول (48) ان مقدار معامل التحديد للانموذج بلغت ( $R^2=0.62$ )، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 62% من التغيرات في المتغير المعتمد و المتبقي من التغيرات 38% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي . فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ( $Sig=0.021$ ) التابعة لاختبار  $F$  قيمتها اقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار  $\alpha = 0.05$  ، وعليه نرفض الفرضية الفرعية العدمية الثالثة  $H_{01C}$  و نقبل الفرض البديل لها و الذي ينص على وجود متغير واحد او اكثر من المتغيرات المستقلة له تأثير معنوي في المتغير المعتمد  $LIQUIDITY$  .

اذ ظهر المتغير ( التضخم) له تأثير معنوي طردي في المتغير  $LIQUIDITY$  لكون قيمة  $Sig$ . له ( $0.007$ ) اقل من مستوى المعنوية  $0.05$ ، كما بلغ معامل الميل له ( $1.855$ ) والذي يدل على ان زيادة وحدة واحدة في متغير التضخم سيرتفع متغير  $LIQUIDITY$  بمقدار معلمة الميل.

#### 8- المصرف التجاري العراقي

#### أولاً: اختبار فرضيات الارتباط

• الفرضية الرئيسية الأولى ( $H_{01}$ ) ( لا توجد علاقة ارتباط داله احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات الاداء المالي لمصرف التجاري العراقي بمستوى معنوية 5%) وتتفرع هذه الفرضية الى ثلاث فرضيات فرعية هي:

• الفرضية الفرعية الاولى ( لا توجد علاقة ارتباط داله احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير

(ROA

تم تلخيص معاملات الارتباط بين متغيرات الاقتصاد الكلي(اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير ROA لمصرف (التجاري العراقي) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها  $Sig$  في الجدول (49) ادناه.

الجدول (49): مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير ROA و متغيرات الاقتصاد الكلي للمصرف

#### التجاري العراقي

المتغير	متغير ROA	Sig	الدلالة
اسعار النفط ( $x_1$ )	0.36	0.223	غير معنوي

غير معنوي	0.857	0.06	الناتج المحلي الاجمالي (X <sub>2</sub> )
غير معنوي	0.088	-0.49	التضخم (X <sub>3</sub> )
غير معنوي	0.181	0.40	اسعار الصرف (X <sub>4</sub> )

المصدر : إعداد الباحثة وفقاً لنتائج الحاسوب باستعمال برنامج SPSS v. 22  
يتبين من جدول (49) أن هنالك علاقة ارتباط طردية بين المتغيرات (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي ، اسعار الصرف) و متغير ROA، لكنها ظهرت غير معنوية (Significant) عند مستوى معنوية 0.05 لكون قيمة Sig لها والبالغة (0.223,0.857,0.181) على التوالي وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05، في حين ظهرت علاقة المتغير ( التضخم ) مع متغير ROA عكسية وغير معنوية بمستوى عند مستوى معنوية 0.05، وتدلل هذه النتيجة على قبول فرضية الفرعية الاولى بمعنى ( لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير ROA).

• الفرضية الفرعية الثانية ( لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير

(ROE

تم تلخيص معاملات الارتباط بين متغيرات الاقتصاد الكلي (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير ROE لمصرف ( التجاري العراقي) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (50) ادناه.

الجدول (50): مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير ROE و متغيرات الاقتصاد الكلي للمصرف

التجاري العراقي

المتغير	ROE	Sig	الدلالة
اسعار النفط (X <sub>1</sub> )	0.23	0.453	غير معنوي
الناتج المحلي الاجمالي (X <sub>2</sub> )	0.18	0.552	غير معنوي

التضخم (X <sub>3</sub> )	-0.35	0.242	غير معنوي
اسعار الصرف (X <sub>4</sub> )	0.53	0.066	غير معنوي

المصدر : إعداد الباحثة وفقاً لنتائج الحاسوب باستعمال برنامج SPSS v. 22 يتبين من جدول (50) أن هنالك علاقة ارتباط طردية بين المتغيرات (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي ، اسعار الصرف) و متغير ROE، لكنها ظهرت غير معنوية (Significant) عند مستوى معنوية 0.05 ، لكون قيمة Sig لها والبالغة (0.066,0.552,0.453) على التوالي وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05، في حين ظهرت علاقة المتغير ( التضخم ) مع متغير ROE عكسية وغير معنوية بمستوى عند مستوى معنوية 0.05، وتدل هذه النتيجة على قبول فرضية الفرعية الاولى بمعنى ( لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير ROE).

• الفرضية الفرعية الثالثة ( لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير

#### (LIQUIDITY)

تم تلخيص معاملات الارتباط بين متغيرات الاقتصاد الكلي (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير LIQUIDITY لمصرف (التجاري العراقي) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (51) ادناه.

الجدول (51): مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير LIQUIDITY و متغيرات الاقتصاد الكلي للمصرف التجاري العراقي

المتغير	متغير LIQUIDITY	Sig	الدالة
اسعار النفط (X <sub>1</sub> )	0.35	0.241	غير معنوي
الناتج المحلي الاجمالي (X <sub>2</sub> )	-0.22	0.469	غير معنوي
التضخم (X <sub>3</sub> )	-0.34	0.262	غير معنوي
اسعار الصرف (X <sub>4</sub> )	0.17	0.589	غير معنوي

المصدر : إعداد الباحثة وفقاً لنتائج الحاسوب باستعمال برنامج SPSS v. 22



يتبين من جدول (51) أن هنالك علاقة ارتباط طردية بين المتغيرات (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي ، اسعار الصرف) و متغير LIQUIDITY ، لكنها ظهرت غير معنوية (Significant) عند مستوى معنوية 0.05 لكون قيمة Sig. لها والبالغة (0.589,0.469,0.241) على التوالي وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05، في حين ظهرت علاقة المتغير ( التضخم) مع متغير LIQUIDITY عكسية وغير معنوية بمستوى عند مستوى معنوية 0.05، وتدل هذه النتيجة على قبول فرضية الفرعية الثالثة بمعنى ( لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير LIQUIDITY).

## 2- اختبار فرضيات التأثير

- الفرضية الرئيسة الاولى H<sub>01A</sub> (لا يوجد علاقة تأثير داله احصائياً لمتغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي في الاداء المالي للمصرف التجاري العراقي ) والتي تنفرع الى الفرضيات الاتية:
  - الفرضية الفرعية الاولى H<sub>01A</sub> (لا يوجد تأثير معنوي لمتغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي في متغير (ROA
- تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير ROA لمصرف (التجاري العراقي) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (52) ادناه.

الجدول (52): نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المدمج لمتغير ROA لمصرف التجاري العراقي

التقدير	Sig	R <sup>2</sup>	Adjusted R <sup>2</sup>	F	Sig	
$\widehat{\beta}_0$	-13.597	0.239	0.37	0.14	1.588	0.246
$\widehat{\beta}_1$	0.028	0.223				
$\widehat{\beta}_2$	0.018	0.857				
$\widehat{\beta}_3$	-0.10	0.088				
$\widehat{\beta}_4$	0.012	0.181				

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.22

اذ نلاحظ من الجدول (52) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ( $R^2=0.37$ )، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقدار 37% من التغيرات في المتغير المعتمد و المتبقي من التغيرات 63% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي . فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج غير معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ( $Sig=0.246$ ) التابعة لاختبار  $F$  قيمتها اكبر من مستوى

المعنوية المحدد للاختبار  $\alpha = 0.05$  ، وعليه نقبل الفرضية الفرعية العدمية الاولى  $H_{0IA}$  والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة لا يوجد لها تأثير في المتغير المعتمد  $ROA$ .

- الفرضية الفرعية الثانية  $H_{0IB}$  (لا يوجد تأثير معنوي لمتغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي في متغير (ROE

تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير ROE لمصرف (التجاري العراقي) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (53) ادناه.

الجدول (53): نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي و  $ROE$  لمصرف التجاري العراقي

التقدير	Sig	R <sup>2</sup>	Adjusted R <sup>2</sup>	F	Sig	
$\widehat{\beta}_0$	-0.711	0.09	0.36	0.12	1.516	0.264
$\widehat{\beta}_1$	0.001	0.453				
$\widehat{\beta}_2$	0.002	0.552				
$\widehat{\beta}_3$	-0.002	0.242				
$\widehat{\beta}_4$	0.001	0.066				

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.22

اذ نلاحظ من الجدول (53) ان مقدار معامل التحديد للانموذج بلغت ( $R^2=0.36$ )، وهذا يشير الى ان الانموذج تمكن من تفسير ما مقداره 36% من التغيرات في المتغير المعتمد و المتبقي من التغيرات 64% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي . فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج غير معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ( $Sig=0.264$ ) التابعة لاختبار  $F$  قيمتها اكبر من مستوى المعنوية المحدد للاختبار  $\alpha = 0.05$  ، وعليه نقبل الفرضية الفرعية العدمية الثانية  $H_{0IB}$  ونقبل الفرضية البديلة لها والتي تنص على (لا يوجد تأثيراً لاجميع المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد  $ROE$ ).

- الفرضية الفرعية الثالثة  $H_{0IC}$  (لا يوجد تأثير معنوي لمتغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي في متغير

(LIQUIDITY

تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير LIQUIDITY لمصرف (التجاري العراقي) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (54) ادناه.

الجدول (54): نتائج تقدير انموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي و LIQUIDITY لمصرف التجاري العراقي

التقدير	Sig	R <sup>2</sup>	Adjusted R <sup>2</sup>	F	Sig
$\hat{\beta}_0$	-99.689	0.718	0.40	1.803	0.199
$\hat{\beta}_1$	0.617	0.241			
$\hat{\beta}_2$	-1.815	0.469			
$\hat{\beta}_3$	-1.554	0.262			
$\hat{\beta}_4$	0.116	0.589			

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.22

اذ نلاحظ من الجدول (54) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ( $R^2=0.40$ )، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 40% من التغيرات في المتغير المعتمد و المتبقي من التغيرات 60% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي . فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج غير معنويًا اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ( $Sig=0.199$ ) التابعة لاختبار  $F$  قيمتها اكبر من مستوى المعنوية المحدد للاختبار  $\alpha = 0.05$  ، وعليه نقبل الفرضية الفرعية العدمية الثالثة  $H_{0IC}$  والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة لا يوجد لها تأثير في المتغير المعتمد LIQUIDITY .

### 9- مصرف الخليج التجاري

#### اولاً: اختبار فرضيات الارتباط

- الفرضية الرئيسية الأولى ( $H_{01}$ ) ( لا توجد علاقة ارتباط داله احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات الاداء المالي لمصرف الخليج التجاري بمستوى معنوية 5%)

وتتفرع هذه الفرضية الى ثلاث فرضيات فرعية هي:

- الفرضية الفرعية الاولى ( لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير

(ROA

تم تلخيص معاملات الارتباط بين متغيرات الاقتصاد الكلي (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير ROA لمصرف (الخليج التجاري) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (55) ادناه.

الجدول (55): مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير ROA و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف الخليج التجاري

المتغير	متغير ROA	Sig	الدالة
اسعار النفط ( $X_1$ )	0.78	0.002	معنوي
الناتج المحلي الاجمالي ( $X_2$ )	0.31	0.308	غير معنوي
التضخم ( $X_3$ )	0.03	0.916	غير معنوي
اسعار الصرف ( $X_4$ )	0.21	0.493	غير معنوي

المصدر : إعداد الباحثة وفقا لنتائج الحاسوب باستعمال برنامج SPSS v. 22 يتبين من جدول (55) أن هنالك علاقة ارتباط طردية بين المتغيرات (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير ROA، اذ ظهرت غير معنوية (Significant) للمتغيرات (الناتج المحلي الاجمالي، التضخم ، سعر الصرف ) عند مستوى معنوية 0.05 لكون قيمة Sig لها والبالغة (0.493, 0.916, 0.308) على التوالي وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05، في حين ظهرت العلاقة لمتغير (سعر النفط) معنوية لكون قيمة Sig له (0.002) اقل من مستوى المعنوية 0.05، وتدل هذه النتيجة على رفض الفرضية الفرعية الاولى وقبول الفرضية البديلة لها بمعنى (توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغير واحد او اكثر من متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير ROA).

• الفرضية الفرعية الثانية) لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير

(ROE

تم تلخيص معاملات الارتباط بين متغيرات الاقتصاد الكلي (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير ROE لمصرف (الخليج التجاري) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (56) ادناه.

جدول (56): مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير ROE و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف

الخليج التجاري

المتغير	ROE	Sig	الدالة
اسعار النفط ( $x_1$ )	0.42	0.149	غير معنوي
الناتج المحلي الاجمالي ( $x_2$ )	0.25	0.415	غير معنوي
التضخم ( $x_3$ )	-0.002	0.994	غير معنوي
اسعار الصرف ( $x_4$ )	0.13	0.664	غير معنوي

المصدر : إعداد الباحثة وفقاً لنتائج الحاسوب باستعمال برنامج SPSS v. 22 يتبين من جدول (56) أن هنالك علاقة ارتباط طردية بين المتغيرات (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، اسعار الصرف) و متغير ROE، لكنها ظهرت غير معنوية (Significant) عند مستوى معنوية 0.05 لكون قيمة Sig لها وبالغة (0.664,0.415,0.149) على التوالي وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05 ، في حين ظهرت علاقة المتغير ( التضخم) مع متغير ROE عكسية و غير معنوية بمستوى عند مستوى معنوية 0.05، وتدلل هذه النتيجة على قبول فرضية الفرعية الثانية بمعنى ( لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير ROE).

• الفرضية الفرعية الثالثة ( لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير

(LIQUIDITY)

تم تلخيص معاملات الارتباط بين متغيرات الاقتصاد الكلي (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير LIQUIDITY لمصرف (الخليج التجاري) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (57) ادناه.

الجدول (57): مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير LIQUIDITY و متغيرات الاقتصاد الكلي

لمصرف الخليج التجاري

المتغير	متغير LIQUIDITY	Sig	الدالة

غير معنوي	0.962	-0.02	اسعار النفط ( $x_1$ )
غير معنوي	0.460	-0.23	الناتج المحلي الاجمالي ( $x_2$ )
غير معنوي	0.318	-0.30	التضخم ( $x_3$ )
غير معنوي	0.219	0.366	اسعار الصرف ( $x_4$ )

المصدر : إعداد الباحثة وفقا لنتائج الحاسوب باستعمال برنامج SPSS v. 22  
يتبين من جدول (57) أن هنالك علاقة ارتباط عكسية بين المتغيرات (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي ، التضخم) و متغير LIQUIDITY ، اذ ظهرت غير معنوية (Significant) عند مستوى معنوية 0.05 لكون قيمة Sig لها وبالبالغة (0.318,0.460,0.962) على التوالي وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05 ، في حين ظهرت علاقة المتغير (اسعار الصرف) مع متغير LIQUIDITY طردية و غير معنوية لكون قيمة Sig له (0.219) اكبر من 0.05، وتدل هذه النتيجة على قبول الفرضية الفرعية الثالثة بالمعنى (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير LIQUIDITY).

## 2- اختبار فرضيات التأثير

- الفرضية الرئيسية الاولى  $H_{01A}$  (لا يوجد علاقة تأثير داله احصائياً لمتغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي في مؤشرات الاداء المالي للمصرف الخليج التجاري ) والتي تنفرع الى الفرضيات الاتية:  
- الفرضية الفرعية الاولى  $H_{01A}$  (لا يوجد تأثير معنوي لمتغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي في متغير (ROA  
تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي(اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير ROA لمصرف (الخليج التجاري) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول(58) ادناه.

الجدول(58):نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المدمج لمتغير ROA لمصرف الخليج التجاري

التقدير	Sig	R <sup>2</sup>	Adjusted R <sup>2</sup>	F	Sig
$\widehat{\beta}_0$	-10.079	0.377		6.316	0.007
$\widehat{\beta}_1$	0.083	0.002			

$\widehat{\beta}_2$	0.097	0.308	0.70	0.59		
$\widehat{\beta}_3$	0.005	0.916				
$\widehat{\beta}_4$	0.006	0.493				

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.22

اذ نلاحظ من الجدول (58) ان مقدار معامل التحديد للانموذج بلغت ( $R^2=0.70$ )، وهذا يشير الى ان الانموذج تمكن من تفسير ما مقداره 70% من التغيرات في المتغير المعتمد و المتبقي من التغيرات 30% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي . فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ( $Sig=0.007$ ) التابعة لاختبار  $F$  قيمتها اكبر من مستوى المعنوية المحدد للاختبار  $\alpha = 0.05$  ، وعليه نرفض الفرضية الفرعية العدمية الاولى  $H_{0IA}$  ونقبل الفرضية البديلة لها والتي تنص على وجود متغير واحد او اكثر من المتغيرات المستقلة له تأثير

معنوي في المتغير المعتمد  $ROA$ .

اذ يتضح من الجدول (58) للمتغير ( اسعار النفط) علاقة تأثير طردية معنوية في المتغير  $ROA$  عند مستوى معنوية 0.05 لكون قيمة  $Sig$  له (0.002) اقل من 0.05، كما ظهرت معلمة الميل له بلغت (0.083) والتي تنص على ان زيادة وحدة واحدة من متغير اسعار النفط تؤدي الى زيادة متغير  $ROA$  بمقدار معلمة الميل.

- الفرضية الفرعية الثانية  $H_{0IB}$  (لا يوجد تأثير معنوي لمتغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي في متغير  $ROE$ )

تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير  $ROE$  لمصرف (الخليج التجاري) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها  $Sig$  في الجدول (59) ادناه.

الجدول (59): نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي و

$ROE$  لمصرف الخليج التجاري

التقدير	Sig	$R^2$	Adjusted $R^2$	F	Sig
$\widehat{\beta}_0$	-0.304	0.622			
$\widehat{\beta}_1$	0.002	0.149		1.199	0.365
$\widehat{\beta}_2$	0.005	0.415	0.05		

$\widehat{\beta}_3$	0.000	0.994	0.30			
$\widehat{\beta}_4$	0.000	0.664				

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.22

اذ نلاحظ من الجدول (59) ان مقدار معامل التحديد للانموذج بلغت ( $R^2=0.30$ )، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 30% من التغيرات في المتغير المعتمد و المتبقي من التغيرات 70% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي . فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج غير معنويًا اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ( $Sig=0.365$ ) التابعة لاختبار  $F$  قيمتها اقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار  $\alpha = 0.05$  ، وعليه نقبل الفرضية الفرعية العدمية الثانية  $H_{01B}$  التي تنص على (لا يوجد تأثيراً لجميع المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد  $ROE$ ).

- الفرضية الفرعية الثالثة  $H_{01C}$  (لا يوجد تأثير معنوي لمتغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي في متغير (LIQUIDITY

تم تلخيص نتائج تقدير انموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير LIQUIDITY لمصرف (الخليج التجاري) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (60) ادناه.

الجدول (60): نتائج تقدير انموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي و

LIQUIDITY لمصرف الخليج التجاري

التقدير	Sig	$R^2$	Adjusted $R^2$	F	Sig
$\widehat{\beta}_0$	-136.83	0.450	0.45	2.218	0.143
$\widehat{\beta}_1$	-0.017	0.962			
$\widehat{\beta}_2$	-1.204	0.460			
$\widehat{\beta}_3$	-0.892	0.318			
$\widehat{\beta}_4$	0.176	0.219			

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.22



اذ نلاحظ من الجدول (60) ان مقدار معامل التحديد للانموذج بلغت ( $R^2=0.45$ )، وهذا يشير الى ان الانموذج تمكن من تفسير ما مقداره 45% من التغيرات في المتغير المعتمد و المتبقي من التغيرات 65% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي . فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج غير معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ( $Sig=0.134$ ) التابعة لاختبار  $F$  قيمتها اكبر من مستوى المعنوية المحدد للاختبار  $\alpha = 0.05$  ، وعليه نقبل الفرضية الفرعية العدمية الثالثة  $H_{01C}$  و التي تنص على عدم وجود تأثيراً للمتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد  $LIQUIDITY$  .

### 10- مصرف المتحد للإستثمار

#### أولاً: اختبار فرضيات الارتباط

• الفرضية الرئيسية الأولى ( $H_{01}$ ) ( لا توجد علاقة ارتباط داله احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات الاداء المالي لمصرف المتحد للإستثمار بمستوى معنوية 5%)  
وتتفرع هذه الفرضية الى ثلاث فرضيات فرعية هي:

• الفرضية الفرعية الاولى ( لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير (ROA

تم تلخيص معاملات الارتباط بين متغيرات الاقتصاد الكلي(اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير ROA لمصرف (المتحد للإستثمار) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول(61) ادناه.

الجدول(61): مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير ROA و متغيرات الاقتصاد الكلي للمصرف المتحد للإستثمار

المتغير	متغير ROA	Sig	الدلالة
اسعار النفط( $x_1$ )	0.57	0.044	معنوي
الناتج المحلي الاجمالي( $x_2$ )	0.22	0.465	غير معنوي
التضخم ( $x_3$ )	0.01	0.973	غير معنوي
اسعار الصرف( $x_4$ )	0.17	0.586	غير معنوي

المصدر : إعداد الباحثة وفقاً لنتائج الحاسوب باستعمال برنامج SPSS v. 22

يتبين من جدول (61) أن هنالك علاقة ارتباط طردية بين المتغيرات (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير ROA، اذ ظهرت غير معنوية (Significant) للمتغيرات ( الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) عند مستوى معنوية 0.05 لكون قيمة Sig. لها وبالغة (0.586,0.973,0.465) على التوالي وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05، في حين ظهرت العلاقة لمتغير (اسعار النفط) معنوية لكون قيمة Sig. له (0.044) اقل من مستوى المعنوية 0.05، وتدل هذه النتيجة على رفض الفرضية الفرعية الاولى وقبول الفرضية البديلة لها بمعنى (توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً لمتغير واحد او اكثر من متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير ROA).

- الفرضية الفرعية الثانية) لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير (ROE)

تم تلخيص معاملات الارتباط بين متغيرات الاقتصاد الكلي(اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير ROE لمصرف ( المتحد للإستثمار) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول(62) ادناه.

الجدول(62):مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير ROE و متغيرات الاقتصاد الكلي لمصرف المتحد للإستثمار

المتغير	ROE	Sig	الدالة
اسعار النفط( $x_1$ )	-0.38	0.201	غير معنوي
الناتج المحلي الاجمالي( $x_2$ )	0.11	0.729	غير معنوي
التضخم ( $x_3$ )	-0.28	0.349	غير معنوي
اسعار الصرف( $x_4$ )	0.15	0.63	غير معنوي

المصدر : إعداد الباحثة وفقاً لنتائج الحاسوب باستعمال برنامج SPSS v. 22 يتبين من جدول (62) أن هنالك علاقة ارتباط طردية بين المتغيرات (الناتج المحلي الاجمالي، اسعار الصرف) و متغير ROE، لكنها ظهرت غير معنوية (Significant) عند مستوى معنوية 0.05 لكون قيمة Sig. لها وبالغة (0.63,0.729) على التوالي وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05، في حين ظهرت

العلاقة للمتغيرات ( اسعار النفط، التضخم) عكسية وغير معنوية لكون قيمة Sig. لها اكبر من مستوى معنوية 0.05، وتدل هذه النتيجة على قبول فرضية الفرعية الثانية بمعنى ( لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير ROE).

• الفرضية الفرعية الثالثة ( لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير

### (LIQUIDITY

تم تلخيص معاملات الارتباط بين متغيرات الاقتصاد الكلي(اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير LIQUIDITY لمصرف (المتحد للإستثمار) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول(63) ادناه.

الجدول(63):مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغير LIQUIDITY و متغيرات الاقتصاد الكلي

#### المتحد للإستثمار

المتغير	متغير LIQUIDITY	Sig	الدلالة
اسعار النفط( $x_1$ )	-0.05	0.862	غير معنوي
الناتج المحلي الاجمالي( $x_2$ )	0.36	0.232	غير معنوي
التضخم ( $x_3$ )	0.35	0.241	غير معنوي
اسعار الصرف( $x_4$ )	0.07	0.819	غير معنوي

المصدر : إعداد الباحثة وفقاً لنتائج الحاسوب باستعمال برنامج SPSS v. 22 يتبين من جدول (63) أن هنالك علاقة ارتباط طردية بين المتغيرات (الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير LIQUIDITY ، اذ ظهرت غير معنوية (Significant) عند مستوى معنوية 0.05 لكون قيمة Sig. لها والبالغة (0.819,0.241,0.232) على التوالي وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05، في حين ظهرت علاقة المتغير ( اسعار النفط) عكسية وغير معنوية لكون Sig. له اكبر من 0.05، وتدل هذه النتيجة على قبول الفرضية الفرعية الثالثة بمعنى (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير LIQUIDITY).

2- اختبار فرضيات التأثير

- الفرضية الرئيسية الاولى  $H_{01A}$  (لا يوجد علاقة تأثير داله احصائياً لمتغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي في مؤشرات الاداء المالي لمصرف المتحد للإستثمار ) والتي تنفرع الى الفرضيات الاتية:
- الفرضية الفرعية الاولى  $H_{01A}$  (لا يوجد تأثير معنوي لمتغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي في متغير (ROA

تم تلخيص نتائج تقدير انموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير ROA لمصرف (المتحد للإستثمار) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (64) ادناه.

الجدول (64): نتائج تقدير انموذج الانحدار الخطي المدمج للمتغير ROA للمصرف المتحد للإستثمار

التقدير	Sig	R <sup>2</sup>	Adjusted R <sup>2</sup>	F	Sig	
$\widehat{\beta}_0$	-11.384	0.496	0.42	0.20	1.987	0.048
$\widehat{\beta}_1$	0.074	0.044				
$\widehat{\beta}_2$	0.11	0.465				
$\widehat{\beta}_3$	0.003	0.973				
$\widehat{\beta}_4$	0.007	0.586				

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.22

اذ نلاحظ من الجدول (64) ان مقدار معامل التحديد للانموذج بلغت ( $R^2=0.42$ )، وهذا يشير الى ان الانموذج تمكن من تفسير ما مقداره 42% من التغيرات في المتغير المعتمد و المتبقي من التغيرات 68% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي . فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ( $Sig=0.048$ ) التابعة لاختبار  $F$  قيمتها اقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار  $\alpha = 0.05$  ، وعليه نرفض الفرضية الفرعية العدمية الاولى  $H_{01A}$  و نقبل الفرضية البديلة لها والتي تنص على وجود تأثير لوحد او اكثر من المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد ROA.

اذ يتضح من الجدول (64) ان للمتغير (اسعار النفط) علاقة تأثير طردية معنوية في المتغير ROA لكون قيمة Sig له (0.044) اقل من مستوى معنوية 0.05، اي عند زيادة وحدة واحدة من المتغير (اسعار النفط) ستزداد قيمة المتغير ROA بمقدار معلمة الميل البالغة (0.074).

- الفرضية الفرعية الثانية  $H_{01B}$  (لا يوجد تأثير معنوي لمتغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي في متغير (ROE

تم تلخيص نتائج تقدير انحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير ROE للمصرف (المتحد للإستثمار) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (65) ادناه.

الجدول (65): نتائج تقدير انحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي و ROE لمصرف المتحد للإستثمار

التقدير	Sig	R <sup>2</sup>	Adjusted R <sup>2</sup>	F	Sig	
$\widehat{\beta}_0$	-0.885	0.861	0.28	0.01	1.049	0.426
$\widehat{\beta}_1$	-0.014	0.201				
$\widehat{\beta}_2$	0.016	0.729				
$\widehat{\beta}_3$	-0.024	0.349				
$\widehat{\beta}_4$	0.002	0.630				

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.22

اذ نلاحظ من الجدول (65) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ( $R^2=0.28$ )، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 28% من التغيرات في المتغير المعتمد و المتبقي من التغيرات 72% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي . فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج غير معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ( $Sig=0.426$ ) التابعة لاختبار  $F$  قيمتها اكبر من مستوى المعنوية المحدد للاختبار  $\alpha = 0.05$  ، و عليه نقبل الفرضية الفرعية العدمية الثانية  $H_{01B}$  التي تنص على (لا يوجد تأثيراً لجميع المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد (ROE).

- الفرضية الفرعية الثالثة  $H_{01C}$  (لا يوجد تأثير معنوي لمتغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي في متغير (LIQUIDITY

تم تلخيص نتائج تقدير انحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي (اسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الصرف) و متغير LIQUIDITY لمصرف (المتحد للإستثمار) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (66) ادناه.

الجدول (66): نتائج تقديراً نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الكلي و *LIQUIDITY* لمصرف المتحد للإستثمار

التقدير	Sig	R <sup>2</sup>	Adjusted R <sup>2</sup>	F	Sig	
$\widehat{\beta}_0$	-9.735	0.976	0.56	0.40	3.517	0.055
$\widehat{\beta}_1$	-0.082	0.862				
$\widehat{\beta}_2$	2.586	0.232				
$\widehat{\beta}_3$	1.378	0.241				
$\widehat{\beta}_4$	0.041	0.819				

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.22

اذ نلاحظ من الجدول (66) ان مقدار معامل التحديد للانموذج بلغ ( $R^2=0.56$ )، وهذا يشير الى ان الانموذج تمكن من تفسير ما مقداره 56% من التغيرات في المتغير المعتمد و المتبقي من التغيرات 44% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي . فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج غير معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ( $Sig=0.055$ ) التابعة لاختبار  $F$  قيمتها اكبر من مستوى المعنوية المحدد للاختبار  $\alpha = 0.05$  ، وعليه نقبل الفرضية الفرعية العدمية الثالثة  $H_{0IC}$  و التي تنص على عدم وجود تأثير للمتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد *LIQUIDITY* .

# الفصل الرابع

## الاستنتاجات والتوصيات

- أولاً: الاستنتاجات
- ثانياً: التوصيات

الاستنتاجات والتوصيات

يتناول هذا المبحث اهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الباحثة من الجانب التطبيقي  
استناداً لنتائج التحليل الإحصائي للبيانات وكما يلي:

## أولاً: الاستنتاجات:

1- اظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة ارتباط دالة احصائياً ما بين التضخم والسيولة فقط. تقدر بـ (-0.525) وهي علاقة عكسية متوسطة بمستوى معنوية بلغ (0.037) ، اما بقية المؤشرات فإنها تضمنت علاقات ارتباط بعضها موجب وبعضها سالب ولكنها غير معنوية. لذا نقبل الفرضية الرئيسية الأولى الصفرية القائلة (لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين مؤشرات الاداء المالي ومؤشرات الاقتصاد الكلي بمستوى معنوية 5% للمصارف عينة الدراسة للمدة 2005-2020).

2- اظهرت نتائج التحليل الاحصائي عدم وجود علاقة تأثير دالة احصائياً بين مؤشرات الاداء المالي ومؤشرات الاقتصاد الكلي بمستوى معنوية 5% للمصارف عينة الدراسة للفترة 2005-2020. لذا نقبل الفرضية الرئيسية الثانية الصفرية القائلة (لا توجد علاقة تأثير دالة احصائياً بين مؤشرات الاداء المالي ومؤشرات الاقتصاد الكلي بمستوى معنوية 5% للمصارف عينة الدراسة للمدة 2005-2020).

3- أظهرت نتائج التحليل المالي ان الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة يستمر بالضعف فقد حققت جميع المصارف نسب سالبة في سنوات مختلفة ، وهذا يعني عدم تحقيق ربحية كافية تناسب مع مستوى مخاطر الائتمان والاستثمار لأصحاب المصالح والمستثمرين. وكذلك عدم توفير سيولة مصرفية كافية. 4- أظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة ارتباط دالة احصائياً بين أسعار النفط ومؤشر (ROA) لمصرف الخليج التجاري فقط

5- أظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة تأثير دالة احصائياً بين أسعار النفط ومؤشر (ROA) لمصرف الخليج التجاري ومصرف المتحد للإستثمار. 1. أظهرت نتائج التحليل تفاوت التضخم بنسب كبيرة جداً من سنة لأخرى وهذا يعني قصور الجهات القائمة على السياسة النقدية وعدم اتباع أسلوب التضخم المستهدف.



- 6- أظهرت نتائج التحليل المالي ان الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة يتسم بالضعف، وهذا يعني عدم تحقيق ربحية وسيولة كافية تتناسب ومستوى المخاطر التي تتحملها المصارف.
- 7- أظهرت نتائج تحليل الاحصائي وجود علاقة ارتباط طردية دالة احصائياً بين التضخم ومؤشر ROE لمصرف الشرق الأوسط.
- 8- أظهرت نتائج تحليل الاحصائي وجود علاقة ارتباط طردية دالة احصائياً بين التضخم ومؤشر LIQ لمصرف الأهلي العراقي.
- 9- أظهرت نتائج تحليل الاحصائي وجود علاقة ارتباط عكسية دالة احصائياً بين التضخم ومؤشر ROA لمصرف سومر.
- 10- أظهرت نتائج التحليل الاحصائي لا توجد علاقة تأثير دالة احصائياً بين التضخم وبين جميع مؤشرات الأداء المالي مصرف الشرق الأوسط.
- 11- أظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة تأثير دالة احصائياً بين التضخم وبين مؤشر LIQ لمصرفي سومر والأهلي العراقي اما بالنسبة لمؤشري ROE , ROA , فلا توجد علاقة تأثير دالة احصائياً.
- 12- اظهرت نتائج التحليل الاحصائي ان اسعار الصرف ليس لها تأثير على مؤشرات الاداء المالي

### ثانياً: التوصيات:

في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل اليها توصي الباحثة بما يلي:

- 1- ضرورة قيام الحكومة بدعم القطاع الصناعي لغرض زيادة الناتج المحلي الإجمالي ومنه زيادة نصيب الفرد من صافي الدخل الامر الذي ينعكس ايجاباً على زيادة معدل الاستثمار والادخار في القطاع المصرفي ومن ثمّ زيادة ربحية المصارف عينة الدراسة.
- 2- ضرورة قيام الحكومة بتطبيق نظام استهداف التضخم وتسعير المنتجات والخدمات لغرض السيطرة على التضخم وجعله بنسب مقبولة الامر الذي يحد من الآثار السلبية للتضخم الذي ينتج عنه ارتفاع الدخل المخصص للاستهلاك من موازنات الاسر والشركات وبالتالي تقليل قدرتها على الادخار والاستثمار مستقبلاً.
- 3- توصي الباحثة الباحثين المهتمين بموضوعات الاقتصاد الكلي والأداء المالي دراسة متغيرات الاقتصاد الكلي مع متغيرات الأداء الأخرى وعلى حجم عينة اكبر ومدة زمنية أطول ، واستخدام أساليب إحصائية أخرى ، أملاً في الحصول على نتائج ايجابية.
- 4- ضرورة تطبيق المصارف عينة الدراسة لوائح لجنة بازل للرقابة المصرفية لضمان تحقيق على الأقل الحد الأدنى من مؤشرات السلامة المالية وتحسين مؤشرات (الربحية) لتشجيع المستثمرين للاستثمار بالمصارف عينة الدراسة واستمرار إدراجها في سوق العراق للأوراق المالية.
- 5- ضرورة توفير نسب كافية من السيولة لمواجهة حالات السحب المفاجئ.
- 6- توصي الباحثة الباحثين المهتمين بدراسة وتحليل العلاقة بين أسعار النفط والأداء المالي للقطاع المصرفي باستخدام مؤشرات الأداء الأخرى بالإضافة للمؤشرات الحالية بالتطبيق على القطاع المصرفي العراقي ككل واستخدام طرق اختبار وتحليل أخرى ضرورة تطبيق الجهات المسؤولة عن السياسات النقدية لأسلوب التضخم المستهدف بغرض التحكم بنسب التضخم كلما اقتضت الحاجة والتزام السلطة النقدية صراحةً بتحقيق تضخم مستهدف في الأجل القصير.
- 7- ضرورة استخدام السياسة الانكماشية بين فترة وأخرى لسحب كتلة النقد الفائض في الاقتصاد.
- 8- ضرورة تشكيل لجان حكومية مهمتها مراقبة النسب المالية والأداء المالي للقطاع المصرفي واعداد تقارير بها لبيان نقاط القوة والضعف في القطاع المصرفي ومعالجة نقاط الضعف.
- 9- على إدارات المصارف عينة الدراسة العمل على تحقيق التوازن بين هدفي الربحية والسيولة.

- 10- على إدارات المصارف عينة الدراسة التي تعاني من نسب سيولة مرتفعة استغلال فوائض السيولة وتوجيهها نحو الاستثمارات المرعبة.
- 11- توصي الباحثة الباحثين المهتمين بدراسة وتحليل العلاقة بين التضخم والأداء المالي المصرفي باستخدام مؤشرات الأداء الأخرى كنسب الملاءة المالية ونسب التوظيف بالإضافة للمؤشرات الحالية وتطبيقها على القطاع المصرفي العراقي ككل واستخدام نماذج تحليلية أخرى.

# المصادر

المصادر

أولاً: القرآن الكريمثانياً: النشرات والتقارير :

1. التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة ، سوق العراق الاوراق المالية للمدة من 2005-2020
2. المصرف المركزي العراقي، المديرية العامة للأبحاث ، مجاميع احصائية لسنوات متعددة .
3. جمهورية العراق وزارة المالية ، دائرة المحاسبة ، دائرة الموازنة العامة العراق، 2020 .
4. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء، تطور الارقام القياسية لاسعار المستهلك ، سنوات متعددة .
5. التقارير السنوية لمنظمة OPEC.

ثالثاً: المصادر العربية:

## أ- الكتب

1. بوخاري ، لحو موسى ، سياسات الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية - دراسة تحليلية وقياسية للآثار الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية ، الطبعة الاولى ، بيروت- لبنان 2010.
2. التنير ، سمير ، التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا ، دار المنهل ، بيروت - لبنان، 2007.
3. الحسنوي ، كريم مهدي ، مبادئ علم الاقتصاد ، جامعة بغداد ، العراق، 1989.
4. الحصري ، طارق فاروق ، الاقتصاد الدولي ، المكتبة الحصرية للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى، مصر ، 2010 .
5. الخطيب ، محمد محمود ، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة ، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن ، 2010.
6. خلف ، فليح حسن ، التمويل الدولي ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ، عمان- الاردن ، 2004 .
7. الخولي ، سيد فتحي احمد، اقتصاد النفط: الموارد والبيئة والطاقة ، حوار زم، جدة ، المملكة العربية السعودية 2014.
8. الدوري ، محمد احمد ، مبادئ اقتصاد البترول ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، العراق ، 1988.

9. رجب ، وضاح نجيب ، التضخم والكساد والاسباب وفق مبادئ الاقتصاد الاسلامي ، طبعة 1 ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، عمان، 2010.
10. رسن ،سالم عبد الحسن ،اقتصاديات النفط ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل – العراق، 1994.
11. رسن ،سالم عبد الحسن ،اقتصاديات النفط ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل – العراق، 1999.
12. الزبيدي ، حمزة محمود ، التحليل المالي لأغراض تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل ، الطبعة الثانية ، دار الوراق للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، 2011.
13. ساملون ،بول ،الاقتصاد ،ترجمة هاشم عبد الله ،الدار الاهلية للنشر والتوزيع ،عمان ط1، 2003.
14. السماك ، محمد ازهر ، باشا ، زكريا ، دراسات في اقتصاد النفط : السياسة النفطية ، الطبعة الاولى ، 1980 .
15. سيلتر ، روبرت ، سلطة النفط والتحول في ميزان القوى العالمية ، ط1، ترجمة فتحي خضر ، دار هنداوي 2016.
16. شكري ،ماهر كنج ومروان عوض ، "المالية الدولية ،العملات الاجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق" ، الطبعة الاولى ، معهد الدراسات المصرفية ، عمان ،الاردن ،2004.
17. الشماع ، خليل محمد حسن و حمود ، خضير كاظم ، نظرية المنظمة ، الطبعة الثالثة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان – الأردن ، 2007.
18. الصخري ،عمر ، تحليل الاقتصاد الكلي ،الديوان الوطنية للمطبوعات الجامعية ،الجزائر، 1990.
19. صديق محمد عفيفي (2003) تسويق البترول ،مصر :مكتبة عين الشمس
20. عبادة ،عبد الرؤوف، محددات سعر النفط منظمة اوبك واثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008 ، جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر، 2008.
21. عبد الحميد ،عبد المطلب، اقتصادات البترول والسياسة العربية البترولية ،الدار الجامعية ،ط1، الاسكندرية - مصر، 2015.
22. عبد الرضا ،نبيل جعفر، اقتصاد الطاقة ، الطبعة الاولى ، دار الكتاب الجامعي ،الامارات العربية المتحدة، 2017.

23. عبد الرضا، نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، الطبعة الاولى، دار احياء التراث العربي ، بيروت- لبنان، 2012.
24. عبد العال ، محمد ، التضخم الاقتصادي واثاره ، دار الجنان، بيروت- لبنان ، 1990.
25. عبد العزيز ، عبد المقتدر عبد العزيز السيد ، البتترول وطرق اكتشافه ، الطبعة الاولى، دار الفكرة ، عمان - الاردن ، 2008 .
26. عبد الله ، حسين ، مستقبل النفط العربي ، مركز الوحدة العربية ، بيروت، ط1، 2006.
27. عبدالله، خالد امين عبد الله ، محاسبة النفط ، دار وائل للنشر عمان- الاردن ، 2001 .
28. علوان ، محمد يوسف ، النظام القانوني الاستغلال النفط في الاقطار العربية دراسة العقود الاقتصادية ، مطبوعات جامعة الكويت ، الكويت ، 1982 .
29. العيساوي ، عبد الكريم جبار ، التمويل الدولي ، الطبعة الاولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2012.
30. محمد ، حاكم محسن وراضي ، محمد عبد الحسين ، حوكمة البنوك وأثرها في الاداء والمخاطر ، دار اليازوري للنشر والتوزيع عمان- الاردن، 2013.
31. الموسوي ، ضياء مجيد ، ثورة اسعار النفط ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2005.
32. ناصف ، ايمان عطية، مبادئ الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية - مصر، 2008 .
33. نعمان ، عصمان ، العرب والنفط والعالم دعوه للتفكير والتغيير ، ط1، دار مصباح الفكر ، بيروت - لبنان ، 1982.
34. نعمة ، سمير فخري، العلاقات التبادلية بين سعر الصرف والفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات ، الطبعة الاولى ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن ، 2011.
35. هالوود، سي بول ، ماكدونال رونالد، النقود والتمويل الدولي ، الطبعة الانكليزية ، تعريب محمود حسن حسني، دار المريخ ، المملكة العربية السعودية ، 2007.
36. الهيبي ، احمد حسين ، مقدمة في الاقتصاد ، الدار النموذجية للطباعة والنشر ، الطبعة الاولى بيروت - لبنان ، 2011 .
37. الهيبي ، احمد حسين علي ، مقدمة في اقتصاد النفط ، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1994 .
38. الوادي ، محمود حسين ، نزال ، عبد الله إبراهيم ، أدارة الجودة الشاملة في الخدمات المصرفية ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان - الأردن ، 2010.
- ب- الرسائل والاطاريح الجامعية

1. امين ، ادريس ، تقلبات اسعار البترول واثرها على السياسة المالية دراسة قياسية ، اطروحة دكتوراه ، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر ، 2016 .
2. بلاوي ، شريفة، وجعفري ، جميلة ، تأثير ارتفاع مشتقات النفط على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة احمد داريه ادرار - الجزائر ، 2018.
3. ابو علي ، يحيى حمود حسن ، سوق النفط العالمية وانعكاسها على السياسة النفطية العراقية ، اطروحة دكتوراه ، جامعة البصرة ، كلية الادارة والاقتصاد ، البصرة - العراق ، 2010 .
4. بولغيتي ، فاطمة ، بن يعيش ، لطيفة ، تقييم ربحية البنوك الاسلامية في ظل تراجع اسعار النفط دراسة حالة البنوك التجارية ، رسالة ماجستير ، تخصص اقتصاد نقدي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة احمد دراية - ادرار ، الجزائر ، 2018 .
5. التميمي ، عباس فاضل رسن ، تأثير تقلبات اسعار النفط الخام في اسعار الاسهم ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة كربلاء ، قسم العلوم المالية والمصرفية ، كربلاء - العراق ، 2011 .
6. الجليحوي ، زينب جواد عبيد ، أثر الخدمات المصرفية غير المربحة على الاداء المصرفي دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الحكومية في العراق ( الرافدين - الرشيد) ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء ، كربلاء - العراق ، 2010 .
7. حاجي ، وجدي ، اثر التضخم على ربحية البنوك التجارية ، اطروحة دكتوراه ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة - الجزائر ، 2016 .
8. الحسنوي ، ميثم ربيع ، استخدام خيارات مستقبلات السلع في التحوط من المخاطر السعرية للنفط الخام ، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى جامعة بغداد قسم ادارة اعمال ، 2006 .
9. الخالدي ، حمد عبد الحسين راضي ، تأثير الاليات الداخلية في الاداء والمخاطر المصرفية لعينة من المصارف الاهلية العراقية دراسة تحليلية للمدة (1992-2005) ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد ، بغداد - العراق ، 2008 .
10. ذويب ، جهاد و غزور ، رشيدة ، ولابي ، فتيحة ، أثر التقلبات أسعار النفط على ربحية البنوك التجارية دراسة قياسية لمجموعة من الدول الاوربية للفترة 2007-2017 ، رسالة ماجستير ، علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي ، الجزائر ، 2019 .



11. الزبيدي ، رشا سالم جبار ، تحليل تقلبات اسعار النفط الخام واثرها على الاستقرار الاقتصادي في العراق والجزائر والسعودية، رسالة ماجستير غير منشوره كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء، 2010.
12. زيتوني هوراية ، اثر تغيرات اسعار النفط على ميزان المدفوعات الاقتصاد الجزائري نموذجا ، رسالة ماجستير تخصص الاقتصاد والتنمية جامعة تيارت ،الجزائر، 2010-2011.
13. السامرائي ،اسماء اخضير ياس ،العوامل المؤثر على اسعار النفط الخام اوبك ،رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد، بغداد – العراق ، 1987.
14. السديري ، محمد بن سلطان بن عبد الرحمن، رؤية استراتيجية للحد من تقلبات اسعار النفط على الامن الاقتصادي السعودي ،رسالة ماجستير في العلوم الاستراتيجية ،جامعة نايف العربية للعلوم ، الرياض ،السعودية ، 2014.
15. الشريف ، شيماء عبد الهادي حسين ، اثر تغيرات اسعار النفط الخام العالمية في تمويل الموازنة العامة 2003-2014 دراسة مقارنة العراق والسعودية، رسالة ماجستير في العلوم النقدية ، جامعة بابل، بابل- العراق ، 2016.
16. شيبان ،وردة، العلاقة السببية بين كمية النفود والنتاج المحلي الاجمالي في الجزائر دراسة قياسية 1990-2011 ،اطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة باتنة ،الجزائر ، 2016.
17. الطيب ، وجدي ،التخطيط باستخدام بطاقة الاداء المتوازن واثره على تحقيق الميزة التنافسية في المصارف السودانية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، السودان ، 2016 ص 124.
18. عبد المنعم، جليل عبد المنعم ، بنغر ، بودربالة بنغر ، اثر صدمات اسعار النفط على متغيرات الاقتصادية الكلية،رسالة ماجستير ، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر، 2016.
19. عبيد ، زينب جواد ، اثر الخدمات المصرفية غير المربحة على الاداء المصرفي،دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الحكومية في العراق الرافدين والرشيد ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء ، 2010 .
20. عناب ،حياة ، انعكاسات اسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية ،رسالة ماجستير ،جامعة العربي بن مهدي ،ام البواقي ، الجزائر، 2017.

21. فاتح ، جميلة ، ، و بوشنتوف، نور الهدى ، اثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية البنوك الاسلامية السعودية، رسالة ماجستير ، علوم اقتصادية ، جامعة احمد دراية - ادار، الجزائر، 2019 .
22. لمحنت، حسين ؛ وشريط خالد ؛ و صّماري ، عبد السلام ، ، التضخم والنمو الاقتصادي دراسة قياسية بأستعمال نموذج العتبة في الدول الناشئة (1994-2017)، رسالة ماجستير في الاقتصاد الكمي، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2019.
23. المحجوب ، فائز عبد محمد ، المخاطر الاستراتيجية وأثرها على الاداء ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد - العراق ، 1999.
24. محمد ، يسيرية حبيب الله ، اثر التضخم على الأداء المالي للبنوك التجارية في السودان ، رسالة ماجستير في الاقتصاد التطبيقي ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، السودان ، 2019.
25. الموسوي ، سعدي احمد سعيد ، ديناميكية هيكل رأس المال وفقا لفلسفة نظرية الألتقاط وانعكاسها على الاداء المالي الاستراتيجي " دراسة تحليلية للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية ، بغداد - العراق ، 2013.
26. نعيمة ، حمادي، تقلبات اسعار النفط وانعكاسها على التمويل والتنمية في الدول العربية من خلال الفترة (1986-2008) ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية ونقود، جامعة الشلف، الجزائر ، 2008-2009 .
27. بيسمينة ، لباني، انعكاسات اسعار البترول العالمية على الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير جامعة يوسف بن خدة، الجزائر ، 2009.

### ج- المجلات العلمية

1. احسان خضر ، اسواق النفط العالمية ، جسر التنمية ، الكويت ، المعهد العربي للتخطيط ، المجلد 5، العدد57، 2006.
2. البصام ، سهام حسين ، الرشيدة، سميرة فوزي شهاب ، مخاطر واشكاليات انخفاض اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورة تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد36 ، 2013 .
3. بوزيان ، محمد ، لخدومي، عبد الحميد ، تغيرات سعر النفط ولاستقرار النقدي في الجزائر "دراسة تحليلية وقياسية ، مجلة دار المؤسسات الجزائرية ، العدد 2 ، 2013.

4. الحسنوي ، ميثم ربيع هادي ، العامري ، محمد علي ابراهيم ، اساسيات عقود مستقبلية السلع مع التركيز على عقود المستقبلية النفط الخام ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، العدد 21 ، جامعة كربلاء ، 2008.
5. حسين عبد الرزاق حمد ، محييد ، حمود سعد ، تحليل اثر اسعار النفط الخام على التجارة الخارجية لبلدان منظمة اوبك (2000-2016) العراق نموذجا، مجلة تكريت للعلوم الادارية الاقتصادية ، المجلد 3 العدد 63 ، 2018.
6. خليل ، محمود حميد ، ابراهيم ، عز الدين خليل ، العلاقة بين الإيرادات النفطية والموازنة العامة الاتحادية العراقية للمدة (2004-2016) ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 4، العدد 13 ، 2018.
7. الدليمي ، ظاهر كاظم جواد ، ودرج ، علي احمد ، اثر تغيرات اسعار النفط على الموازنة العامة للملكة العربية السعودية 1990-2015 ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 10 ، العدد 21، 2018.
8. الربيعي ، فلاح خلف ، واقع مستقبل الصناعة النفطية في العراق ، الصباح ، العدد 814 ، نيسان 2006 .
9. زيتوني ، طاهر زيتوني ، التطورات في اسعار النفط العالمية وانعكاسها على الاقتصاد العالمي ، مجلة النفط والتعاون العربي ، العدد 132 ، المجلد 36 ، العربية للبترول اوبك الكويت ، 2015.
10. عبد الستار عبد الجبار موسى ، العلاقة ما بين الاسعار الفورية والاسعار المستقبلية للنفط الخام في الاسواق الدولية "دراسة سوق التبادلات السلعية في نيويورك NymEx ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد 64 الجامعة المستنصرية ، 2007.
11. عبد الهادي ، علي ، نمو فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للعلوم الاقتصادية ، جامعة الانبار ، المجلد 4 ، العدد 9 ، 2012.
12. علي ، محمد علي حميد ، نجم الدين ، عدنان كريم ، الطلب العالمي على النفط والعوامل المؤثرة عليه ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، مجلة 6 ، العدد 7 ، 2008.
13. عياض ، عبدالباري ، و بن ساسي ، محمد يحيى ، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تجريبية للفترة الممتدة من 1980 الى غاية 2018 ، مجلة المدبر للعلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح ورقلة وجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، الجزائر المجلد 6 العدد 2 ، 2019.

14. الغالبي، عبد الحسين جليل ، بديوي ليلي ، تقلبات سعر الصرف في ظل تحرير التجارة الخارجية "مصر دراسة حالة للمدة 1984-2006"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، مجلد 1، عدد 5، 2004.
15. غزال ، ميسر جاسم ، معالجة التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 49 ، جامعة البصرة ، 2008 .
16. فرج ،سكنه ،جهينة ، العوامل المؤثرة على اسعار النفط وتأثيرها على اقتصادات مجلس التعاون الخليجي العربي للمدة(2003-2014) ، مجلة الاقتصاد الخليجي ، مجلد26،جامعة البصرة ، 2015.
17. كولن كامبيل، يورغ شيندلر، فراوكة ليزينبورغ، فيرنر تسيثيل، ترجمة عدنان عباس ، نهاية عصر البترول ، التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 2004.
- المنيف ، ماجد بن عبد الله ، اوبك نشأتها وتطورها والتحديات التي تواجهها ، بحوث اقتصادية عربية، العدد41، 2008.
18. مهدي ، حيدر كاظم ، انخفاض اسعار النفط والاجراءات الازمة لتقليل تأثيرها على الموازنة العامة في العراق ، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 5 ، العدد21 ، 2015.
19. الميزني ، عماد الدين محمد ، العوامل التي اثرت على تقلبات اسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الازهر المجلد 15، العدد1، غزة ، 2013.
20. يونس ،عدنان حسين ، التضخم ودور الضرائب المباشرة واعادة التوزيع في العراق للفترة (1986-1996) ، المؤتمر العلمي الاول ، الضريبة دعامة اساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الهيئة العامة للضرائب ، بغداد 2001.

ز- مواقع الانترنت :

[www.silroonline.org](http://www.silroonline.org)

1. حسن ، علي دنيف ، رؤية في اسباب التضخم في العراق ، 2008.
  2. رانيا الشيخ طه ، التضخم واسبابه واثاره وسبل معالجته ، صندوق النقد العربي 2021، متوفر على الرابط التالي:
- <https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/inflation-causes-ways-treat.pdf>
3. العسومي ، محمد ، ارتفاع اسعار النفط ومعدلات التضخم ، معهد الامام الشيرازي للدراسات ، 2008، متاح على الرابط التالي [www.silroonline.org](http://www.silroonline.org)
  4. هريري ، حسن، منظمة اوبك 55 عاما من الصراع السياسي ضد حيطان النفط في العالم ، متاح على الموقع الالكتروني <https://akhbarelyom.com/news/newdetails>

رابعاً: المصادر الاجنبية**A. Books:**

1. Ackley , Cardiner. **Macroeconomic Theory**, Darechrifa 1961.
2. Barney , Jay . B , Hesterly , William .S, **Strategic Management and Competitive Advantages Concepts and Cases**, Pearson Education , Inc ,Upper Saddle River ,New Jersey ,USA, 2006.
3. Baumol & Blinder, William J, Alan S, **Economics Principles And Policy**, Eleventh Edition ,New York University And Princeton University ,2011.
4. Blanchard, O. **MACROECONOMICS**. United States of America: Global Edition Pearson Education, Inc. 2017.
5. Blanchard, O., **MACROECONOMICS**, Global Edition Pearson Education, Inc, United States Of America, 2017.
6. Blanchard, Olivier , Amighini, Alessia & Giavazzi ,Francesco ,**Macroeconomics – A European Perspective**, Pearson,U.S.A; 2010.
7. Bodie ,Zvi, Kane, Alex ,Marcus ,Alan .J **Essentials of Investment** ,6th Edition ,MCGraw \_ Hill Companies Inc ,New York ,2007.
8. Broyles ,Jack, **Financial management and real options** ,edition ,John Wily and Sons ,England ,2003.
9. Campbell ,R. McConnell ,Stanly Brue, **Macroeconomics** ;Principles Problems And Policies ,Six tenth Edition ,MCGraw –Hill ,U.S.A , 2005.
10. Charles ,W., Richard L. Sprinkle, **INTERNATIONAL ECONOMICS**, Third Edition Pearson Education Inc, New Delhi, 2009.
11. Charles, w. sprinkle, Richard L., **INTERNATIONAL ECONOMICS**, third edition parson, Education Inc. New, Delhi, 2009.
12. Daft, R.L, **Management**, 6th ed, Thomson south – western, USA, 2001.
13. David Begg And Stanley Fishcer And Others, **Economics** ,Mcgram Hill Company, Eruope,1997.
14. Delbert A. Snider, **Introduction To International Economics** "4<sup>th</sup> Edition ,U.S.A,1967.
15. Delbert A. Snider, **Introduction to International Economics**, 4th Edition ,U.S.A MCGraw hill ,1967.

16. Doss ,Gregory G,Lumpkin GT,Eisner ,Alan, B, **Strategic Management Tex and cases** 3rd Edition ,McGRAW \_Hill companies NewYork ,2007.
17. Eccles, Robert G., **Performance Measurement Manifesto** , Hurra Business review, Vol. 69, 1991.
18. Gibson ,Charles .H, **financial Reportiny &Analysis Using financial Accounting Information** ,11th Edition Gengage learning ,south –western USA, 2009.
19. Gitman ,Lawrence J, **principle of Managerial finance** ,12th Edition ,pearson International Edition ,United state, 2009.
20. Griffin J, Mand steale M. ,**energy economics and policy** , Academic press, New york, 1980, p105
21. Haag , Stephen , Baltzan , Paige , Phillips , Amy, **Business Drien Technology**, McGraw- Hill Companies , Inc., New York , 2008.
22. Herbert B. Mago, **Financial Institution Investement &Management; AnIntroduction**,7th edition Harcourt college publishing U.S.A ,2001.
23. Hubbard r Glemn, Obrien Anthony Patrick and Rafferty Matthew , **Macroeconomics**,: pearson, U.S.A 2012.
24. Hubbard R Glemn, Obrien Anthony Patrick And Rafferty Matthew , **Macroeconomics**, U.S.A: Pearson , 2012.
25. James G. Speight , **An introduction to petroleum technology, economics and politics**, John Wiley & Sons, New Jersey, USA, 2011.
26. Joseph G. Nellis ,David paker ,o.p.cit Jean klein ,Bernad marois.Gestion **Financiere multinationale**, ed. Economica paris 1996.
27. Keith Pibeam , **Finance and Financial Markets**, 2<sup>nd</sup> Ed.,palgrave Macmilan ,2006.
28. Keown,Arthur .J,Martin ,John .D,petty ,J.William , **Foundations of Finance:The Logic and practice of financial Management**,17th Edition ,Pearson Education ,Prentice \_Hall ,Inc ,New York ,2011 .
29. Kotler , Philip , **Marketing Management** , 11th Edition , Prentice-Hall of India Private Limited , New Delhi 2004.
30. Lasher ,William .R, **financial Management ;A practical Approach** ,5th Edition ,Thomson ,south –Western ,Mason ,USA 2008.
31. Madura , Jeff , **International Corporate** , Mcgraw Hill ,USA ,2006.
32. Madura, Jeff, **International Corporate Finance**, South-Western , USA , 2006.

33. Marc, Lieberman Robert E Hall, **principles Applications of Macroeconomics**, fifth Edition South western , china , 2010.
34. Mayerlen, Frank And Others, **The Monetary Presentation Of The Euro Area** ,2008.
35. Meyer , Marshall . W , **Rethinking Performance Measurement Beyond The Balanced Scorecard** , 1st Ed., , Cambridge University Press , New York , 2003.
36. Miller , Alex & Doss , Gregory . G , **Strategic Management** , 2nd ed , McGraw – Hill , USA , 1996.
37. Miller Kent D., and Bromiley Philip, **Strategic Risk and performance an analysis of Alternative Risk measures**, Academy Management Journal, Vol. 33, No. 4, 1990, pp. 756-779.
38. Mishkin ,F,S. **Macroeconomics Policy and practice**, pearson, U.S.A, 2012,.
39. Mishkin ,F,S. **The ECONOMICS ,BANKING,and FINANCIAL MARKETS**, 1998.
40. Moorad Choudhry, **The repo handbook**, Butterworth-Heinemann, Oxford, UK ,2002
41. Norton ,Curtis .L,Porter ,Gary , A. , **Introduction Accountiny**, 2nd Edition ,Cengage Learning ,South \_Western ,USA,2009.
42. Olivier RiebetL OPEC , **une organisation face a ses defies pétrole et technique**, association française de technicien et professionnels du pétrole, n 418 ,paris, janvier, 1999.
43. Penman ,steph H., **Financial statement Analysis And security valuation** ,14th Edition , MCGraw –Hill Companies,Inc .New york 2010.
44. RAGAN, C. T. , **MACROECONOMICS**,NFIFTEENTH CANADIAN EDITION New Jersey, USA: Pearson Education, Inc,2017.
45. Robert J.Gordon ,**Macroeconomics**, Elerenth Pearson Addison, U.s.A., 2009.
46. Rogers, Jeffery, **Death And Taxes Including Inflation The Public Versus Economists** U.S.A , 2007 .
47. Rose , Peter .S , Hudgins , Sylvia .C , **Bank Management & Financial Services** , 17th Edition , McGraw-Hill Companies , Inc., New York, 2008.
48. Rosenbaum ,Joshua & Pearl ,Joshua , **Investment banking**, 2nd ed , john wiley & sons,Inc ,N. J. 2013.
49. Ross , Stephen ,westerfiled ,Randoiph .w,Jordan ,Bradford .D, **Fundamentals of corporate finance** ,17th Edition, McGraw-Hill companies ,Inc ,NewYork ,2006.
50. Schermerhorn , John R . Hunt , Jams G . Osborn , Richard , **Organizational Behavior** , 7th Edition . John Wiley & Sons . Inc . New York , 2000.



51. Thomas .A. Pugel, **International Economic** ,Mcgraw Hill ,USA,2002.
52. Thomas .A.pugel, **international economic** ,MCGraw hill USA,2002.
53. Van Horne ,J . C ; **Financial Management and Policy** , 12th Edition, prentice Hall ,New Jersey 2002.
54. wheelen, T.L & Hunger, D.J , **strategic management and business policy** prentice Hall, new Jersey, 2002.
55. wild ,John .J& subramanyam k.R&Halseg,Robert f, **financial statement Analysis** ,9th Edition ,McGraw \_Hill companies ,Inc ,NewYork ,2007.
56. William J., Baumol, A. S. **MACROECONOMICS: PRINCIPLES and POLICY** , Fourteenth Edition United States of America: Cengage Learning, Inc. , 2020.
57. WILLIAMSON, S. D. **Macroeconomics** , 6<sup>th</sup> Ed., Global Edition, Pearson Education Limited, 2018.
58. WILLIAMSON, S. D. **Macroeconomics** ,Global Edition, 6th ed., Pearson Education Limited, 2018.

#### **B. Journals and Periodicals and conferences:**

1. Abbas Valadkhani and Russell Smyth, **How do daily changes in oil prices affect US monthly industrial output?**, Energy Economics (67), Elsevier, Amsterdam, Netherlands , 2017: 83 – 90.
2. Alfadli , Abdualah & Rjoub, Husam, **The Impacts Of Bank-Specific, Industry-Specific And Macroeconomic Variables On Commercial Bank Financial Performance: Evidence From The Gulf Cooperation Council Countries**, Applied Economics Letters, Published Online: 11 Oct 2019 .
3. Ali,B.J.,&Oudat, M.S, **Financial Risk And Financial Performance In Listed Commercial And Bank In Bahrain Bourse** , International Journal Of Innovation , Creativity And Change,13(12), 2020:160-180 .
4. Almazari , Ahmed Arif , **Financial Performance Evaluation of Some Selected Jordanian Commercial Banks** , International Research Journal of Finance and Economics , 2011.
5. Almotairi , Mohammed , **CRM Success Factors Taxonomy** , European and Mediterranean Conference on Information Systems , May 25-26 , 2008.
6. Barakat, Mahmoud Ramadan , Sara H. Elgazzar1 & Khaled M. Hanafy, **Impact of Macroeconomic Variables on Stock Markets: Evidence from Emerging Markets**, International Journal of Economics and Finance; Vol. 8, No. 1; 2016.



7. Bhunia,Amalendu &Mukhuti & Somnath &Roy Gautam, **financial performance Analysis A Case Study Current Research** ,Journal of Social Sciences 3(3),2011.
8. Bradfield,T. Jess, fisher, m. caroline, joiner, E. Brenda, **corporate Goals: selling the issue to of management** ,2001.
9. Buigut ,Kibet &Soi ,Neddy &Koskei ,Irene &Kibet ,John , **The Effect of capital structure on share price** ,European Journal of Business and Management ,Vol .5,No.9,2013.
10. Chinn ,Menzie D., **Real Exchange Rate** , New palgrave Dictionary university of Wisconsin ,Madison, 2006.
11. Darman, **Analysis Of The Money Supply And Interest Rate Of Inflation In Indonesia**, Management Department, School Of Business Management, Bina Nusantara University, Jln. K.H. Syahdan , No (9), 2009.
12. Dedu.V And Anderi. B, Dumitrescu, **Underling Factors Of Persistent Inflation In Romania**, Annales University Series, Economica. 11(1) , 2009.
13. Drak ,Pamela Peterson, **financial ratios analysis**, Economic reading Paper VOL . 13 ,No .2,2009.
14. -Duttgupta ,Rupa .Fernandez ,Gilda ,And Karacadag ,Cem , **Moving To Flexible Exchange Rate ;How ,When And How Fast ?**, IMF ,Work Paper No.38, 2005.
15. Duttgupta ,Rupa .Fernandez ,Gilda ,And Karacadag ,cem **Moving to flexible exchange rate ;How ,When and How fast ?** IMF ,Work paper No.38, 2005.
16. Dyer,& Singh ,h. ,**The Relational view cooperative strategy** , Riview, vol 23 ,no.4,1998.
17. Garcia ,P .C .Forte ,A& Palomino, J.P, **On The Drivers Of Profitability In The Banking Industry In Restructuring Times Bayesian Perspective** , Revista De Economia Aplicada 28(83) , 2020.
18. Hongtao chen et al ,**Oil price shocks and US dollar exchange rates**, The Energy Journal (112), Elsevier, Amsterdam, Netherlands, 2016: 1036 – 1048 .
19. Hongtao Chen, et al. , **Oil price shocks and US dollar exchange rates**, The Energy Journal (112), Elsevier, Amsterdam, Netherlands, 2016: 1036 – 1048.
20. Iwayemi , Akin, Babajide Fowowe **Impact of oil price shocks on selected macroeconomic variables in Nigeria** , Energy policy, vol. 39, (2),2011: 603-612.
21. José Noguera -Santaella, **Geopolitics and the oil price**, Economic Modelling journal (52), Elsevier, Amsterdam, Netherlands , 2016: 301 – 309.

22. Kira, Alex Reuben , The Factors Affecting Gross Domestic Product (GDP) in Developing Countries: The Case of Tanzania, European Journal of Business and Management, Vol.5, No.4, 2013.
23. Le Marché Pétrolier, **Dossier réalisé en collaboration avec la Direction des Matières premières et des Hydrocarbures (DIMAH)**, Direction de la prévision, Juin 2001.
24. Mishkin, Frederic, S., **The ECONOMICS Of MONETY ,BANKING.And FINKNG.And FINANCIAL MARETS** ,Fifth Edition ,New York ,1998.
25. Mohamed ezzeddine Luciani, **IMPACT OF OIL PRICES ON REVENUE GROWTH AND PROFITABILITY OF SAUDI LISTED COMPANIES IN NON-FINANCIAL SECTORS**, BEST: International Journal of Management, Information ,2016.
26. Mohammad ,S.,Asutay , M., Dixon, R., &Piatonova, E., **Liquidity Risk Exposure And Its Determinants In The Banking Serctor :A Com-Parative Anaivsis Between Islamic , Conventional And Hybrid Bank** , Journal Of International Markets Institutions And Money ,(66) , 2020:1-46 .
27. Mukhtarov , Sannur Aliyev Javid Zeynalov , **The Effect of Oil Prices on Macroeconomic Variables: Evidence from Azerbaijan**, International Review of Financial Analysis , 2011.
28. Mukhtarov , Sannur Aliyev Javid Zeynalov , **The Effect Of Oil Prices On Macroeconomic Variables: Evidence From Azerbaijan** ,International Review Of Financial Analysis , 2020.
29. Naveed Raza, et al., **Asymmetric impact of gold, oil prices and their volatilities on stock prices of emerging markets**, Resources Policy (49), Elsevier, Amsterdam, Netherlands,2016: 290 – 301.
30. Neale, Faith R., Pamela Peterson Drake, and steven P, clark, **Diversification in the Financial Services Industry: The Effect of the Financial Modernization Act**, The B.E. Journal of Economic Analysis & Policy 10(1), 2010:1-28.DOI:10.2202/1935-1682.2266
31. Popa , Anica I & Cucui . G , **A Framework For Enhancing Competitive Intelligenec Capabilities Using Decision Support System Based on Web Mining Techniques** , Int . J . of Computers , Communication & Control . Vol . 1 , No . 4 , 2009.

32. Pradhan , Mak . Arvin Atanu Ghoshray, **The dynamics of economic growth, oil prices, stock market depth, and other macroeconomic variables: Evidence from the G-20 countries**, International Review of Financial Analysis,2015.
33. Saghir , G& Ch ,E., **Risk Management & Financial Performance Of Commercial Banks In Pakistan** ,The Journal Of Business 9(1), 2020 :87-103.
34. Sangmi, Mohi-Ud-Din; Nazir, Tabassum, **Analyzing Financial Performance Of Commercial Banks In India: Application Of CAMEL Model**, Pakistan Journal Of Commerce And Social Sciences (PJCSS), ISSN 2309-8619, Johar Education Society, Pakistan (JESPK), Lahore, Vol. 4, Iss. 1,2010, 40-55.
35. Shupe Huang, et al., **Revisiting driving factors of oil price shocks across time scales**, The Energy Journal (139), Elsevier, Amsterdam, Netherlands:2017: 617 – 629.
36. Widagdo , Ari Kuncara & Ika , Sii Rochmah , The Interest Prohibition and Financial Performance of Islamic Banks : Indonesian Evidence , International Business Research , Vol . 1 , No .3 , 2008.

### C. **Internet sites**

1. [www.abuelrub.com](http://www.abuelrub.com)
2. <https://voxeu.org/article/trade-consequences>
3. [www.platts.com/history](http://www.platts.com/history)
4. Dawson , Cragg Ross , **Financial Efficiency in School**,2010.  
<https://dera.ioe.ac.uk/83/1/DFE-RR007.pdf>
5. Arab planning institute, **Arab development report**, 2018.  
<https://www.arab-api.org/SearchEn.aspx?query=How%20to%20boost%20GDP>
6. Turner, B., **Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC)**, 2007.  
[https://link.springer.com/content/pdf/10.1007/978-1-349-74024-6\\_107.pdf](https://link.springer.com/content/pdf/10.1007/978-1-349-74024-6_107.pdf)

## Abstract

This study aims to monitor the reality of the financial performance of Iraqi banks and to study the impact of oil prices and some economic variables (inflation, exchange rate and gross domestic product) on the financial performance. Statistical analyzes and tests using SPSSV.22 and EXCEL statistical programs using correlation and regression coefficients.

The study reached a set of results, the most important of which is the existence of a statistically significant correlation between inflation and liquidity only and is estimated at (-0.525), which is an average inverse relationship with a significant level of 0.037. There is no statistically significant correlation between oil prices and financial performance indicators." We reject the second null hypothesis, which states that "there is no statistically significant relationship between economic variables and financial performance indicators." We accept the alternative hypothesis, which states that there is a statistically significant correlation between economic variables and financial performance indicators. Financial performance . Also, the results of the statistical analysis showed that there are no statistically significant influence relationships of oil prices on the financial performance indicators, so we accept the third main null hypothesis which states that "there is no statistically significant influence relationship of oil prices on the financial performance indicators. Also, the results of the statistical analysis showed that there are no influence relationships Statistically significant for economic variables in financial performance indicators, so we accept the fourth main null hypothesis, which states, "There is no statistically significant effect of economic variables in financial performance indicators.

The study recommended the need for the government to support the economic sectors for the purpose of increasing the gross domestic product, including increasing the per capita share of net income, which reflects positively on increasing the rate of investment and savings in the banking sector, and then increasing the profitability of banks, and the government must implement the inflation targeting system for the purpose of controlling inflation.

Keywords: financial performance, oil prices, banking sector, economic indicators.

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Karbala University of Kerbala

College of Administration and Economics

Department of Financial and Banking Sciences



## **Oil prices and Some economic Variables and Their Impact on Financial and Banking Performance**

*An applied study in a sample of commercial banks listed in the Iraq Stock Exchange  
for the period (2005-2020)*

A letter submitted to the Board of the College of Administration and Economics - University of Karbala, which is part of the requirements for obtaining a master's degree in financial and banking sciences

by the student

**Howra Abdel-Latif Abboud**

Supervisor

**Ass. Pro. Dr. Hamid Mohsn Jadah Al-Masoudi**

1444 AH

2022 AD